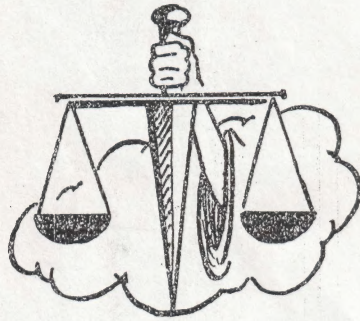


٥٥٥٦٠
تَطَوُّرُ نِظَامِ الْقَضَاءِ

فِي السُّودَانِ

الجزء الأول



بقلم

حسين خير الدين المفتي

القاضي بحاكم السودان الشرعية

الطبعة الاولى

سنة ١٣٧٨ هـ = سنة ١٩٥٩ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



صورة المؤلف

مستورات



MUSTORAT



الاهداء

الى الشباب الطامحين المخلصين لسودانهم
والى الكهول الباحثين عن تاريخ بلادهم
والى الشيوخ المجاهدين فى سبيل الله وأوطانهم
الى هؤلاء وأولئك أتشرف باهداء هذا الكتاب وأرجو أن يقع لدى الجميع
موقعا حسنا وأن يجد قبولا واقبالا .
« ان أريد الا اصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت
واليه انيب » .

المؤلف

محتويات الكتاب

صفحة	
٥	الإهداء
٧	مقدمة الكتاب
١٣	الباب الاول في القضاء في مملكة الفونج ...
٤٣	الباب الثانى في القضاء في سلطنة دارفور
٦٩	الباب الثالث في القضاء في حكومة الفتح التركى المصرى في السودان
١٢١	الباب الرابع في القضاء في المهديّة في السودان
١٩٠	خاتمة ...
١٩٤	تقاريط
١٩٩	مصادر الكتاب ...
٢٠٠	الفهرست



مقدمة الكتاب

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وكماله - والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله - والدعوات الصالحات للوطن ورجاله .

- وبعد - فقد صح العزم منى أن أضع كتابا عن تطور نظام القضاء في السودان لذلك قد شمرت عن ساعد الجد وأخذت في البحث عن الكتب التي تبحث في تاريخ السودان عساني أن أجد ضالتي فعثرت على طائفة من الكتب - ويؤسفني حقا أن أصرح هنا بأنني لم أجد بالكتب المذكورة الا النذر اليسير بصدد بحثي « تطور نظام القضاء في السودان » .

ومثل هذا ان دل على شيء فانما يدل على أن المؤرخين القدامى - وكلهم من الأجانب - لم يعنوا كثيرا ولا قليلا بتاريخ السودان - من حيث انه تاريخ يجب أن يكتب في جميع نواحيه وأن يبذل أقصى الجهد في تحرى الحقيقة وتقرير الواقع بل اكتفوا بأخذ العصا من وسطها وضربوا بالكثير عرض الحائط ولم يكتفوا أنفسهم مشقة البحث وعناء التنقيب فكتبوا كلاما ان صح أن يسمى تأريخا فهو من التأريخ الناقص .

أما أنتم أيها المواطنون - عفا الله عنى وعنكم - فقد آن الأوان أن تتفوقوا على تاريخ بلادنا وأن تعيدوا المياه الى مجاريها - وأن تردوا الأمور الى نصابها - وهذا لا بد من أن نذكر بالخير أولئك النفر القليل من المواطنين الذين سمحت لهم الظروف بوضع كتب عن تاريخ السودان ولكن هذه الكتب لم تطبع وعلى سبيل المثال فاني أذكر هنا بعضها :

١ - تاريخ عبد الدافع - مؤلفه العلامة الاستاذ الشيخ ابراهيم عبد الدافع المتوفى عام ١٨٨٤ م .

٢ - تاريخ الزبير ود ضوه .

٣ - كتاب « المستهدى الى سيرة الامام المهدي » لمؤلفه العلامة الشيخ اسماعيل المفتى المتوفى سنة ١٨٩٧ م .

فالكتاب الأول والثاني قد جاء بهما الكثير من تاريخ سنار القديمة والفتح التركي المصرى .

والكتاب الثالث قد جاء به الكثير من تاريخ المهديّة فى السودان ونا كبير الأمل أن يجتهد ورثة كل من الاساتذة المشار اليهم فى الحصول على أصول الكتب المذكورة وطبعها ونشرها فى أقرب وقت لحاجة البلاد اليها .

وهاك بعض الكتب التى تم طبعها وظهرت أخيرا للناس وغم نفعها . منها :
١ - « نشأت اليراع فى الأدب والتاريخ والاجتماع » لمؤرخ السودان الأستاذ محمد عبد الرحيم .

٢ - « السودان فى قرن » للدكتور مكى شببكة .

٣ - « شقائق النعمان فى حياة المهدي ووقائع السودان » للأستاذ محمد السراج وقد عثرت أثناء أبحاثى - وأنا أكتب بحثى هذا - على مؤلفات تأريخية منيّة للأستاذ محمد عبدالرحيم وانى لا أشك فى أنه متى تم طبعها واخرجت للناس سيكون لها أظيب الأثر التاريخى وستكون أول مرجع صحيح لعشاق تاريخ السودان .

قلت - انى لم أجد بالكتب ما أسترشد به فى بحثى الا النذر اليسير لذلك لم يبق أمامى الا الرجوع الى الثقات - من الأهلين بدارفور فرجعت اليهم وأخذت عنهم ما علموه عن نظام القضاء فى بلادهم مما حفظوه عن آبائهم وأجدادهم وقد وجدت عندهم الكثير من الوثائق القضائية الصادرة من محاكم دارفور القديمة وقد كان لهذه الوثائق المكان الأول فى كتابنا هذا عند الكلام على نظام القضاء فى سلطنة دارفور - ثم شاء الله جل جلاله أن أسافر الى الكاملين والمناقل وجهات مدنى وغيرها من بلاد الجزيرة وأن أطوف على جميع نواحيها كذلك سافرت الى سنار فجمعت من هنا وهناك معلومات كثيرة عن نظام القضاء فى مملكة سنار والفتح التركى المصرى - وفى الشمال زرت كثيرا من البلاد كالدامر وضواحيها وبربر وشندى ودنقلا ومروى وأبى حمد ونواحيها وعطبرة فوجدت هناك ما استأنست به كثيرا فى بحثى .

وفى الشرق قد ذهبت الى كسلا وسواكن وطوكر وسنكات والقاش والقضارف وقرأها ووجدت بالقضارف الشيخ محمود محمد ابراهيم وقد كان مساعدا لوالده

فضيلة الاستاذ المرحوم الشيخ محمد ابراهيم العركى الذى كان قاضيا بحكومة المهديـة فاجتمعت به مرارا وتكرارا وأخذت عنه الكثير من نظام القضاء فى المهديـة وقد وجدت بمحفوظاته كثيرا من الوثائق الصادرة من محاكم العهد المذكور .

وفى القصارف أيضا عثرت على مجموعة صحيحة من منشورات الامام المهدي ورثها الرجل الصالح الورع الشيخ الحسين البشير عن والده المرحوم الفكى البشير الجعلى من أبكار وكبار أنصار المهديـة وقد وقعت عندي هذه المنشورات موقعا حسنا فاستشهدت بما جاء فيها بصدد القضاء فى مواضع كثيرة من النظام القضائى فى حكومة المهديـة

وسافرت الى الدويم والكوه والقطيـنه وجميع جهات النيل الأبيض وقابلت كثيرا من المسنين من رجال الدين هناك .

وقد كانت فرصة سعيدة تلك التى سمحت لى بالعمل فى مدينة بورت-سودان فعثرت فيها على الدفاتر الرسمية لمحكمة محافظة سواكن فى عهد الفتح التركى المصرى وقد وجدت أيضا بعض دفاتر العهد المذكور عند أحد عمد مركز بربر أثناء مرورى على ضواحي المركز المذكور أيام كنت قاضيا لمحكمة بربر الشرعية وعثرت كذلك على لائحة المحاكم الشرعية المصرية المعمول بها أيضا فى محاكم السودان فى العهد المذكور فعلمت من هذا وذاك كيف كان نظام العمل فى المحاكم فى حكومة الفتح التركى المصرى فى السودان .

ثم رجعت الى أم درمان واجتمعت بالمؤرخ السودانى الاستاذ محمد عبد الرحيم عشرات المرات وقد سمح لى حفظه الله أن أطلع على مذكراته التأريخية التى لم يتم طبعها خصوصا تلك التى تتعلق بالقضاء وقد اعتمدت عليها فى أماكن كثيرة من كتابنا هذا .

وأيضا قد سمحت لى الأيام الطيبة أن أجتمع بالمؤرخ المرحوم الاستاذ محمود القبانى فوجدت فى ذاكرته ومذكراته الشئ الكثير من نظام القضاء فى العهدين الفتح المصرى الأول وحكومة المهديـة .

وان انس لا أنسى كتاب طبقات ود ضيف الله الذى وضعه العلامة الشيخ محمد ضيف الله محمد المتوفى سنة ١٢٢٤هـ (١٨٠٩ ميلادية) - نعم وضع هذا الكتاب باللغة العامية السودانية فى عصر مؤلفه ويظهر أنه قد نفر الناس من الاقبال عليه للغته ولكن أستطيع أن أقول بعد أن قرأته أكثر من مرة ان الكتاب قد جمع بين دفتيه كثيرا من الأخبار والوقائع الصحيحة فهو من أهم المراجع لمن يريد البحث والتنقيب عن تاريخ علماء

مملكة سنار عموماً ورجال القضاء فيها - خصوصاً - ولقد كان للطبقات المذكورة أعظم الأثر في كتابي هذا فقد توصلت عن طريقها لمعرفة كثير من رجال القضاء في مملكة سنار .

ولا بد من أن نذكر بالخير أولئك الشيوخ من علماء ورؤساء القبائل الذين تكرموا وقدموا إلينا مساعدات جمة في شكل أبحاث تتعلق بموضوعنا هذا ومما سهل ذلك مرورنا على بلادهم بحكم الوظيفة .

تلك الوظيفة التي تحتم علينا أن نمر على الشرق والغرب وأن نطوف على الشمال والجنوب في كل مركز نحل به للأعمال القضائية فهي فرصة ذهبية لم يفت علينا أبداً الاستفادة منها في هذا الموضوع بالذات وسافرت إلى مديرية كردفان وزرت أم روابة والنهود ورشاد وبارا وفي الأبيض عاصمة المديرية تشرفت بمقابلة المرحوم السيد بشير السيد المكي من علماء السودان وكان كاتباً ممتازاً بمحاكم حكومة المهديّة فقرأت عليه ما جمعته فأرشدني وزودني بمعلومات كثيرة عن ترتيب ونظام محاكم المهديّة وأخلص لي في ذلك غاية الاخلاص - رحمه الله -

أما كلامنا عن المحاكم الشرعية في عهد الحكم الثنائي في السودان فقد كان مرجعنا فيه التقارير الرسمية التي يرفعها عادة قاضي القضاة إلى الجهة العليا المختصة في آخر كل عام عن المحاكم .

كما كان مرجعنا في ذلك اللوائح القديمة والحديثة والمنشورات والمذكرات القضائية للمحاكم الشرعية السودانية زد على ذلك اجتماعنا في العمل مع كبار قضاة هذه المحاكم والأخذ عنهم بكل عناية واهتمام فقد دخلنا هذه المحاكم ولم نبلغ العشرين والآن قد جاوزنا الخمسين .

أما في المحاكم المدنية والجنائية فقد شاء الله أن أطلع على كثير من قوانينها ودفاتها وأحكامها وأن أحضر كثيراً من جلساتها وأن أناقش عدداً كبيراً من أصدقائي قضاتها - لا في العاصمة المثلثة - فحسب بل في جميع نواحي السودان .

- وفي المحاكم الأهلية لم يجر فيها شيء إلا وعلبت به - ولم تصدر إليها تعليمات إلا واطلعت عليها وقد زرتها وراجعت أحكامها عدة سنين بحكم وظيفتي إذ اني قد كنت مفتشها وقد اجتمعت مراراً وتكراراً بقضاتها ورؤسائها وسائر أعضائها . أما المحامون فقد رأيتهم في الجلسات أمام المحاكم الشرعية والمدنية والجنائية

واطلعت على بعض مذكراتهم القضائية وقد وقف أمامى جماعة منهم للمرافعة والمناقشة والمداولة .

وكما هو ظاهر من عنوان كتابنا هذا « تطور نظام القضاء فى السودان » فإن المقصود الكلام عن القضاء الشرعى والمدنى والجنائى والأهلى والمحامة فى حكومات السودان فى عهوده السابقة لا سيما مملكة الفونج « السلطنة الزرقاء » و سلطنة دارفور وحكومة الفتح التركى المصرى للسودان « التركية السابقة » وحكومة المهدي وحكومة الحكم الثنائى والحكومات الوطنية المتعاقبة الى هذا العام (١٩٥٩ م) أى منذ عام ١٤٤٤ ميلادية والى يومنا هذا - وقد تم الكلام عن ذلك كما سيتضح للقارىء -

- وقد تمكنت من نشر بعض فصول هذا الكتاب على صفحات بعض الصحف المحلية كجريدة الأيام وصحيفة الرأى العام - كما تمكنت من القاء بعض أبواب هذا الكتاب فى شكل محاضرات فى كثير من الأندية الأدبية فى القضارف وكسلا وباره والدويم وبربر وبورتسودان وغيرها وقد وجدنا فى ذلك فوائد جمة فى تنقيح البحث فى المناقشات التى كانت تستمر ساعات طويلة -

وتمكنت أيضا من القاء عدة أحاديث من مواضيع هذا الكتاب أمام الميكرفون بإذاعة أم درمان وقد نشرت هذه الأحاديث كلها بمجلة هنا أم درمان السودانية .

- هذا - وقبل أن أقدم الكتاب الى المطبعة رأيت لأسباب كثيرة أن أقسمه الى جزئين - الجزء الأول وهو هذا الكتاب الذى بين يديك أيها القارىء الكريم - والجزء الثانى وسأقدمه - ان شاء الله الى المطبعة فى القريب العاجل ويشتمل على تطور نظام القضاء الشرعى والمدنى والجنائى والأهلى والمحامة بالتفصيل فى الحكم الثنائى للسودان - وبعده .

وخلاصة القول انى أشكر كل من أعاننى فى بحثى هذا برأيه أو قوله أو فعله . وأرجو أن أكون قد وفقت فى كتابة كتابى هذا الذى أتقدم به لأبناء وطنى ولأبناء مصر خصوصا ولأبناء العروبة عموما - وللمطلعين المستشرقين من أبناء الغرب . ولقد آخضت فى عملى هذا لوجه الله ولوجه الوطن - وأرجو أن أكون بذلك قد قمت ببعض ما يجب على نحو بلادى ♦

وسبحان من لو شاء لهدانا جميعا الى سواء السبيل .

حسين سيد أحمد الفتى

الباب الأول

القضاء في مملكة الفونج

الفصل الأول

القضاء والقضاة



هذه سنار (١) التي قال فيها شاعر الفونج في القرن التاسع عشر الميلادي :

آه على بلدة الخيرات منشؤنا أعنى بذلك دار الفونج سنارا

اقليم سنار :

ان مملكة سنار المعروفة بمملكة الفونج^٢ قد عرفت أيضا بالسلطنة الزرقاء - ويقال ان السبب في هذه التسمية التمييز لها عن السلطنة الحمراء وهي حكومة مصر .

(١) سنار عاصمة مملكة الفونج وهي تقع على الشاطئ الايسر للنيل الازرق .
(٢) دخلت طائفة من العرب الفاتحين السودان عن طريق باب المنذب وهم الذين أسسوا فيما بعد مملكة الفونج .

وقد امتدت هذه المملكة من الشلال الثالث الى أقصى جبال فازوغلى شمالا وجنوبا ومن سواكن على البحر الأحمر الى النيل الأبيض شرقا وغربا وأسست عام ٩١٠ هـ الموافق سنة ١٥٠٤م وهو تاريخ انتشار الدين الاسلامى فى تلك البلاد وفتحة عهد القضاء فيها لأن الحكم قد كان من قبل فى أيدي العنج^١ وهم قوم من المسيحيين لهم ينقل لنا التاريخ شيئاً يعتمد عليه تماماً فى نظام قضائهم وكانت مملكة سنار منقسمة الى عدة ممالك ومشیخات - وكل شيخ أو ملك يدفع الجزية لملك سنار الا أن له نوعاً من الاستقلال .

مذهب القضاء :

هذا وقد كان القضاء فى مملكة الفونج على مذهب السادة المالكية وهو المذهب الذى انتشر فى هذه البلاد واشتهر به السكان وكان القضاء فى أول أمره ضعيفاً شأنه فى ذلك شأن سائر الأمور فى أوائلها وذلك لعدم وجود العلم والعلماء وقد ذكر المغفور له العلامة الشيخ محمد ضيف الله محمد فى طبقاته عند الكلام عن مملكة سنار : « ولم تشتهر فى تلك البلاد مدرسة علم ولا قرآن ويقال أن الرجل كان يطلق المرأة ويتزوجها غيره فى نهارها من غير عدة حتى قدم الشيخ محمود العركى من مصر وعلم الناس العدة وسكن البحر الأبيض وبنى له قصراً يعرف الآن بقصر محمود - وفى أول النصف الثانى من القرن العاشر الهجرى ولى السلطان عمارة أبو سكيكين الشيخ عجيب المانجلك ففى أول ملكه قدم الشيخ ابراهيم البولاد من مصر الى دار الشايقية ودرس فيها خليل والرسالة وانتشر علم الفقه فى الجزيرة - ثم بعد ذلك قدم الشيخ تاج الدين البهارى من بغداد وأدخل طريقة الصوفية فى دار الفونج - ثم قدم - التلمسانى المغربى على الشيخ محمود ود عيسى سوار الذهب وسلكه طريق القوم وعلمه علم الكلام وعلوم القرآن والتجويد فى الجزيرة لأنه حفظ عليه القرآن عبد الله الأغبش ونصر ولد الفقيه أبو سنيته فى أربجى » اهـ

(١) العنج هو لقب يطلق على كل من كانت أمه سودانية وابوه رومانيا .

المناصب الدينية :

ومن المعلوم أن في كل حكومة اسلامية منظمة المناصب الدينية التي هي منصب القضاء ويقوم به عالم ينتدبه السلطان للنيابة عنه في نظر القضايا الدينية بين المسلمين في المحاكم الشرعية ويسمى «قاضي الاسلام» .

ومنصب الافتاء ويقوم به عالم ينتدبه السلطان ليستفتى في مسائل المسلمين الحالية فيفتى حسب ما تدون في كتب الشريعة ويسمى « مفتي الاسلام »

ومنصب كبير العلماء ويقوم به عالم ينتدبه السلطان ليراعى شأن العلماء بحسب درجاتهم واستحقاقهم ولياقتهم وينظر في جميع المسائل المتعلقة بهم كالعزل والتولية والاياف ويسمى « شيخ الاسلام » .

ومنصب شيخ مشايخ الطرق ويقوم به عالم ينتدبه السلطان ليراعى مشايخ الطرق الصوفية بحسب درجاتهم واستحقاقهم ولياقتهم وغير ذلك من الأمور المتعلقة بهم كالعزل والتولية والاياف ويسمى « شيخ مشايخ الطرق »
هذا ما كان في كل حكومة اسلامية مستقلة أو المفروض — أن يكون فيها —

تقسيم المحاكم :

أما حكومة سنار فقد اختلفت بانشاء منصب القضاء — وأنشأت محكمة عليا بسنار عاصمة المملكة وعين الملك لها قاضيا يلعب بقاضى عموم سنار وأمره بالحكم بين الناس بالعدل والانصاف .

كما أنشأ كل ملك من ملوك هذه المملكة وكل شيخ ابن مشايخها محكمة صغرى بعاصمة مملكته أو مشيخته وعين لها قاضيا ليحكم ابن الرعية بما أنزل الله .
فهناك قاضى مملكة السعداب في شندى وقاضى مملكة الرباطاب في أبى حمد وقاضى مملكة الميرفاب في بربر وقاضى مملكة الشايقية في حاك وقاضى مملكة المحس في فريق وقاضى مشيخة الشنابله في المسلمية وقاضى مشيخة المناصير في السلطات وقاضى مملكة الدفار في الحتانة وقاضى مملكة تنقى بجزيرة تنقى وقاضى مملكة الخندق بالخندق — وقاضى مملكة أرجو بأرجو وهكذا في باقى أنحاء المملكة .

فيتضح مما تقدم ان المحاكم في الدولة المذكورة تنقسم الى محكمة عليا ومقرها سنار — ومحاكم صغرى — في كل مملكة — ومحاكم صغرى أيضا في كل مشيخة .

تشكيل المحاكم :

وتشكل كل محكمة من قاض واحد أو أكثر وعدة نواب يختلف عددهم قلة وكثرة بحسب أهمية المحكمة وأعمالها - ويجوز أن يكون بالملكة الواحدة أو المشيخة الواحدة عدة قضاة في جهة واحدة أو في جهات متفرقة ومن ذلك ما حصل في مشيخة العبدلاب فان الملك دكين الذي كان جالسا على عرش مملكة سنار من سنة ٩٧٠ هـ الموافقة عام ١٥٦٢ م الى سنة ٩٨٥ هـ الموافقة عام ١٥٧٧ م أمر الشيخ عجيب من مشايخ العبدلاب بتولية القضاء في مشيخته فولى الشيخ عبد الله العركي والشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ النويري والشيخ بقدوش على دار الجموعية^١

قضاء علماء الشريعة البيضاء :

هذا - ويوجد قضاء بالممالك المذكورة يسمى «قضاء الشريعة البيضاء» وهو ينحصر في القرى والبادية فاذا حصل نزاع بين جماعة من أهل القرية أو البادية فان لهم أن يذهبوا باختيارهم الى أحد العلماء المقيمين معهم بالقرية أو المسافرين معهم بالبادية فيقضى هذا العالم بينهم بالشريعة الاسلامية فاذا عارض معارض في الحكم فانه في هذه الحالة يكتب العالم حكمه في ورقة يرسلها مع المعارض الى قاضي المملكة أو المشيخة للنظر ومتى وجد القاضي الحكم مطابقا لأحكام الشريعة فانه يجيزه ويسرى مفعول الحكم كسائر أحكام القضاء وهذا معناه الآن في اصطلاح المحاكم الشرعية الاستئناف أو التمييز .

حكم محكمة الشريعة البيضاء :

ومما يجب الاشارة اليه أن المقصود بقضاء الشريعة البيضاء هو الحكم بالشريعة الاسلامية الغراء فقط قد سماها هؤلاء القوم بالشريعة البيضاء لسهولة المخاصمة في مجلسها اذ يجد الخصم المجال واسعا للكلام في جوهر القضية وفي غيره - كما له أن يقف أو يجلس أثناء المقاضاة - كذلك له أن يرفع صوته في الكلام

(١) طبقات ود ضيف الله .

وأن يشير بيديه وأن يضرب الأرض بعصاه وأن يحلف بالطلاق مرارا وتكرارا وأن يحلف بوالده وبأبنائه وبكل عزيز عنده وأن يحلف بالأولياء الأحياء وبأضرحة الأموات مؤيدا حجته وكل هذا أو جله لا يسمح له به في المحاكم النظامية بالمملكة أو المشيخة ولما كان الشيء بالشيء يذكر فاني قد رأيت من المستحسن ونحن في هذا الصدد أن أنقل هنا هذا الحكم الذي أصدره أحد علماء الشريعة البيضاء في ذلك العهد وهو الشيخ يعقوب ابن الشيخ بان النقا الضرير وأرسله الى قاضي عموم سنار - واليكم النص .

« سلام الله تعالى ورحمته وبركاته وأزكى تحياته من حضرة الفقير يعقوب الى القاضي دياب ابن المرحوم القاضي عجيب رحمة الله عليه - أما بعد - عمك الشيخ حمدان رفع الأمر اليك في الخلاف الذي بين أولاده وأنت أرسلت اليهم بالموافقة وسمع بذلك أولاد موسى وأخوهم محمد ونحن والجماعة حققنا جفاهم وعدم موافقتهم وخلافهم وانهم طاردون أخاهم ذا الحين - والشيخ محمد ادعى عليهم بحضرتي وأشهد العدول - وحلف أنه أنفق عليهم سبعة عشر نقسا - المدة ثلاثون سنة وأثبت دعواه وحلف وحكمنا له والشهداء على الاتفاق والحكم والرجوع الفقيه عيسى والفقيه بدوي والفقيه يعقوب وجميع أهل البلد وصيغة اليمين التي حلفها - لا اله الا هو أنى أنفقت عليهم بنية الرجوع » - اهـ

رجال القضاء:

وكان هؤلاء القضاة جميعهم من الرجال الصالحين وكان كل منهم عالما عاملا عادلا ورعا تقيا وشيخا اسلاميا آمرا بالمعروف وناهيا عن المنكر وقد اشتهر كل منهم بين قومه بالمروءة والوفاء بالعهد - وحسن الجوار والحلم والعفة والتواضع والشجاعة والجود - والنزاهة والصدق والأمانة - لذلك قد أحب الرعية القضاة ومالت اليهم قلوبهم واطمأنت اليهم نفوسهم ومنهم القاضي دشين^١ قاضي العدالة الذي كان قاضيا على أربجي في القرن العاشر الهجري^٢ وسمى قاضي العدالة لأنه فسخ زواج الشيخ محمد الهميم بن عبد الصادق أحد الأولياء المعروفين في ذلك العهد - وبيان

(١) جاء بكتاب « الطبقات » للعلامة محمد ضيف الله بن محمد ان القاضي دشين ولد بمدينة أربجي وتوفي بالداخلة الواقعة على نهر الدندر .

ذلك أن الشيخ محمد الهميم المذكور قد جمع بين الأختين في الزواج في حالة الجذب الديني فأكثر عليه ذلك القاضي دشين انكارا شديدا - فجاء الشيخ المشار اليه لأداء فريضة الجمعة بالمسجد الجامع بمدينة « اربجي »^١ فلما خرج من المسجد ركب على جواده فأمسك القاضي بعنان فرسه فقال الشيخ للقاضي ماذا تريد ؟ فقال له القاضي انك خالفت كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم - واني قد فسخت زواجك - فدعا عليه الشيخ محمد الهميم - وقال مخاطبا للقاضي « الله يفسخ جلدك » فيقال ان القاضي دشين قد أصابه مرض فسخ جلده ومع ذلك فما رجع من أمره وما زاده ذلك الا يقينا فمن أجل ذلك سمى قاضي العدالة . وقد شطح الشيخ محمد الهميم في ذلك شطحا قال فيه :

فان كنت يا قاضي قرأت مذهبنا	فلم تدر يا قاضي رموز مذهبنا
فمذهبكم نرفو به بعض ديننا	ومذهبنا عى عليكم وما قلنا
قطعنا البحار الزاخرات وراءنا	فلم يدر الفقهاء أين توجهنا
حللنا بواد عندنا اسمه الفضل	فضاق بنا الوادي ونحن فما ضقنا
حللنا بقرب القاب روحا من الدنيا	عرجنا شموسا أخجلت شمس نورنا
الحنا على العرش والكرسي المعلى ولوحها	لبسنا ثياب النور بحسن جمالنا

— هذا — وأنا أكتب هذا عن القضاة في مملكة سنار اليوم وقد قرأت بالأمس جملة صالحة فيما يجب أن يكون عليه القاضي قال كاتبها :

« لما أشير على الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل في تقديم محمد بن بشير الى خطة القضاء بقرطبه وجه اليه يباجه فأقبل ولا يعلم ما دعى اليه فنزل على صديق له من العباد فتحدث في شأن استدعائه وقدم أنه يعرف فن الكتابة فقال له العابد ما أراه بعث فيك الا للقضاء فان القاضي بقرطبه مات وهي الآن دون قاض - فقال ابن بشير فأنا أستشيرك في ذلك ان وقع - فقال أسألك عن أشياء ثلاثة وأعزم عليك أن تصدقني فيها ثم أشير بعد ذلك فقال ما هي ؟ فقال كيف حبك للأكل والطيب واللباس اللين وركوب الفاره..؟ قال والله لا أبالي ما رددت به جوعي وسترته به عورتى وحملت به رجلى - فقال هذه واحدة فكيف حبك للتمتع بالوجوه الحسان والتبطن

(١) اربجي كانت مدينة والآن أصبحت قرية صغيرة بقرب المسلمية بمديرية النيل الازرق . خطت قبل سنار بثلاثين سنة أعنى في عام ٨٨٠ هـ - ١٤٧٥ م .

للكواغب الغيد وما شاكل ذلك من الشهوات ..؟ فقال هذه حال والله ما استشرت قط إليها ولا خطرت ببالي ولا اكرثت لفقدتها فقال وهذه ثانية - فكيف حبك لمدح الناس وثنائهم عليك ?? وكيف حبك للولاية وكرهيتك للعزل ...??? فقال والله ما أبالي في الحق من مدحني أو ذمني وما أسر للولاية ولا أستوحش للعزل فقال وهذه ثالثة أقبل الولاية فلا بأس عليك - فقدم قرطبه فولاه الأمير الحكم اهـ

قضاء الأجاويد :

وكان يفصل بالمحاكم المذكورة في كثير من الأحوال جماعة من المسنين من السكان عرفوا باسم الأجاويد .

ولهؤلاء الأجاويد الحق في نظر كل ما ينشأ من خصومة بين الأهليين حتى في قضايا القتل متى وافق على حكمهم الطرفان وبيان ذلك أنه متى حصل أذ قتل عمرو زيدا - مثلاً - ذهب أهل القاتل ومعهم أجاويدهم الى أهل المقتول في بلدتهم وهناك يجتمع الجميع في جلسة هادئة ثم يشرع الأجاويد من هنا وهناك في نشر القضية وبعد الأخذ والرد والجزر والمد يصدر الأجاويد حكمهم بالعفو عن القاتل ان كان أهل المقتول من الأغنياء أما ان كان أهله من الفقراء أو له ورثة من القصر حكم الأجاويد على أهل القاتل بدفع الدية لأهل المقتول - والدية في عرفهم هي ألف رطل من الدمور أو أربعمائة ريال من النوع المعروف اذ ذاك بأبي نقطة وتدفع هذه الدية دفعة واحدة أو على أقساط ثم يرجع أهل القاتل الى بلدتهم ويفكر الجميع هناك في جمع الدية بعد تقسيمها على جميع أفراد قبيلة القاتل بنسبة معلومة عندهم مفهومة لديهم وبهذا ينتهى الأمر أما اذا لم يتمكن الأجاويد من الفصل في القضية بالعفو أو الدية فيجب إحالتها الى المحكمة العليا بسنار صاحبة الاختصاص للفصل فيها بالمنهاج الشرعى - وقد تكلم الأستاذ نعوم شقير في هذا الصدد في كتابه « تاريخ السودان » فقال :

« وكان من عادة الجعليين في ذلك الحين انه اذا وقع قتل في بلدة اجتمع سبعة قبائل منهم بمشائخهم وفقهائهم ومعهم القاتل وأهله وأهل المقتول ووقف أهل القاتل في صف وأهل المقتول في صف تجاههم على بعد مائة متر منهم ووقف القاتل وحده بين الصفيين ثم ينظر المشائخ والفقهاء في أسباب القتل ويحكمون على القاتل بالعفو أو القصاص فان كان العفو حكموا عليه بالرحيل من البلدة حتى لا يراه أهل المقتول

وحكموا على أهله بدفع الدية وهى ألف ثوب من الدمور أو ٣٠٠ الى ٤٠٠ ريال
« أبو نقطه » يدفعونها لأهل المقتول أقساطا ربما دامت سنين» اهـ -
وقد عرضت الروايتين المذكورتين على المسنين فاختلفوا وقد أيد بعضهم الرواية
الأولى وأيد البعض الآخر الثانية وقد رأينا من الأمانة فى نقل التاريخ أن ثبت
الروايتين معا وكما هو ظاهر فإن الاختلاف بينهما قد كان بسيطا .

الإفتاء:

ولم تنشئ مملكة سنار منصب الافتاء ولمن يريد أن يستفتى فى مسألة من
المسائل فعليه الرجوع الى علماء البلاد .
وها هى صورة استفتاء وجهه أحد القضاة الى العلامة الشيخ حمد ابن الشيخ
أبى حليمه الذى جمع بين العلم والعمل ومن علماء القرن العاشر الهجرى بمملكة
الفونج .

«من الفقير الى الله محمد قنديل ابن الفقيه حمد ابن الشيخ على ولد عثيب الى
سيدنا ومولانا من ساعدته الليالى والأيام فى تسميره على الاقبال على طاعة الله العارف
بالله ورسوله الورع الولي الصالح شيخ الحقيقة وامام الطريقة قدوة بلادنا فى هذا
الزمان ومناقبه كثيرة لا نطيل بذكرها ذلك الشيخ حمد ابن الشيخ أبى حليمه وبعد
يا سيدى وقعت شماته وخصومة بيننا وبين الفقيه محمد أحمد عبد الحميد وبلغت
الى السلطنة دخلوا فيها وأرادوا أن يرسلوا الى الفقهاء الأتقياء أمثالك فقبل ذلك قدم
علينا انفضيه محمد التنقار ورضينا به وحاباهم وأبطل حجتنا من غير وجه شرعى -
ونوضح لك ما نطلبه منك بالنص الجلى لذى تعتمد عليه - ما قولكم رضى الله
عنكم فى رجل تزوج بنتا بكرا عالما ببيكارتها ودخل عليها وتلذذ بها زمنا طويلا ثم طلب
منها ازالة البكارة عند القاضى وامتنعت من ذلك وأسقط القاضى نفقتها لأجل ذلك ثم
رحلت من بيتها ومسها الضر ورفعت أمرها الى القاضى وسلمت نفسها بالطاعة وقالت
ارسل اليه فان أتى أطعته فى جميع ما يريد وأرسل القاضى هذا الى القاضى الذى
أسقط نفقتها وقال فيه : زوجة الرجل وافقت على ما يريده منها من زوال البكارة
وغيرها فامتنع عن الحضور ولم يأت وكتبنا اليه كتابا ثانيا بالامتناع وعدم الحضور
وبعد هذا كله تلومنا شهرا فلما لم يحضر ألزمتها الاشهاد على انه لم يترك لها شيئا
فأحضرت الشهود وشهدوا - وحلفتها على وفق كلام الشهود ولذلك حكمت لها

بالطلاق وأوقعته - ثم قدم بعد أن خرجت من العدة ومكنته من الحجّة ولم أعجزه فقلت له ألك حجة؟ فقال لا حجة لى فأمضيت عليه الحكم - وقد تزوجت المرأة وهو حاضر ناظر ولم يقيم حتى ولدت الأولاد بعد ثلاث سنين - فالان قد حضر وادعى وقد حكموا باعطاء الزوج الأول ومنع الثانى ووجههم أن البكر لا نفقة لها ولو دخل بها زوج عشر سنين لأن سيدى خليل قال : تركت الخيار للزوجين ما لم يسبق العلم أو يرضى أو يتلذذ وهذا الحكم الحاصل وكذلك النفقة أن أرسل إليها قادرا على ردها وهو فهم عند قوله وأخرجت بلا اذن ولم يقدر على ردها - اه - فلما تلا الشيخ حمد المتقدم فى الذكر الاستفتاء المذكور وافق المستفتى على الطلاق وقد جاء كل هذا بكتاب طبقات ود ضيف الله .

كما جاء بالكتاب المذكور ما يأتى بصدد الفتاوى فى العهد المشار اليه :
« من دفع الله ابن الشيخ محمد الى الأخ فى الله محمد المعروف بحلاوى - وسبب الجواب فى امرأة أساء فيها زوجها وتكررت شكواها أيحكم فيها القاضى بالطلاق من غير اثبات بينة عملا بقول المدونة عن ربيعه ويعطى الزوج نصف الصداق كما قال أبو عمران - ومعنى ظلمه لها فى هذا الوجه أى بدعواها ولم تثبت بينة على ذلك - أو لم يجز أن يأخذ منها شيئا » - اه - فأجاب الاستاذ الشيخ محمد حلاوى بالآتى :

السلام من عند الأخ فى الله محمد حلاوى الى دفع الله فانك سألتنى عن تأويل قول المدونة وشراحها كابن عمران ونحوه فانى لست بأهل ذلك - ومسألتكم ليس هذا محلها ومحلها فى باب الطلاق والطلاق لا يثبت الا بعدلين وأنت لا تحكم الا بنص مثل الشمس والقمر والسلام عليك وعلى أهلك - يرحم الله من سلف منا ومنكم - اه .

وهكذا فقد قام العلماء بمهمة الافتاء فلهم من الله الأجر ومن مواطنيهم وافر الشكر .

مراتب القضاة :

ولم يجعل للقاضى فى هذه المملكة أجر محدود يدفع اليه فى آخر كل شهر أو آخر كل عام بل كان الملك يأمر بأن يدفع الى القاضى من بيت المال ما فيه الكفاية له وزيادة حتى لا يمد القاضى يده الى أموال الناس بطريقة غير شريفة - وهذه السياسة

تعيد الي اذهانتنا موضوع مرتبات القضاة فى العهد الأول من الاسلام فقد بلغ مرتب القاضى سبعة دنائير فى اليوم وكان يضاف الى القضاء أحيانا أعمال أخرى كالقصاص وبيت المال والمظالم فيتقاضى القاضى ما يتخصص لكل وظيفة من هذه الوظائف مما أدى الى ضخامة مرتبه حتى لا ينظر القاضى بعد هذا المرتب الى شىء .

جاء بالجزء الأول من كتاب « تاريخ الاسلام السياسى » للدكتور حسن ابراهيم « وقد عرف عن قاضى مصر عبد الرحمن بن حجية (٦٩ - ٨٣هـ) انه كان يتناول ألف دينار فى العام منها مائتان عن القضاء ومائتان عن القصاص ومائتان عن بيت المال وكان عطاؤه مائتى دينار وجائزته مائتين » اهـ

وبالجملة فقد كان القاضى معظما عند ملوك سنار وله من الجاه عندهم ما يغنيه عن المرتب ذلك لأنه قد اشتهر هؤلاء الملوك بتكريم وتعظيم أهل العلم والدين لا فى السودان فحسب بل وفى مصر أيضا ويظهر ذلك جليا للمطلع على قصائد علماء السودان ومصر فى مدح ملوك سنار ومن ذلك هذه القصيدة للعلامة الشيخ عمر المغربى المالكى أحد علماء مصر :

الى صاحب العلياء والجود والبر
ويقتحم الأوعار فى المهمة القفر
وأزهرها المعمور بالعلم والذكر
وقوف محب واتهز فرصة اندهر
تجد كل ما تهوى النفوس من البشر
ألذ من الماء المسلسل والقطر
وأعلى وأعلى من عقود من الدر
حمى بيضة الاسلام بالبيض والسمر
مدائح قد جلت عن العد والحصر
وعزز فيه راية الفتوح والنصر
أباد به أهل الغواية والكفر
تلقاه عن أسلافه السادة الغر
أولو العزم فى أزمانهم ، اولو الأمر
مناقبهم كالمسك طيبه النشر
لذا العقد رب العز والمجد والفخر

أيا راكبا يسرى على متن ضامر
ويطوى اليه شقة البعد والنوى
وينهض من مصر وشاطيء نيلها
لك الخير ان وافيت سنار قف بها
وألق عصا التسيار فى صرح انسها
واهـد سلاما عطر الكون نشره
وأحلى وأهنا من وصال بلا جفا
الى حضرة السلطان والملك الذى
هو الملك المنصور «بادى» الذى له
حمى حرمة الدين الحنيفى بالقنا
وجرد للاسلام والملك صارما
له فى صميم الملك مجد مؤئل
ملوك تساموا للعلی وخلائف
هم العقد من أبهى اللآلى نظمه
وفيهـم مولانا المليك فريدة

هو البر والبحر المحيط حقيقة
عماد يلوذ المسلمون بظله
سليل ملوك الفونج والسادة الأولى
محا أثر الفجار بالسيف فاغتدت
أياد له بالنصر كاسرة العدا
به أصبحت سنار في الأنس والصفاء
تبارك من أنشأه للخلق رحمة
وصير أمرى في يديه فان يشا
فانى فقير والفضائل حرفتى
وقد جاءنى منكم كتاب معظم
فقبلته ألفا وحقا جعلته
تسلمت عبدا واحدا من صلاتكم
فخذها من العبد الفقير قصيدة
هو المغربى المالكى وانه
فمنوا عليها بالقبول وانعموا
فلا زلت فى أوج السعادة رافلا

فناهيك من بر وناهيك من بحر
وسد منيع للأنام من الضر
علا مجدهم فوق السماكين والنسر
بهم حوزة الاسلام سامية القدر
ولكنها بالجود جابرة الكسر
وتاهت على البلدان حتى على مصر
وزان به الأزمان كالعقد فى النحر
أزال برغم الدهر ما بى من الضر
وفى مصر أرباب الفضائل فى فقر
وفى سلكه نظم الجواهر كالدر
على الرأس تعظيما واودعته صدرى
ونلت به فخرا وناهيك من فخر
منظمة كالدر فى خالص التبر
يسمى ابن الخطاب ومثلك من يدري
عليه بما ينجيه من غصص الدهر
وراجيك «باد» عن عطاء وعن شكر



الفصل الثانى

فى

المحكمة العليا بمملكة الفونج

اختصاص المحكمة :

ان دائرة المحكمة بمملكة سنار تشمل جميع البلاد الداخلة فى المملكة وقد تقدم ان مملكة سنار قد امتدت من الشلال الثالث الى أقصى جبال فازوغلى شمالا وجنوبا ومن سواكن على البحر الأحمر الى النيل الأبيض شرقا وغربا - وتحكم المحكمة المذكورة فى القضايا الخاصة بالسلب والنهب والسطو والقتل وفى قضايا الزواج والطلاق والوراثة والوصاية والهبة والوقف وأيضا تحكم فى القضايا المتعلقة بالأموال على اختلاف أنواعها وغير ذلك من الجرائم .

وتسمع هذه المحكمة الشهادات بالوقف والهبة والتخارج والبيع والشراء كما تسمع التوكيلات فى أى أمر من الأمور والعمل فيها على مذهب السادة المالكية وبها عدة نواب يعينهم القاضى .

نواب المحكمة وكتابها :

وبهذه المحكمة عدة نواب من العلماء المعروفين بحسن السير والسيرة وكذلك بها عدد من الكتاب يختارهم القاضى وهم مشهورون بحسن الخط ولهم المام تام باللغة العربية وفقه الشريعة الإسلامية .

نظام الجلسات

ويجلس القاضى ومعه النواب والكتاب بمسجد المدينة أو بمنزل القاضى أو فى أى جهة أخرى .

ويحيط بالمجلس الحجاب لجلد كل من تحدثه نفسه بالتهويش أو التعدى على الغير أثناء انعقاد الجلسة فاذا تمادى هذا المعتدى أمر القاضى بجسسه حالا تأديبا له ومحافظة على حسن سير مجلس القضاء لذلك فانه قد كان للجلسة روعتها وأبهتها وجلالها الشيء الذى يدل على مكانة القضاء فى نفوس جميع السكان .

ثم يشرع القاضى فى سماع الدعوى ويتولى بنفسه توجيه الأسئلة الى الخصوم وسماع شهادة الشهود ومناقشتهم ولا مانع من أن يطلب منه النواب الذين معه بالجلسة توجيه ما يريدون من الأسئلة وبعد أن يتم التحقيق اللازم فى القضية يأمر القاضى الخصوم بالخروج من قاعة الجلسة وبعد خروجهم يتناقش القاضى والنواب فى القضية وبعد البحث والمناقشة اذا تم اتفاق الجميع على الحكم فيها ونعمت - اما اذا حصل اختلاف فيرجح الجانب الذى معه القاضى وقل أن يختلف القاضى مع النواب ثم يعاد الخصوم الى الجلسة فينطق القاضى بالحكم ثم يملئ القاضى الحكم على أحد الكتبه فيذكر فيه أقوال المدعى والمدعى عليه وأدلة الاثبات والنفى وشهادة الشهود وغير ذلك من الاجراءات والمرافعات ثم ترجيح أحد الجانبين مع بيان النصوص الشرعية التى يعتمد عليها فى حكمه - فيكتب الكاتب ذلك على ورقة بخط جميل واضح وبعد التوقيع عليها من القاضى تسلم الى المحكوم له الذى يجب عليه أن يحافظ على هذه الورقة حتى يتم تنفيذ الحكم اذ لا صورة لها بالمحكمة^١ . وقد شاهدت كثيرا من الأحكام المذكورة عرضت علينا أثناء نظرننا فى التركات فى مديرتى الشمالية والنيل الأزرق - هذا - ولا بد لى أن أشرح هنا قليلا مما ذكرته سابقا وهو انه قد يجلس القاضى فى بعض الأحيان للقضاء بمنزله ومثل هذا غير معروف فى عصرنا الحاضر ولكن كان فيما مضى من الأمور المألوفة المعروفة فيجلس القاضى للقضاء بمنزله فيأتى اليه الخصوم للفصل بينهم ومتى انتهى من عمل القضاء ورفعت الجلسة فلا يستطيع أحد من الخصوم أن يحضر اليه بمنزله فى غير أوقات القضاء واذا حصل شيء مثل ذلك من أحد الخصوم فيكون جزاؤه جزاء المجرم تماما - وكثيرا ماكان يؤم بعض الخصوم منزل القاضى فلم يجدوا منه الا الطرد .

وقد أثبت لنا التاريخ حادثة من هذا القبيل وهى انه قد أكثر موسى بن سماعه أحد خواص الحكم بن هشام بن عبد الرحمن « الأمير الاندلسى » فى ابن بشير القاضى

الشكاية وانه يجور عليه - فقال له الحكم أنا أمتحن قولك الساعة - فاخرج اليه فوراً واستأذن عليه فان أذن لك عزلته - وصدقت قولك فيه وان لم يأذن لك دون خصمك ازددت بصيرة فيه فليس هو عندي بجائر على كل حال وانما مقصده الحق في كل مايتعرف فيه - فخرج يؤم دار ابن بشير وقد أمر الحكم من يثق به من الفتيان الصقالية أن يقفوا اثره ويعلم ما يكون منه - فلم يكن الا ريشما بلغ ثم انصرف فحكى للحكم انه لما خرج الأذن الى موسى وعلم القاضي بمكانه عاد اليه وقال له ان كان لك حجة فاقصد فيها اذا جلس القاضي مجلس القضاء - فتبسم الحكم وقال قد أعلمته ان ابن بشير صاحب حق لا هوادة فيه عنده لأحد - وهذه العادة - عادة حضور بعض الخصوم الى منزل القاضي لم تزل موجودة انى عصرنا هذا فقد سمعنا انه قد قصد بعض الخصوم الى منزل المغفور له الأستاذ الشيخ أحمد محمد أبو دقن أيام كان قاضياً لمحكمة أم درمان الشرعية فقام الشيخ أحمد وأرغى وأزبد وأبرق وأرعد وحاول أن يضرب الرجل لولا ان هرب الرجل الى حيث لم يرجع وقد أخبرني فضيلة الشيخ عبد المجيد عبد الحميد قال انه لما كان قاضياً لبلدة القطيفة وكانت أمامه قضية بالمحكمة مرفوعة من زوجة ضد زوجها من أهالي الضواحي لم يشعر في يوم من الأيام - والقضية لم تزل تحت النظر - الا وقد دخلت عليه زوجة الرجل بمنزله فلما رآها انتهرها فخرجت تجرى فجرى وراءها الى خارج المنزل وهناك وجد زوجها يقف فاندھش وأدرك انه لا بد من وجود مؤامرة في ذلك وبعد التحقيق الرسمي اتضح انه قد تأمر الزوج مع زوجته لتذهب الى منزل القاضي ثم يدخل الزوج عليهما ومعه شهوده ليثبت بهم مؤامرتة الدنيئة ولكن كان القاضي حازماً نظيفاً ففشل الرجل في مؤامرتة ونال جزاء المجرمين فعاش بين جدران السجن عدة شهور - هذا ولم توجد بالمحكمة العليا المشار اليها سابقاً منشورات ولا تعليمات ولا لوائح اذ لا حاجة الى ذلك لأن الشريعة الإسلامية المدونة في كتبها المرجع العام في الأحكام - وأحكام هذه المحكمة غير قابلة للمعارضة ولا يجوز الاستئناف فيها وأنها لا تقبل الطعن بل هي واجبة التنفيذ .

التنفيذ

ويحصل التنفيذ في الأحكام الجزئية كأحكام الطاعة والحضانة والجلد بواسطة القاضي بعد النطق بالحكم مباشرة - اما - الأحكام الكلية كأحكام الاعدام والنفي

والسجن فانها تنفذ بواسطة حاكم السياسة - ومما يستحق ذكره انه اذا بُت للقاضى ان الشاهد زور فى شهادته فانه يأمر بجلده وجبسه والطواف به فى الشارع ليحذر الناس من مصاحبته ومعاملته - وفى الوقت نفسه فان القاضى يكرم الشهود لأن - اكرامهم واجب لقوله عليه الصلاة والسلام « أكرموا الشهود فان الله يحبى بهم الحقوق » .

المحاماة

اما المحاماة فلم يوجد لها اثر فى هذه الدولة ولكن يوجد نوع أشبه بالمحاماة وهو المعروف عند الفقهاء بالتحيل وتلقين الخصم وكان يقوم بذلك بعض العلماء أمثال الأستاذ الشيخ عبد الحليم بن سلطان بن عبد الرحمن فقد جاءه رجل وقال له ادعى على زيد من الناس أمام المحكمة بكذا وكذا وهى دعوى غير حقيقية وسيثبتها أمام القاضى بشهادة فلان شاهد الزور وانه لا شىء عندى أطعن به شاهد المدعى - فقال له عليك بالذهاب فى الحال - وقاتل شاهد المدعى قبل اداء الشهادة فاذا شهد هذا الشاهد بعد ذلك أمام القاضى فقل للقاضى أن بينك وبين الشاهد عداوة وقد جاء هذا بكتاب طبقات ود ضيف الله وقال المؤلف : « وهذا جائز كما قال تاتاي فى باب عيوب الزوجين وحكى البرزلى فى كتاب النكاح فى فتاويه عن ابن علوان مفتى تونس ان امرأة أساء زوجها عشرتها وعسر عليها التخلص منه فقال لها ادعى ان بداخل دبره برصة فادعت عليه ذلك فحكم عليه بنظرة ذلك المحل فلما رأى الزوج لا بد من ذلك طلقها - قال وكان معروفا - بالتحيل فى بعض المسائل وذلك بعد ثبوت ظلم المظلوم - فهو سائق للانتقاد من الظلم والافى الصواب لا يجوز وهو من تلقين الخصم وذلك لا يجوز فى العدالة » اهـ

المرافعات

وكانت المرافعات فى المحكمة المتقدمة فى الذكر علانية يحضرها من يشاء - ولمن يشاء من العلماء الحاضرين - معارضة القاضى أثناء السير فى القضية متى رأى منه غفلا عن نقطة لازمة فى الدعوى كما انه يجوز للعلماء معارضة القاضى فى حكمه بعد صدوره فاذا لم يقتنع القاضى فمن الجائز أن يصل الأمر الى علماء مصر للنظر فى

الحكم ومن ذلك الحكم الذى أصدره الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ النويرى أحد قضاة دار الجموعية فى القرن العاشر الهجرى^١ فقد رفع اليه رجل ان امرأته تبرعت بثلاث مالها قاصدة بذلك ضرر الزوج فحكم القاضى برده لأجل ذلك وهو قول مالك واختاره ابن حبيب وترك ظاهر كلام خليل وهو قول ابن القاسم فنازعه علماء زمانه وقالوا انك قد حكمت بالقول المقابل فلم يقتنع القاضى وكتب فى ذلك الى العلامة شيخ الاسلام على الأجهورى فأجاب الامام الأجهورى بصحة الحكم مراعاة للعرف والمصلحة^٢ - قلت - وقد عرف أهالى السودان فى ذلك العصر الشيخ الأجهورى وتنافس العلماء فى اقتناء فتاويه والسير على ضوئها وكان مرجعهم فى حل مشكلاتهم العلمية - وقد ذهب كثير من أبناء السودان لطلب العلم بالأزهر الشريف وللقرأة على الشيخ المذكور ومنهم من فاز باجازته - وها هى اجازته لأحدهم :

فقد قال بعد حمد الله والصلاة على نبيه : - وبعد فقد قرأ على الشاب الفاضل والتحرير الكامل الشيخ عبد الرحمن^٣ بن ابراهيم بن أبى ملاح الكنانى نسبا البرى بلدا - عقيدتى التى ألفتها فى أصول الدين والتصوف وشرحها قراءة نافعة ان شاء الله تعالى وحضر قراءتى فى مختصر العلامة الشيخ خليل فى فقه المالكية نحو نصف الكتاب المذكور - وقد استخرت الله تعالى وأجزته بما ذكر وبجميع ما يجوز لى روايته بشرط سائلا منه ألا ينسانى من الدعاء لسعادة الدارين ونحو ذلك وبالثناء والرحمة لأمواتنا وأموات المسلمين جعله الله من العلماء العاملين بجاه سيدنا محمد وأصحابه أجمعين كتبته فى آخر الحجة ختام سنة ثلاثين بعد الألف (١٦٢١ م) - على بن محمد المدعو بزین بن عبد الرحمن الأجهورى المالكى « ١ هـ -

تقديم العرائض

ولم يعرف اذ ذاك تقديم العرائض لمحكمة سنار بل يجب على الشخص الذى يريد أن يرفع دعوى ضد آخر أن يقف أمام المحكمة وبعد أن يستوضح منه القاضى عن حقيقة دعواه ويظهر انه يوجد سبب للخصومة وان الدعوى ملائمة شرعا - فانه يأمر باحضار المدعى عليه فورا اذا وجد بالبلد لسماع الدعوى - اما اذا لم يوجد

(١) القرن السادس عشر الميلادى .

(٢) كتاب طبقات وديفيد الله .

(٣) الشيخ عبد الرحمن المذكور هو والد الولى العارف بالله الشيخ خوجلى المعروف بالسودان .

المدعى عليه فتؤجل القضية لجلسة تحدد لاحتضاره وكان في بعض الأحيان يذهب الشخص الذى يرى نفسه مظلوما من زيد من الناس — مثلا — يذهب الى محل خاص بجوار قصر الملك فيقف هناك فينظره أعوان الملك وبعد أن يقف الملك على حقيقة أمره ينظر دعواه أو يرسله الى القاضى للنظر فى قضيته .

وقد أشار الأستاذ شقير الى شىء من ذلك فقال فى كتابه « تاريخ السودان » أثناء الكلام على تأريخ حياة الملك بادى ملك سنار فى سنة ١٦٤٣م. — قال « وهو الملك الذى بنى الجامع بسنار وجعل من نوافذه شبাকা من النحاس وبنى قصرا لحكومته فجعله خمسة طبقات بعضها فوق بعض وبنى مخازن للأسلحة والذخائر وديوانا لجلوسه وديوانين آخرين أحدهما خارج القصر والآخر داخله وأحاط جميع ذلك بسور له تسعة أبواب جعل ثمانية منها لأمرء دولته لكل أمير بابا يدخل منه الى ديوانه الخاص للنظر فى الشئون المتعلقة به وجعل الباب التاسع له ولولد عجيب شيخ مشيخة قرى — وهذه الأبواب التسعة — تفتح فى حائط واحد وأمام كل منهما رواق له دكة عالية تعرف « بدكة من ناداك » قيل سميت بذلك لأنها ملجأ للمتظلمين فيأتيها الناس من أنفسهم بدون أن يناديهم أحد » اهـ —

ان مثل هذا يعيد الى ذاكرتى ما قرأته فى بعض الكتب وهو انه قد كان بالصين ملك ذهب سمعه فجعل يبكى فقال له وزراؤه (مالك تبكى لا بكت عيناك؟) فقال : اما أنا فلست أبكى على المصيبة التى نزلت بى ولكن أبكى لمظلوم يصرخ بالباب فلا أسمع صوته ثم قال : اما أن كان قد ذهب سمعى فان بصرى لم يذهب نادوا فى الناس الا يلبس ثوبا أحمر الا مظلوم فكان يركب القيل ويطوف طرفى النهار هل يرى مظلوما فينصفه .

التقاعد عن العمل

والقاضى فى المملكة المتقدمة فى الذكر لا يتقاعد عن العمل مادام يتمتع بصحة جسمه وقوة عقله وسمعه وبصره لذلك قل ان تجد قاضيا هناك من الشباب بل كلهم من الكهول والشيخوخ عليهم هبة ووقار

ويظهر جليا للباحث ان القضاء فى مملكة سنار فى النصف الثانى من القرن العاشر الهجرى قد توارثه الناس — كما تتوارث الضياع فيبوت القضاء معروفة مشهورة — لا يخرج القضاء عنها ولذلك ففى كثير من الأحوال تجد ان قاضى الجهة

هو ابن قاضيها السابق وحفيد قاضيها الأسبق — مثال ذلك الشيخ حلالى ابن الشيخ محمد عيسى سوار الذهب فقد كان قاضيا بدقلا وكان أبوه قاضيا بدقلا والشيخ دياب ابن الشيخ عجيب فقد كان قاضيا بسنار وكان أبوه قاضيا بها والشيخ قناوى ابن الشيخ محمد القناوى المصرى فقد كان قاضيا ببربر وكان أبوه قاضيا هناك .

الرشوة

وللشيخ محمد القناوى المذكور مع ابنه الشيخ قناوى المشار اليه حادثة مشهورة فى تاريخ قضاء محاكم سنار فقد بلغ الشيخ ان ابنه قناوى قد أخذ الرشوة فى أحكامه فركب الشيخ دابته وحمل علما أبيض وطاف بالأسواق وهو ينادى ان أحكام ابنه قناوى باطلة لأنه ارتشى فى قضائه ١٠

ومن المعلوم أن مذهب القضاء فى هذه المملكة قد كان هو المذهب المالكى اما مسألة قضاء القاضى برشوة فى مذهب السادة الحنفية ففيها من الأقوال ما يأتى :

الأول — ان هذا القضاء صحيح ونافذ متى كان مستوفيا شروط صحة القضاء وعلل ذلك بأن نتيجة أخذ الرشوة بعد أن يكون القضاء بحق هو صيرورة هذا القاضى فاسقا وفسقه لا يمنع من صحة تقليده القضاء كما انه لا يعزل به فيكون هذا القضاء قضاء بحق صادرا ممن ولايته صحيحة فيجب أن يصح وينفذ وهذا القول اختاره البزدوى واستحسنه فى الفتح وقال فى شأنه ابن عابدين « وينبغى اعتماده للضرورة فى هذا الزمان والا بطلت جميع القضايا الواقعة الآن لأنه لا تخسرو قضية عن أخذ القاضى رشوة المسماة بالمحصول قبل الحكم أو بعده فيلزم تعطيل الأحكام » — هذا وان كانت العلة التى ذكرها ابن عابدين غير موجودة الآن لغلبة الاستقامة فى قضائنا وتباعد أكثرهم عن تقيصه أخذ الرشوة الا أن استحالة التمييز بين الحكم الذى صدر بناء على رشوة والحكم الذى صدر من غير رشوة تجعل القول المذكور أرجح من غيره والا لوقع الشك فى الأحكام أهى نافذة أم غير نافذة وفى هذا من الضرر مالا يخفى .

الثانى : ان هذا القضاء غير صحيح واختاره السرخسى ورجحه صاحب النهر تبعا للبحر — وذلك لأن القاضى حين يقضى يكون عاملا لنفسه — والقضاء بالرشوة

عمل لله تعالى فلا يصح القضاء الذي يعمل فيه القاضي لنفسه — واما في غير ما ارتشى فيه فالقضاء فيه صحيح لكونه ليس عاملا فيه لنفسه .

الثالث : انه لا ينفذ القضاء في ما ارتشى فيه وفي غيره وذلك لأن القاضي الذي يأخذ الرشوة في الحكم يعزل عن قضاائه فلا يصح قضاؤه فيما ارتشى فيه وفي غيره لأنه قضاء صادر من غير صاحب ولاية .

وبهذا قال مشائخ العراق من أصحابنا والمعتد في المذهب انه لا يعزل بأخذ الرشوة الا انه يستحق العزل فيعزله الامام وجوبا ويعزله فاذا لم يعزله فهو باق على قضاائه — ١ هـ — ١

الفصل الثالث

في

المحاكم الصغرى بمملكة سنار

ذكرنا فيما مضى ان مملكة سنار منقسمة الى عدة ممالك ومشيخات كما ذكرنا انه قد أنشأ كل ملك أو شيخ محكمة صغرى في عاصمة مملكته وعين لها قاضيا ليحكم بين الناس بما أنزل الله وانه يجوز انشاء أكثر من محكمة واحدة في مملكة أو مشيخة واحدة حسب الحاجة - هذا - وكل المحاكم المذكورة صغرى بالنسبة للمحكمة العليا بسنار عاصمة المملكة للاختلاف الكبير في الاختصاص .

اختصاص المحاكم الصغرى :

وقد سبق الكلام على اختصاص المحكمة العليا - أما المحاكم الصغرى فاختصاصها الحكم في المسائل الزراعية والجرائم الصغيرة كالمشاجرات والسرقات البسيطة وفي مسائل الدعاوى المدنية وفي المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والموارث والهبة واقامة القيم على المحجور عليه واقامة الأوصياء على القصر والنظر في قضايا الوقف - ومن اختصاص المحاكم الصغرى كتابة الحجج في العقارات والأطيان ومباشرة الشهادات على اختلاف أغراض المشهدين لا فرق في ذلك في البيع والشراء والرهن والهبة والقرض والتخارج والتوكيل في أمور الزوجية ولا اختصاص للمحاكم الصغرى المذكورة في نظر الدعاوى الكلية الجنائية كقضايا القتل والسلب والسطو ويجب عليها اذا عرضت عليها قضية من هذه القضايا أن تبادر بحالتها للمحكمة العليا بسنار للاختصاص لكن لا مانع أن تسعى المحاكم الصغرى في الصلح بين المتخاصمين أيا كان الموضوع^١ .

(١) مذكرات الاستاذ محمد عبد الرحيم .

تشكيل المحاكم الصغرى :

وتشكل كل محكمة صغرى من قاض واحد ونائب واحد الا فيما ندر فانها تشكل من أكثر من ذلك ومن تلك المحاكم محكمة دار الجموعية فى القرن السادس عشر الميلادى فقد كان قضاتها ثلاثة كما جاء بطبقات ود ضيف الله وذلك لأهميتها وكثرة أعمالها ولعلها كانت أكبر محكمة صغرى اذ ذاك .

جلسات المحاكم الصغرى :

وقد كانت الجلسات تعقد بمسجد المدينة أو فى أية جهة أخرى يختارها القاضى ولا مانع أن تكون الجلسة بمنزل القاضى أو بمنزل أحد النواب فى الليل أو النهار — نعم لم يخص زمان ولا مكان لانعقاد الجلسة ولكن متى انعقدت فى أى جهة من الجهات وفى أى وقت من الأوقات فانها تأخذ دورها من الأبهة وحسن السير والخلو مما يهوش على المجلس أو يخل بنظامه والويل كل الويل لمن تحدثه نفسه بأساءة الأدب والتعمدى على الغير أثناء انعقاد الجلسة فانه سيجد من العقاب ما يردعه ويعيده الى صوابه فالجلد أولا — ثم الحبس أخيرا —

وكانت الجلسات دائما علنية يحضرها من يشاء من العلماء ورؤساء القبائل وزعماء العشائر لذلك فانه قد يحضر الجلسة كثير من الناس خصوصا اذا كان المدعى من قبيلة والمدعى عليه من قبيلة أخرى اذ يرون فى حضورهم مجاملة للخصم وأهله وقد يتباهى الخصم وأهله بكثرة الحاضرين .

محاضر الجلسات :

ولم تعرف هناك محاضر الجلسات بل يسمع القاضى أقوال المدعى وأقوال المدعى عليه وشهادة الشهود من غير تدوين شىء منها بمحضر فهل يشك شاك أو يرتاب مرتاب فى الصعوبة التى يجدها القاضى فى مباشرة مثل هذا العمل من غير اثبات للأقوال فى محضر لأنه يخشى فى ذلك من ضياع الحقوق — وكل ما يمكن أن تقوله فى هذا الصدد ما قاله لى بعض كبار رجال سنار ان القلوب قد كانت طاهرة وأن النفوس قد كانت تستقبل الحق كما يستقبل السارى فى الظلام طلوع القمر وهو

يشرق من مطلعها لأنها تجد فيها ما تذكر به الفضيلة التي كادت أن تهجر وتنح
وما تحارب به الرذيلة التي كادت أن ترجع بالإنسانية الى عهد الظلام والهمجية .
لذلك فانه لم ير رجال القضاء في العهد المذكور حاجة الى تدوين أقوال
الخصوم وشهادة الشهود في محاضر وبعد أن ينتهي التحقيق اللازم في القضية ينطق
القاضي بالحكم فيهتف الحاضرون « بارك الله في الشريعة » - « مظلوم الشريعة
ما مظلوم » الى غير ذلك من العبارات الدالة على القبول والرضاء بالأحكام - ثم
يملى القاضي على كاتب المحكمة صيغة الحكم فيكتب ذلك الكاتب بخط واضح
ظاهر ويختمه القاضي بختمه الشخصي ثم تسلم ورقة الحكم الى المحكوم له فيحتفظ
بها ولربما انتقلت منه الى أولاده ثم الى أحفاده لا سيما اذا كان موضوع الحكم
يتعلق بعقار .

الاستئناف :

وأحكام هذه المحاكم قابله للاستئناف أمام المحاكم العليا بسنار فللمحكوم عليه
هذا الحق لا يسلبه منه أحد حتى ولو الملك نفسه .

مذهب المحاكم :

وكانت المحاكم المذكورة تتخذ الأحكام الشرعية على مذهب السادة المالكية
قاعدة لها في قضاياها تبعا لنظام المحكمة العليا بسنار .

سقوط حكومة سنار :

واستمر الحال على هذا المنوال الى أن تم سقوط مملكة سنار في اليوم الثاني
عشر من شهر يونية سنة ١٨٢١م ومن هذا التاريخ قد تغير وتبدل نظام القضاء وصدر
الأمر العالي بأن لا تسمع قضية الا اذا حدثت وقائعها بعد فتح سنار وفي هذا يحدثنا
نعوم بك شقير في كتابه «تاريخ السودان» « وأما اسماعيل باشا فانه زحف بجيشه
حتى وصل ود مدني فقابله رجب ود عدلان والأرباب دفع الله أحمد بالطاعة فأمنهما
وأخذهما معه ولما قرب من سنار خرج اليه ملكها بادي طائعا وقدم له أربعة رؤوس
من جياذ الجبشة فكساه كسوة فاخرة وهي جبة شرف وشال كسمير وسيف وطبنجات

وجوادان مكسوان أحسن كسوة وقرره ملكا على أهله وأجرى له ولعائلته مرتبا من الدراهم والحبوب بقوا يتناولونه الى قيام الثورة المهدية في السودان - ودخل اسماعيل باشا سنار بالأبهة العسكرية في ١٢ يونية سنة ١٨٢١م فأطلق ٢١ مدفعاً احتفالاً بذلك وهناك قابله العلماء والأعيان وفي جملتهم الشيخ ضرار شيخ خشم البحر فتلقاهم بالبشر والأيناس وأجزل لهم العطاء ثم أمر المنادى فنادى في الناس بأن جميع القضايا التي سبقت دخوله سنار تعد ملغاة لا يسمع فيها شكوى وانما ينظر في القضايا التي تحدث بعد الفتح » - اهـ .

وقد تم ذلك كما أراد اسماعيل وأفل نجم مملكة سنار وأخمدت نارها وأغلقت أبواب محاكمها .

وقد نعاها أحد أبنائها فقال :

فكل حين يرى للمرء أخبارا
يوما يريه من الأحزان أكدارا
أبصرت نقصا به في الحال اجهارا
لأن احسانه ما زال غرارا
وأين فرعون والنمرود اذجارا
وأين جمعهم قد صار أخبارا
كما حكى عن خيال الطيف اذ زارا
طوبى له على ما حاز أوطارا
فبذل المرء احسانا واضارا
أعنى بذلك دار الفونج سنارا
لم نسلها أين ما حللنا أقطارا
عنها الأمثال بدوانا وحضارا
يصيح بوم به في الليل صارا
كانها لم تدق للخير آثارا

أرى لدهرى اقبالا وادبارا
يوما يريه من الإفراح أكملها
وكل شيء اذا ما تم غايته
فلا يقر بصفو العيش مرتشد
فأين عاد وشداد وما ملكوا
وأين كسرى وأين الوالى قيصرهم
فأين ملكهم العالى وما ملكوا
لكن من مات بالايمان معتصما
والدهر هذا فلا تبقى محاسنه
آه على بلدة الخيرات منشؤنا
آه عليها وآه من مصيبتها
فأوحشت بعد ذلك وارتحلت
وصار عمرانها المحصون مندرسا
أضحت تعانيها من بعد بهجتها
الى أن قال :

بسيرة كاملين الفضل أحرارا
أووا لغربته أنسوه أفكارا
كانوا ملوكا وأشياخا وأوزارا

بالمجد كانوا إكرام الناس منقبة
وكم لهم جاء ذا المسكين مغتربا
كانوا كراما بإحسان ومرحمة

كانوا ليوثا وأبطالا مجربة
فلو رأيت بهم ما حل من ضرر
تبكى المساجد أهل العلم خامدة
فابشروا بفضل الله سادتنا
تبكى مدارسهم تبكى مواطنهم
على كرام يزين الدهر مخبرهم
فكل شخص وإن طال الزمان به
كانوا ليوثا وأشماسا وأقمارا
أجريت دمعك إعلانا وأسرارا
ترمى عليهم دموع الحزن أقطارا
فقد حظيتهم بخير النزل أجهارا
تبكى القبائل بدوانا وحضارا
على ديار عليها الدهر قد جارا
فقد يكون على الأحداث زوارا^١

كانوا ليوثا وأبطالا مجربة
فلو رأيت بهم ما حل من ضرر
تبكى المساجد أهل العلم خامدة
فابشروا بفضل الله سادتنا
تبكى مدارسهم تبكى مواطنهم
على كرام يزين الدهر مخبرهم
فكل شخص وإن طال الزمان به

كبار قضاة مملكة الفونج :

ويجدر بي أن أختتم - وأنا أكتب عن القضاء والقضاة - يجدر بي أن أختتم
هذا الفصل بذكر أسماء أولئك الرجال الذين هم من أشهر كبار القضاة بمملكة
سنار .

(١) دشين

هو محمد بن مدني بن دشين المالكي وكان في أول أمره شافعي المذهب .
ولد رحمه الله بوطنه مدينة أربجي على الشاطئ الأيسر للنيل الأزرق وترعرع
هناك ولاحت عليه لوائح النجابة والذكاء فحفظ القرآن الكريم في صغره وقرأ العلم
على الأستاذين الكبيرين الشيخ القدال بن الفرضي والشيخ دفع الله العركي وبرع في
خليل والرسالة والفرائض وقد ظهر اسمه وعلا شأنه فبدأ التدريس وأخذ عنه كثير
من مواطنيه وقصده جماعة من الناس من الجهات الأخرى لطلب العلم .
وكان عالما عاملا وطال عمره واشتهر ذكره وانتشرت فتاويه وأحكامه في البلاد
- وهو أحد القضاة الذين ولاهم الشيخ عجيب بأمر الملك دكين الذي كان من أعظم
ملوك الفونج في القرن العاشر الهجري .
وهو مشهور بقاضى العدالة وقد سبق أن ذكرنا نبذة عنه بكتابنا هذا - وتوفى
بالداخلة الواقعة على نهر الدندر - رحمه الله -

(١) كتاب السودان في قرن للدكتور مكي شبيكه .

(٢) حلالى

حلالى هو ابن الشيخ محمد بن عيسى سوار الذهب .
وكان عظيم الشأن ورعا تقيا زاهدا متنسكا قرأ الرسالة وخليلا واشتغل بالتدريس وأخذ عنه كثير من الفضلاء فى زمانه .
وكان أبوه قاضيا وتولى هو أيضا القضاء وحكم بالمتفق عليه والقوى من الخلاف وكان يميل كثيرا الى الصلح فى قضاائه - ومما يحفظ عنه انه قد عرضت عليه قضية لم يقبل الخصوم فيها بالصلح بتاتا - فقال لهم انى لا أحكم بينكم الا اذا أحضرتهم لى من الشهود مثل فلان وفلان وذكر أسماءهم وكان غرضه من ذلك تقوية حكمه بالشهود العدول - قال العالم العلامة الشيخ محمد ضيف الله محمد فى طبقاته « قلت : فان الشهود العدول يقووا حكم الحاكم على الخصمين كما وقع للإمام عثمان رضى الله عنه اختصم اليه امرأتان هاشمية وانصارية فى ميراث بينهما فقضى للانصارية بشهادة العدول فلامته الهاشمية فقال لها عثمان هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا يعنى على بن أبى طالب رواه مالك فى الموطأ » اهـ .

(٣) العركى

ولد الشيخ عبد الله بن دفع الله العركى بجهة يقال لها أبيض ديرى وحفظ القرآن الكريم على أبيه ثم سافر الى دار الشايقية لطلب العلم وهناك قرأ العلم على أستاذه الشيخ عبد الرحمن بن جابر ثم عاد الى أهله بغابة الهلالية وأخذ فى التدريس وقد تخرج على يده جماعة من أهالى تلك الجهات وغيرها ثم ولاه الشيخ عجيب القضاء فباشره بعفة ونزاهة ثم سافر الى الحجاز وقام هناك بالتدريس فى مقام الامام مالك رضى الله عنه ثم رجع الى وطنه وجاء بطبقات ود ضيف الله انه قد نظم كبرى السنوسى والمقدمات فى نظم بديع وذكر انه قد فرغ منه سنة سبع بعد الألف (١٠٠٧هـ) الموافق عام ١٥٩٨م ونظم قصيدة فيها شيوخ الطريق الى عند رسول الله صلوات الله وسلامه عليه - فمنها :

لتباج الدين جاء خليفة وسيد قوم قد علا ذو نهايات
سيما محمد والبهارى لفته كذا جاء فى شيخه ذو يوانات

ومنها :

حبیب اللہ جاء خلیفة ومسکنه بصرى منه لقانات
هو ابن حسن مشهور بالفضل والتقى فها نحن شاهدنا له جم خیرات
وتوفى علیه رحمة الله ودفن بأبى حراز .

(٤) ابن مشیخ

هو عبد الرحمن وجده النورى وقد جمع بین العلم والعمل وكان له باع طویل
فی معرفة القضاء ورفع الخصومات - وقد ولاه الشیخ عجیب القضاء فی القرن
العاشر الهجرى بأمر الملك دکین الذی كان جالسا على عرش مملكة الفونج والذی
توفى سنة ٩٨٥ هـ وقد قام القاضى عبد الرحمن بن مشیخ النورى بأمر القضاء
خیر قیام وكثیرا ما كان يؤید أحكامه الشیخ الأجهورى من مصر .

وكانت للشیخ عبد الرحمن كلمة مسموعة عند ملوك سنار الى أن توفى الى
رحمة مولاه ودفن بحلة الفقراء بجوار أربجى بمديرية النيل الأزرق .

(٥) الشیخ على

على بن عشیب ولد وترعرع بدتقلا ثم هاجر الى مصر لطلب العلم وهناك قرأ
على الأستاذ العلامة الشیخ محمد البنوفرى وبعد أن أخذ حظا وافرا من العلم رجع
الى السودان وقد وجد من ملك الفونج اكراما يليق بالعلماء ثم ولاه الملك القضاء
فعدل فيه وحکم بالمتفق علیه .

وتوفى ببلده العیدج بشاطيء النيل الأزرق بین الکاملین وولد الترابى بعد أن
أدى أكبر الخدمات العلمية لوطنه ومواطنیه - علیه رحمة الله .

(٦) سوار الذهب

محمد بن عيسى بن صالح البديري المشهور بسوار الذهب قرأ خليلاً عن أبيه الشيخ عيسى وقرأ العقاید والمنطق وعلوم القرآن على العلامة الشيخ محمد المصري الذي دخل سنار في أيام الملك عدلان الذي تولى سنة ١٠١٣ هـ الموافق عام ١٦٠٤ م وتوفي عام ١٠٢٠ هـ الموافق سنة ١٦١١ م ثم انتشر علم الشيخ محمد عيسى المشار اليه في الفونج وقصده الناس للأخذ عنه وقد قرأ عليه جماعة منهم المشايخ حسن أبو شعر شيخ أولاد برى وعيسى بن كنو وعبد الله الأغبش ونصر الترجمي ابن الفقيه أبوسنينه شيخ أربجي والفقيه عبد الرحمن أبو ملاح والد الشيخ خوجلي الولي المعروف بالسودان وغيرهم .

وقد تولى الشيخ محمد عيسى المتقدم ذكره القضاء وكان عادلاً في أحكامه — وكان شاعراً واعظاً وتوفي بدتقلاً — وظهر في عهد الملك بادى أبو رباط الذي هو الحادي عشر من ملوك الفونج وكان هذا الملك يكرم العلماء والقضاة وجعل للقاضي المذكور جاهاً عظيماً .

(٧) المصري

المصري هو محمد القناوى أخذ العلم عن الشيخ سالم السنهورى والشيخ يوسف الزرقانى وهما من علماء السادة المالكية بمصر وقد قدم الاستاذ المصري بلاد الفونج أول النصف الثانى من القرن العاشر الهجرى^(١) في زمن الشيخ عجيب المانجلك وزار بربر وأربجي وسنار واتخذ بربر وطناً له وبنى مسجده بها لتدريس الرسالة والعقاید والنحو وسائر العلوم وولى القضاء فباشره بعفة ونزاهة — وتوفي بوطنه المذكور رحمه الله تعالى .

(١) القرن السادس عشر الميلادى .



ملك فازغلى سنة ١٨٢١



الباب الثاني
في
القضاء في سلطنة دارفور

الفصل الأول

القضاء في سلطنة دارفور

سلطنة دارفور :

ان سلطنة دارفور تحد من الشرق بجبل الحلة أو حلة الشريف تبع مركز أم كداده وتحد من الغرب بواد يفصل بين مركز الجنيينة التابع لمديرية دارفور ومركز أدرى التابع للسودان الفرنسى وتحد من الشمال بوادى هور فى الصحراء الواقعة شمال مركز كتم - وتحد من الجنوب ببحر العرب بمديرية بحر الغزال . وكانت عاصمة السلطنة المذكورة جبل مرة فنقلها السلطان موسى الى كيكاييه ثم نقلها السلطان محمد تيراب الى بلدة جنوب الفاشر وأخيرا نقلها السلطان عبد الرحمن الرشيد الى الفاشر ولم تزل بالفاشر الى سقوط السلطنة المذكورة .

هذا وقد جاء بقلم الأمير شكيب أرسلان بكتاب « حاضر العالم الاسلامى » تأليف لثروب ستودارد الأمريكى الذى نقله الى العربية الأستاذ عجّاج نويهض .

« انه من السنة التسعمائة الى الألف للهجرة كانت أمة التننبر من الكفرة تملك جميع دارفور ووداي والباقيمره ففى نحو السنة الألف غلب على دارفور الأمير المسمى (كورو) وأسس سلطنة دارفور وكان خلفه الثالث سليمان وهو أول من أسلم من ملوك دارفور » اهـ .

ويؤكد بعض المؤرخين أن سليمان بن أحمد سفيان العربى هو رأس سلاطين فور وانه قد تولى السلطنة عام ٨٤٨هـ الموافق سنة ١٤٤٤م وأقام صلاة الجمعة والجماعة ثم شرع فى ضم كلمة المسلمين فأخضع ملوك شبه السود المحيطة بجبل

(١) انظر مذكرات الاستاذ محمد عبد الرحيم « مخطوطة »

مرة الى سلطانه وعلمهم دين الاسلام وأخضع بعض ملوك السود البعيدين عن جبل مرة فبقوا على الوثنية لأن دارفور كانت في ذلك الزمن سلطنات متفرقة من السود وشبه السود ثم بعد أن أصبحت دارفور كلها سلطنة واحدة بتولاها سليمان المذكور وكانت من بعده لذريته الى انقضائها عام ١٢٩١ هـ الموافق عام ١٨٧٤م^١ . جاء بكتاب النداء للاستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان أثناء الكلام عن رحلة التونسي « وقال - يقصد التونسي - دخل الاسلام في دارفور منذ نحو ٢٠٠ عام وقال مستر مكميكل دخل الاسلام السودان حوالى سنة ١٦٦٠م وقال المستر براون ان السلطان سلق سليمان هو الذى نشر الاسلام بدارفور مع أن سلق سليمان أمه خيره بنت شامود ورشيت ووالده أحمد المعقور العباسي فكيف جاز لوالده أن يتزوج بوثنية وهذا مما لا يصح شرعا والصحيح كان جده شامو مسلما وله جامع ثم يزل قائما على ذروة جبل عين فرح غرب كتم وهذا من ضمن دس الانكليز على الاسلام بأنه جديد تمهيدا للدعاة المسيحية ليسيروا على نهج تلك الأضاليل مع أن الاسلام دخل مع عبد الله بن أبي سرح عند غزوه النوبة والبجا وكتب شروطا مع كنون ولكنها لم تنشر الا في القرن الثالث الهجري اذ قال المقرئ في خطه كانت تنقل المؤن للعرب على ٦ ألف جمل فاذا نظرنا تعود العرب على شظف العيش تقدرهم بستين ألف عائلة والعائلة تتألف من رجل وزوجته وأولاده فانتشروا في شمال السودان بين الشلال شمالا وجزيرة سنار جنوبا وتغلبوا على النوبة الذين يدينون بالمسيحية الى جانبهم وفي أول ربيع سنة ٧١٧ هـ الموافق ٩ يونيو سنة ١٣١٥م شيد سيف الدين عبد الله الناصر جامعا بأعلى كنيسة دقلا العجوز ونقش تاريخ فتح الجامع على قطعة من الرخام وأثبتها في شمال الجامع من الداخل » اهـ .

القضاء قبل ملك سليمان بن أحمد :

ومهما اختلف المؤرخون في سليمان وتاريخ ملك سليمان فهم متفقون جميعا على أن القضاء في البلاد قد كان قبله اسما بلا مسمى وكانت الحكومات فوضى في عملها وعمالها وانه لا قانون لها في قضائها غير السيف والنار ولا حكم لها غير الظلم والعار ولا تنفيذ لها غير الخراب والدمار .

(١) تاريخ السودان لنعوم بك شقير .

القضاء بعد استقرار سليمان على العرش :

فلما استقر سليمان على العرش وانتشرت الدعوة الإسلامية في البلاد دخل القضاء في عهد جديد من ضروب الإصلاح رويدا رويدا وذلك العهد يعتبر فاتحة عهد القضاء في سلطنة دارفور .

السلطان يولى القضاء :

وأصبح القضاء بعد ذلك في هذه السلطنة بيد السلطان كالقضاء في سائر البلاد الإسلامية فهو الذى يتأمل ليظهر له جليا من يليق للقضاء من كبار جماعة علماء البلاد واضعا نصب عينيه قول سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه .
« من قلد غيره عملا وفي رعيته من هو أولى به فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين » .

وبعد أن يتم اختيار السلطان للقضاة يمدهم بسلطة القضاء للحكم بين الناس بالحق في منازعاتهم ومخاصماتهم ولأنصاف المظلومين من الظالمين ولقطع المخاصمات والمنازعات — لأن القضاء معناه في الاصطلاح فصل الخصومات — وقطع المنازعات على وجه خاص صادر عن ولاية عامة .

السلطان ينظر الدعاوى

وفي كثير من الاحيان فان السلطان ينظر الدعاوى الهامة بنفسه خصوصا تلك التى تتعلق بالعائلة المالكة لأنه من الجائز شرعا أن يقضى السلطان بين رعيته في خصوماتهم حيث انه هو الذى يمد القضاة بسلطة القضاء ولا يمكن لانسان أن يمد غيره بولاية الا اذا كان هو مالكاها . وكان السلطان يصدر الهبات الصادرة منه لغيره باسمه من غير حاجة الى تصديق عليها من القضاة .

وهذه هي صورة هبة من السلطان محمد الفضل المهدي لرجل اسمه أحمد بن عيسى من أعيان دارفور عام ١٢٦٣هـ الموافق ١٨٤٧م :

«من حضرة أمير المؤمنين وخلاصة الأكرمين خادم الشريعة السلطان محمد الحسين ابن السلطان محمد الفضل على ضريحه سحائب الخير والرضوان — آمين — الى حضرة كل من يقف على هذه الوثيقة وينظر ما فيها من الحقيقة من الأمراء والوزراء

والمملوك وأبناء السلاطين والمليارم والحبوبات والقضاة والجباين والشراتي والمكاسيين والدمالج وغيرهم من سائر أهل الدولة من ذوى الشوكة - أما بعد فالذى نصيره بشرف علمكم من قبل حاكورة « نعمه » التى كانت سابقا بيد الملك كرتكيله متاعا ثم بيد جدتنا الحبوبة والدة سيدنا المرحوم متاعا انى الآن تفضلت وأعطيت وأوهبت وصدقتها لصهرنا الحاج أحمد بن عيسى برقيتها هبة مختارة وملكتها اياها ملكا تاما ثم وجهت لحيازتها ابراهيم المقام من طرف الأمين صالح وأمرت المقدم عبد العزيز أن يبعث من طرفه أحدا يذهب معه فبعث الملك هارون ابن الفقيه عبد الله فذهب لتلك الحاكورة وطافا بها من كل الجهات وحدداها .. فهذه الأرض التى شملتها تلك الحدود اقطعتها لصهرنا الحاج أحمد ابن الحاج عيسى اقطاعا ناجزا وخوزتها حوزا كاملا وملكتها ملكا تاما هى ورقيتها وعدته خمسون وله تصرف المالك فى ملكه بالزرع والتزريع والهدم والبناء والصدقة والبيع والشراء فهمى له ولذريته من بعده فلا يغير ولا يبدل له سلطان بعدى - ثم انى تركت له الفطرة والزكاة أعنى الأحكام الشرعية وكذلك عفونا عن سبلها العادية من دم صغير أو كبير وفسق وهامل ونار وقوار وورقة ولا يتعدى عليهم ملك ولا جباى ولا مقدم ولا خدام من أحد الخدامين - وقد تركنا ذلك اعانة له فى دينه ودنياه . والله على ما نقول شهيد وحسبنا الله ونعم الوكيل . حررت سنة ١٢٦٣ هـ (الموافق سنة ١٨٤٧ م) .

تصديق من السلطان :

وكان السلطان فى بعض الأوقات يباشر التصديقات على الهبات الصادرة من غيره لأحد أفراد بيته ومن ذلك التصديق الآتى :

« من أمير المؤمنين سيدنا ومولانا وأعلانا السلطان محمد الحسن المهدي المنصور بالله تعالى آمين - الى كل من يقف على هذه الوثيقة وينظر ما فيها من الحقيقة - أما - بعد فان ابنتنا الميرم فاطمة أم دريسة عرضت علينا مكتوب زوجها الأمين الحاج أحمد عيسى - ونظرته بأنه أوهب لها حاكورة (نعمه) التى سبق فأعطيتها اياها فالآن هو أوهبها لزوجته وأنا أتممت لها هبة زوجها فصارت ملكا حوزا لها تتصرف فيها فى ذاتها وغلالها الشرعية والعادية لها ولذريتها من بعدها هذا جوابى عن معرفة تحريرا فى ٧ شعبان سنة ١٢٦٩ هـ (١٨٥٣ م) .

ولم تنشئ الحكومة منصب الافتاء ولمن يريد أن يستفتى في مسألة فعلية أن يسأل علما من العلماء .

القضاة في حلقات الدروس:

ولم يكتف العلماء الذين يقلدهم السلطان القضاء بالفصل بين مواطنيهم في منازلهم ومخاضاتهم واقامة العدل بين الناس واعادة الحقوق الى أهلها وتثبيت الأمن بل بادروا بارشاد الناس الى طريق الهداية والرشاد وكانت لهم في حلقات الدروس صولات وجولات ولهم في ذلك من النوادر ما يشتهي الانسان أن يسمعها . من ذلك انه كان الأستاذ الجليل الشيخ حسين عماري يشرح لطلبة العلم قول الله تعالى « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وبعد الفراغ من الدرس سكت الأستاذ قليلا ثم قال للطلبة « ليس أحب اليّ ما وراء هذا الحائط فخذوه فهو لكم منى هبة لله ورسوله » فذهب الطلبة الى ما وراء الحائط فاذا هو جواد نادر الوجود اذ ذاك سبق أن وهبه اليه السلطان محمد الفضل فباعه الطلبة واقتسموا ثمنه - ولم يمض وقت طويل على هذا حتى حصل ما لم يكن في الحساب ذلك انه بينما كان الأستاذ الشيخ حسين المتقدم في الذكر في حلقة الدرس يشرح للطلبة كيفية السجود الشرعي وضع الكتاب الذي كان بين يديه على السجادة التي كان يجلس عليها وقال للطلبة هكذا يكون السجود الشرعي ثم سجد ولما أطال سجوده ولم يرفع رأسه هب الطلبة اليه فاذا هو جثة هامدة رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وأغدق عليه سحائب رحمته^١ .

رواتب القضاة:

ولم تجعل حكومة سلطنة دارفور للقضاة رواتب محدودة بل لهم من الملك ما يغنيهم عن ذلك .

فالقاضي لا يقربه أحد من الجباة ولا يدفع شيئا لخزينة الدولة مما يجب أن يدفعه الأهالي كالعشور والزكاة والفطرة وغير ذلك .

(١) مذكرات الاستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان .

بل كان السلاطين يكرمون القضاة لما اشتهروا به من العدل في أحكامهم والورع والزهد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — ولما اشتهروا به من العفة والصلاح والعلم بالسنة والشدة من غير عنف واللين من غير ضعف كل ذلك في طاعة الله .

السلاطين والقضاة :

كان السلاطين يكرمون هؤلاء القضاة ويمهرونهم الحواكير والعربان بحجج مختومة للانتفاع بريعتها وأهلها في الزراعة — لذلك فانه قد كان القاضي يظهر دائما بمظهر طيب في مأكله وملبسه ومسكنه واليكم صورة طبق الأصل من حجة حاكورة مهزها السلطان لرجل عالم من رجال الدين والقضاء في عام ١٢٢٠ هـ (١٨٠٦ م) .

ما شاء الله لا قوة الا به

بركة بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

من حضرة السلطان الأعظم والقهرمان الأكرم والظهر الأفخم ناشر لواء العدل على رؤوس الأمم السلطان ابن السلطان سلطان المسلمين وخليفة أمة سيد المرسلين خادم الشريعة والدين الواثق بعناية الملك الفرد العدل الصبور مولانا وأعلانا البار السلطان محمد الفضل المنصور نصره الله وأيده — آمين ابن المرحوم السلطان عبد الرحمن الرشيد قدس الله روحه العلى ونور ضريحه الجلى — آمين .

الى كل من يقف على هذا القسم الرسمى من أهل الدولة وأسياد انصولة — الوزراء والملوك والشراتي والدمالج وأبناء السلطان والميامر والحبوبات والقضاة والقلاقنة والكروبات وجبايين العيش والقطن والحب ومشايخ وعمد دار كردفان والمقاديم أهل الفرائش وكافة عمالهم الخدامين والقوارين والمكاسيين وغيرهم من الحكام وكل أهل دور السلطان .

(١) حواكير جمع حاكوره وهى عبارة عن قرية أو بلدة يهبها السلطان لمن يشاء فيدفع سكان القرية أو البلدة الزكاة والعشور والفطرة وسائر الاموال الاميرية للموهوب له للانتفاع بها .

أما بعد فإن الفقيه الصالح العابد الزاهد العالم الورع التقى الولي الشيخ
الضو ابن الولي الشيخ عبد الحميد الشويحي طلب مني جاه الله ورسوله على أهله
أولاد نافع وأولاد ناير وأولاد مقدم وأولاد أنسه وأولاد علوه .

طلب مني هؤلاء وذريتهم وأبرز لي مكتابة والدي المرحوم السلطان عبد الرحمن
الرشيد الناطق بالجاه لهم وبالنظر لأتمام معروف والدي وعلمي بكمال الشيخ الضو
المذكور وأنه مستحق للجاه والحرمة من كل الوجوه فقد أعطيته - أهله أولاد نجم
هبة وصدقة لوجه الله الكريم وطلبا للثواب في دار المآب هم وذريتهم صاروا جاها
لله ورسوله لا عليهم عظم ولا هشم ولا خسارة ولا زكاة ولا فطرة ولا علائق ولا
ضيافة ولا مخلاية ولا عادة ولا علاقة ولا علة ولا جله سالمين مسلمين من جميع الشرور
والمضاد شروطهم وجلبهم المرمى على الأرض ما ينشال البرشهم بالماء البارد نرشه
بالدم وجميع زكاتهم وفطرتهم وأحكام دمائهم مقابلة للشيخ الضو المذكور معطاة اليه
منا هدية وصدقة لمساعدة المسجد - من باعه الانذار لا حقه في الاعتذار - هذا
جواب السلطان ومشاركه ومعرفة للذي يعرفه والحذر ثم الحذر من الخلاف والتعرض
والسلام تحريرا في ١٩ الحجة سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٦ م) وجرت العادة أن تختتم
الأحكام التي يحكمها السلطان والهبات التي يهبها والتصديقات التي يصدق عليها
جرت العادة أن تختتم بختم السلطان من أعلاها كالقاعدة المعمول بها الآن في المحاكم
السودانية الشرعية فإن الأحكام والاشهادات الصادرة منها لا بد
من ختمها من أعلاها بختم المحكمة زيادة على توقيع القاضي بامضائه أو ختمه الشخصي
في ذيل الحكم والاشهاد .

تقسيم القوانين :

وقد كان القضاء في سلطنة دارفور أما قضاء شرعيا وهو المشروع بكتاب الله
جل جلاله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ويقوم به جماعة من علماء البلاد هم
سنيون في مذهبهم - وأشعريون في عقائدهم ومالكيون في فقههم - وأما قضاء
عرفيا وهو المشروع بعرف البلاد وعادة السكان وتقوم به جماعة من أهالي البلاد
يقال لهم الأجاويد يتراوح عمر الواحد منهم بين الستين والسبعين عاما وقد اشتهر
كل منهم بالذكاء والدهاء وسرعة الخاطر وحسن الاحاطة بالمواضيع العامة والعقلية
السريعة الواعية وسيأتي الكلام بالتفصيل عن كل قسم من القسمين المشار اليهما .

الفصل الثانى

فى القضاء الشرعى والعرفى

القضاء الشرعى فى سلطنة دارفور :

يجتمع هناك العلماء والقضاة فى ضحى كل يوم فى غرفة اسمها « التيرمة » بدار السلطان بالفاشر عاصمة السلطنة وبعد أن يتم عددهم وينتظم عقدهم يقدم لهم الطعام والشراب الحلال - وبعد أن يأكلوا مريثا ويشربوا هنيئا يسمع الناس صوتا من الخارج مفادة « أيها الحاضرون ان مولانا السلطان فى طريقه اليكم »

ثم بعد قليل يدخل السلطان عليهم وهو لابس ثياب الملك ومعه رجل يقال له فى عرفهم « خشم الكلام » فيقف الناس اجلالا واحتراما للسلطان ويقف السلطان فيطوف به سبعة من العلماء يحمل كل منهم مصحفا شريفا سبع مرات ثم يجلس السلطان ويأذن للناس بالجلوس فيجلس الجميع - ثم يشرع أحد العلماء فى تلاوة آيات من الكتاب الكريم وبعد الانتهاء بصدق الله العظيم يرفع العالم كفيه ويرفع السلطان كفيه وكذلك جميع الحاضرين ويقرأ الجميع الفاتحة - ثم يأخذ العالم فى الدعاء للسلطان بقوله أطل الله بقاءك وسترك ونصرك على أعدائك ولا أراك سوءا ولا مكروها أبد الدهر أو بغير ذلك من الدعاء ويؤمن الحاضرون بما فيهم السلطان على الدعاء - ثم يخاطب « خشم الكلام » المذكور سابقا الحاضرين بقوله « سيدنا يسلمكم » أى أن مولانا السلطان يقرئكم السلام فيجيبه الحاضرون بصوت مسموع بالدعاء للسلطان بقولهم الله يسلمه - الله يحفظه - الله ينصره - الى غير ذلك من الدعوات الصالحات .

أرباب القضايا :

وهناك حجرة مقابلة للحجرة التى بها السلطان والعلماء والقضاة يجلس فيها عادة أرباب القضايا فيسأل « خشم الكلام » كلا عما يريد فيخبره بقضيته فيبلغ « خشم الكلام » السلطان بالقضايا .

فيأمر السلطان القضاة بالنظر والفصل فيها بالمنهاج الشرعى .

لجنة القضاة:

وهنا يخرج القضاة الى حجرة أخرى بدار السلطان وهي المحكمة - وهناك يجلس القضاة على الأرض كل على فروته الممتازة بهيئة لجنة تتألف من ستة أو سبعة قضاة وهذا حسب رواية الشيخ سعد الدين أبكر الفوراوى الذى بلغ عمره كما علمت منه أكثر من مائة وعشرين سنة - وقد سمحت لى الظروف بمقابلته بمنزله بقلع النحل من أعمال مركز القصارف بمديرية كسلا فى يوم ١٩٤٧/٧/٢١ وكان يتمتع بصحة جسمه وقوة عقله - أقول هذا حسب رواية الشيخ سعد الدين أبكر وذلك يوافق تماما ما جاء بمذكرات الأستاذ محمد عبد الرحيم المؤرخ السودانى .

رئيس لجنة القضاة:

ويرأس اللجنة أحد القضاة وهو أوفرهم علما ومعرفة وأكثرهم تفطنا لدقائق الأمور شرعا ويعينه السلطان ثم تشرع اللجنة فى سماع القضايا فاذا وجد المدعى والمدعى عليه بالفاشر مقر المحكمة سمعت الدعوى حالا وأما اذا لم يوجد المدعى عليه فتؤجل القضية لاعلانه بالحضور وتحدد جلسة لسماع القضية .

الخصوم:

ويجلس الخصوم على الأرض كجلسة المصلى تأديبا للمحكمة وينظر كل منهم الى الأرض ولا يرفع رأسه الا اذا طلب اليه الكلام .
ويسوى رئيس الجلسة بين الخصوم فى الجلوس والاقبال والاشارة والنظر لا فرق فى ذلك بين غنى وفقير ووزير وخفير وكبير وصغير .
ويحافظ الرئيس على حسن سير مجلس القضاء فاذا حصل من أحد الخصوم اساءة أدب أو حصل منه ما يهوش على المحكمة أو يخل بنظامها أتنهره الرئيس بقوله « يا نجس » أو بغير ذلك فان لم يمثل وتمادى فى فعله أمر بجلده فى الحال .

الفلاقنة:

ويحيط بالقضاة وهم بالجلسة جماعة من الرجال عرفوا اذ ذاك بالفلاقنة - وهؤلاء الفلاقنة هم المسمون بالجلالوزة أو الحجاب .

رئيس الجلسة :

ويباشر رئيس الجلسة التحقيق في القضايا بحضور باقى الأعضاء ويشاورهم فيما يحتاج اليه ولا مانع أن يلتفت أحد الأعضاء نظر الرئيس اذا فات عليه شىء لا بد منه فى السير فى القضية .

المحاضر :

ومما يحار فيه انه قد كانت المرافعات فى المحكمة المتقدمة الذكر لا تدون فى محاضر بل يسمع القاضى أقوال الخصوم وشهادة الشهود من غير كتابة .
نعم ان مثل هذا العمل فى القضاء لا يبعث الطمأنينة فى النفوس فى عصرنا الحاضر .

أما فى العصور السابقة فقد كانت النفوس طيبة والقلوب طاهرة والناس على جانب كبير من الأمانة .

وكان للقضاء قدسيته وجلاله بينهم وللقضاة روعتهم وهيئتهم فيهم وما كان المقصود من القضاء عند الخصوم وعند القاضى الا اظهار الحق ولو كان على النفس فقوم هذا حالهم وهذا ديدنهم لا يؤثر فى القضاء بينهم عدم تدوين الدعاوى والبيانات فى المحاضر التى ظهرت وعرفت أخيرا

ويحدثنا التاريخ بأنه لم يدون القضاة أقوال الخصوم ولم يسجلوا الأحكام فى الاسلام الى أوائل عهد الدولة الأموية فلما أصبح الانسان ينظر الى أخيه الانسان نظرة الطير الى الصائد لا نظرة الجيش الى القائد تناكر الخصوم القضاء بمعنى انه اذا حكم القاضى على أحدهم عاد اليه فى وقت آخر وأنكر سبق الحكم عليه — لذلك قد رأى فضاة الدولة الأموية انه لا بد من تسجيل الأحكام مسايرة للزمان وأخذوا على أيدي الذين يعشون بمصالح الناس •

قال محمد بن يوسف الكندى فى كتاب القضاة الذين ولّوا مصر — ١٠ —
اختصم الى سليم بن عنز قاضى مصر من قبل معاوية بن أبى سفيان فى ميراث فقضى بين الورثة ثم تناكروا فعادوا اليه فقضى بينهم وكتب كتابا بقضائه وأشهد فيه شيوخ الجند قال فكان أول القضاة بمصر سجل سجلا بقضائه .

النطق بالحكم :

وكما قلنا سابقا فان رئيس الجلسة بسلطنة دارفور يباشر التحقيق من غير كتابة لأقوال الخصوم وشهادة الشهود في محاضر وبعد أن يتم التحقيق اللازم في القضية بحيث لم يبق الا النطق بالحكم فان رئيس اللجنة يؤجل القضية ويذهب للتشرف بمقابلة السلطان فيخبره بما تم في التحقيق في القضية وبما سيكون الحكم فاذا لم يوافق السلطان أعيد النظر في القضية من جديد .

أما اذا وافق فينطق الرئيس بالحكم للمتخاصمين في الجلسة المحددة - وبهذا يكون الحكم واجب التنفيذ غير قابل للمعارضة مطلقا وغير قابل للطعن بوجه من الوجوه .

وهذا في القضايا الهامة الكبرى - أما في القضايا البسيطة فتصدر اللجنة حكما فيها من غير رجوع الى السلطان .

اختصاص المحكمة :

وكان اختصاص المحكمة المذكورة الفصل في النزاع المتعلق بالأموال والجرائم وأمثال ذلك وقضايا الزواج والطلاق ونحو ذلك مما يتعلق بأمور الزوجية - وقضايا الوراثة - والوصاية والهبة والوقف وغير ذلك - كما كان اختصاصها النظر في شئون المساجد والأضرحة وبالجملة فان اختصاصها الفصل في جميع قضايا المسلمين على اختلاف أنواعها .

مذهب الحاكم :

وكانت جميع الأحكام في هذه المحكمة طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية السحرة على مذهب السادة الكية وهو المذهب المنسوب الى سيدنا الامام مالك بن أنس . وقد تغلب هذا المذهب في السودان كما تغلب في بلاد المغرب الأقصى والأندلس والجزائر وتونس وطرابلس والكويت والبحرين وصعيد مصر وبالجملة في أكثر الممالك الافريقية .

القضاء في الأرياف :

وكل ما سبق ذكره من النظام القضائي قد كان بالمحكمة الكبرى بالفاشر عاصمة السلطنة أما باقى الأرياف فقد كان لكل جهة قاضيهما - وتتألف كل محكمة من قاض واحد وكان من اختصاصه النظر فى القضايا الجزئية كقضايا طاعة الزوجات لأزواجهن وتسليم المحضون والديون البسيطة والضرب غير المبرح وأمور الزراعة .
أما القضايا الكلية فيجب إحالتها الى الفاشر لنظرها هناك بواسطة لجنة القضاة .

وكان للخصوم الحق فى استئناف أحكام قضاة الأرياف أمام لجنة القضاة بالفاشر .

زى القضاة :

وكان القاضى يرتدى جبة وقفطانا من أجود واردات القطر المصرى ويلبس الطربوش المغربى من غير أن يضع عليه عمامة - قلت للشيخ سعد الدين أبكر القوراوى المتقدم فى الذكر الذى أخذت عنه ذلك ألم يكن لبس الطربوش المغربى من غير عمامة مما يزرى ؟ فأجاب بالسلب وقال ان اللباس المذكور كان لباس العلماء والقضاة والأعيان وكبار التجار وكان معروفا ينظر اليه الجميع نظرة احترام .

معلومات القضاة :

وكان جل القضاة من خريجي الأزهر الشريف اذ ذهب كثير من الناس حين ذاك الى الجامع الأزهر فى مصر لتلقى العلم .
قال نعم بك شقير فى كتابه تاريخ السودان عند الكلام على علماء دارفور « وكان بعضهم يجيء الى مصر لتلقى العلوم فى الأزهر ولهم فيه رواق معروف برواق دارفور الى اليوم » اهـ

وخلاصة القول فقد كانت المحاكم المذكورة تؤدى مهمتها على أفضل وجه وتحقق رغبات الأهلىين بأمانة وانصاف حتى قضى الله أمرا كان مفعولا .

القضاء العرفي :

سبق أن ذكرنا أن القضاء في سلطنة دارفور أما قضاء شرعيا وهو الذى يقوم به جماعة من كبار علماء السلطنة وقد سبق الكلام عليه - وأما قضاء عرفيا وهو المشروع بالعادات والتقاليد وقد مر بنا أن الأجاويد وهم طائفة من المسنين من السكان هم الذين يقومون بهذا النوع الثانى من القضاء .
والقضاء العرفى أو قضاء الأجاويد عادة يكون بالبادية والقرى وفى كل قرية أو بادية جماعة من هؤلاء الأجاويد يرجع الناس اليهم باختيارهم للفصل بينهم اذا حل الخصام محل الوثام والأصل فى قضاء الأجاويد عرف السكان . وهذا العرف لا يستطيع الانسان أن يحصره اذ أن لكل قرية أو بادية عرفها ولكل قبيلة عرفها أيضا .

مواد القضاء العرفي :

ولكن يظهر جليا للباحث أن العرف الذى له اعتبار عند معظم القبائل وفى أكثر القرى والبرادى ينحصر كالاتى :

أولا - حرمان النساء من الارث .

ثانيا - كل من يسرق يحاكم بغرامة مقدارها ست بقرات أو قيمتها .

ثالثا - كل من يزنى بمتزوجة يحاكم بغرامة قدرها ست بقرات فاذا زنى بغير متزوجة فيحاكم بغرامة قدرها بقرة واحدة فقط .

رابعا - جزاء القاتل الدية وهى من البقر مائة اذا كان القاتل من ملاك البقر واذا كان القاتل من أصحاب الابل فالدية مائة بغير .

خامسا - كل من يضرب غيره ضربا مبرحا يكسر العظم أو يهشم اللحم يحاكم بغرامة هى ثوب من الدمور فاذا كان الضرب غير مبرح فالغرامة نصف ثوب من الدمور .

سادسا - كل من يشتم غيره شتيمة فظيعة فغرامته ثوب من الدمور - فاذا كانت الشتيمة غير فظيعة فالغرامة نصف ثوب من الدمور .

سابعا - لا عقاب على الجرائم التى تقع بين الصغار بعضهم على بعض ويقال لهذه الجرائم فى عرفهم « فراشه » .

ثامنا — لا عقاب على الذى يأخذ من بهائم غيره لغرض ذبحها فى وليمة عرسه بشرط أن يكون العدد المأخوذ فى حيز المعقول — هذه هى بعض مواد العرف عندهم ولا ادعى هنا أنى قد أتيت بكل العرف المعمول به — بل اكتفيت بما تقدم ذكره لأنه قد أصبح اذ ذاك بمثابة سوابق قضائية جعلت بعض محاكم العرف هناك لها قوة الأحكام القانونية وتكرر استنادها اليها وقد ذكر بعضها الأستاذ شقير فى مؤلفه « تاريخ السودان » وقال عنها :

« وقد جمعت الأحكام العرفية كلها فى كتاب واحد عرف بقانون دالى وهو بمثابة قانون الجزاء عندنا وكان القائم بتنفيذه المقادير ومن دونهم من الحكام بالاتحاد مع أصحاب الحواكير والقبائل والقاضى الأعظم الذى يرجع اليه فى هذا القانون هو كبير الخصيان الملقب بأبى شيخ كما مر — أما لفظ دالى فهو فى لغة الفور بمعنى لسان ويراد بقانون دالى لسان السلطان أوامره على أن بعض الرواة يجعل دالى سلطان من سلاطين الفور الى أن قال « أما محصول الدالى فنصفه للسلطان والنصف الباقي لأصحاب الحواكير والمقادير والشراتي على نسبة معلومة » اهـ

ولا بد من أن تقف هنا قليلا للنظر فى أحكام هؤلاء الناس التى أساسها الدائم العرف لأنه يجوز شرعا بناء بعض الأحكام على العرف وقد وضع العلامة الشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين صاحب كتاب « رد المحتار على الدر المختار » وضع رسالة أسماها « نشر العرف فى بناء بعض الأحكام على العرف » — شرح فيها البيت المعروف من أرجوزته :

والعرف فى الشرع له اعتبار لذا عليه الحكم قد يدار

ومن المعلوم ان العرف ان كان عاما سرى على العامة وان كان خاصا بقوم سرى على المتعارفين به ولكن على كل حال فان العرف انما يعتبر فيما لم ينص عليه الشارع — فاذا كان العرف مخالفا للمنصوص عليه فلا يعتبر لأنه يكون عادة ممقوتة يردّها الشرع —

فمثلا حرمان النساء من الارث تلك العادة التى جاء ذكرها من ضمن مواد العرف المتقدمة فى الذكر لا شك فى أنها ليست محكمة ولا شك فى أن ذلك من العرف الغير المعتبر لمخالفته للشرع مخالفة ظاهرة واضحة . قال الله تعالى فى سورة

النساء : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف » - صدق الله العظيم - هذا وقد نظرت الشريعة الاسلامية الى المصلحة من جميع جهاتها وقررت العدل المطلق الذى لا يختل ميزانه فى وقت من الأوقات فلم تحرم المرأة من الميراث كما فعل بعض الجهلة بالتشريع وطبائع الأمم فجعل الميراث للولد الأكبر من أولاد المتوفى - وكانوا فى الجاهلية لا يورثون النساء والصغير وإن كان ذكرا ويقولون لا يعطى الا من قاتل على ظهر الخيل وطاعن بالرمح وضارب بالسيف وحاز الغنيمة فأبطل الاسلام هذه العوائد - نعم لم تحرم الشريعة الاسلامية المرأة من الميراث ولم تساو بينها وبين الرجل فى القسمة حيث جعلت نصف الرجل ذلك لأن الرجل يجب أن يمتاز بهذه الميزة المادية لما تستلزمه حياته من تكاليف تزيد عن حياة المرأة المسلمة فالرجل مكلف بأن ينفق على زوجته والفقراء من أقربائه ومكلف بالندفاع عن عرضه ووطنه ومكلف بأن يقوم بأعباء ما تستدعيه العادة والعرف من ضيافة ونحوها - وكل ذلك لا يتم الا بالمال - وكل ذلك يجب على الرجل ولا يجب على المرأة ما دام الرجل موجودا .

ولهذه الأسباب مجتمعة فان المال الذى ترثه المرأة يعد ربها خالصا لها قد لا يساويه الخالص للرجل من نصيبه بعد استيفاء المطالب الكثيرة المشار اليها سابقا .

قلت للشيخ سعد الدين أبكر المتقدم فى الذكر : ان من أسوأ سيئات القضاء العرفى بسلطنة دارفور حرمان النساء من الارث - فضحك وقال لى فى مكر هل تريد أن نساوى بين « النساء والرجال ؟ » . وانى آسف أن أصرح هنا بأن هذه العادة الممقوتة - عادة حرمان النساء من الارث - لم تزال موجودة الى الآن فى كثير من جهات السودان خصوصا فى التركات التى لم تصل الى المحاكم الشرعية .

مكان الجلسة :

ويجلس الأجويد المشار اليهم سابقا للفصل بين المتخاصمين فى بيت من بيوتهم أو فى الجامع أو فى ظل شجرة فى الطريق وبالجمله فانه لا يوجد محل خاص ولا وقت معين لجلوسهم بل لهم أن يجلسوا فى الليل أو النهار ومتى شاءوا وحيث شاءوا وانه لا رئيس لجلستهم فيجوز أن يتكلم اثنان منهم فى وقت واحد .

وهكذا يستمر الحال على هذا المنوال حتى تتفق كلمتهم على رأى فيصدر الحكم به .
ولا محاضر ولا دفاتر لهم بالمرّة بل يتم كل شىء عندهم من غير كتابة .

اختصاص القضاء العرفى :

ولهؤلاء الأجاويد الحق فى نظر كل ما ينشأ من خصومة بين جميع المقيمين فوق أرض القرى على السواء - سواء أكان النزاع القائم متعلقا بالجرائم أم بالأحوال الشخصية بشرط أن يقبل الخصمان بأحكامهم - ومتى صدر حكم منهم وقبله المتخاصمان فإنه ينفذ فى الحال بواسطة الحاكم السياسى المعروف بالشرتاى وهكذا حكم البداية فى نظام القضاء فى كل أمة من الأمم فى الشرق والغرب فى سائر الأديان فانه ينشأ بسيطا ولكل بداية نهاية والله فى خلقه شئون .

الفصل الثالث

في القضاء في كردفان

استقلال القضاء :

وانه وان كانت منطقة كردفان قد أصبحت أخيرا ولاية تابعة لسلطنة دارفور الا أن نظام القضاء فيها يختلف قليلا عما هو عليه في دارفور فقد كان انقضاء في كردفان مع بساطته مستقلا استقلالاً تاماً في عهد سلطنة المسبغات .
ومن المعلوم ان المسبغات هم وسلاطين فور من جد واحد - ففي الوقت الذي تولى فيه الفور سلطنة دارفور تولى المسبغات السلطنة في كردفان .
ثم احتل سلاطين دارفور كردفان في أوائل القرن الثالث عشر الهجري وعينوا فيها حاكماً من قبلهم وهو المعروف باسم « المقدوم » . وهذا المقدوم يرجع بأحكامه اليهم .

قضاة الشريعة البيضاء :

وكان يتولى الفصل بين الناس في العهد المذكور علماء البلاد - فيقضى بين السكان في كل بلدة وفي كل قرية وفي كل بادية علماءها بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على مذهب السادة المالكية وهو مذهب أهالي البلاد .
وقد عرف هؤلاء العلماء بعلماء الشريعة البيضاء والمقصود بالشريعة البيضاء الشريعة الاسلامية الغراء .
فمتى حصل نزاع بين خصمين ذهبوا الى عالم من العلماء المشار اليهم للفصل بينهما .

فيجلس العالم بمنزله أو بالجامع أو في أى جهة أخرى ثم يشرع فى سماع قضيتهما بالمناهج الشرعية من غير تدوين لأقوالهما - وبعد أن يتم التحقيق اللازم فى القضية ينطق العالم للمتخاصمين بالحكم فيقبل الخصمان حكمه بكل ارتياح وانشرح ثم ينفذ المحكوم عليه الحكم على نفسه فى أقرب وقت .

ولم يوجد هناك دفتر لتسجيل الأحكام يحصل كل ذلك من غير علم السلطان ومن غير تدخل منه فى شىء من ذلك مطلقا^١ ولما تلوت ذلك على الشيخ سعد الدين أبكر الفوراوى الذى سبق أن أشرنا اليه بهذا الكتاب ووافق عليه قلت له : وَلَمْ يَحْصُلْ كُلُّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ عِلْمِ السُّلْطَانِ ؟ فقال لى لم يكن ذلك اعتباطا من السلطان ولا فوضى فى العمل والعمال وانما كان ذلك للأسباب الآتية :

أولا - ان الأمة لا تزال على بساطتها وضيق رقعتها .

ثانيا - ان العالم الذى كان يتولى الفصل بين الناس كان من رجال الصوفية وكان رجلا غفيفا ورعا تقيا عالما مجتهدا سليما من العيوب التى تحول دون معرفة الحقيقة لا تأخذه فى الله لومة لائم .

ثالثا - كان للسلطان ونائبه فى كردفان الثقة التامة بالعلماء المذكورين وعدلهم وزهدهم وانهم على جانب عظيم من الأمانة .

رابعة - ان السلطان قد كان مشغولا بالسياسة الخارجية والنظم الادارية واختيار رجال الجيش والأسلحة كالدرع والسيوف والحراب وتدريب الرجال على المشابرة والصبر على تحمل الشدائد فى ميادين القتال - فلهذا وذاك قد سار نظام القضاء فى طريقه الذى سبق أن ذكرناه الى أن احتل البلاد سلاطين دارفور فى أوائل القرن الثالث عشر الهجرى .

قاضى عموم دار كردفان :

وهنا دخل القضاء فى عهد جديد فى نظامه ودقته لا يقل عن نظام القضاء فى سائر البلاد الاسلامية فعين سلطان دارفور قاضيا عاما لدار كردفان وجعل مقره الأبيض وأمره بالقضاء بين الناس بالعدل وفى الوقت نفسه فانه لم يمنع علماء الشريعة البيضاء من مباشرة القضاء كما كان الحال سابقا قبل الاحتلال غير انه قد

(١) مذكرات الاستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان « مخطوطة »

جعل قبول أحكام هؤلاء العلماء اختاريا فاذا لم يقبل الخصوم بأحكامهم فعليهم
المثول أمام قاضي عموم دار كردفان للنظر في قضيتهم .

اختصاص قاضي عموم كردفان :

وان اختصاص قاضي عموم دار كردفان النظر والفصل في سائر القضايا على
اختلاف أنواعها طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية بالمذهب المالكي ومن اختصاصه
أيضا أن يعين الكتاب لمحكمته وأن يعين النواب لمساعدته .

الجلسة :

وكان القاضي يجلس للقضاء في مسجد المدينة ولا عجب في ذلك لأن المساجد
كانت مقرا منذ ظهور الاسلام لاجتماع العلماء فيها واتخذها القضاة مكانا لعقد
جلساتهم كما اتخذها علماء التفسير والحديث مقرا لهم - وكان الرسول صلى الله
عليه وسلم يجلس الى صحابته في المسجد ويعلمهم الدين ويقضى بينهم بما أنزل الله ويشاورهم
في الأمور التي تتعلق بجماعة المسلمين .

وجاء بعده الخلفاء الراشدون واقتفوا أثره في ذلك فكان الخليفة عند
استخلافه يلقي من فوق المنبر خطبته الأولى وكل ما فيه الخير العام والصالح العام
للالسلام والمسلمين .

ويحدثنا التاريخ ان سيدنا عمر رضى الله عنه قد أعلن تقهقر المسلمين في العراق
واستحث قومه الى السير الى هذه البلاد وذلك من فوق منبر المدينة كما يحدثنا
التاريخ بأن سيدنا عثمان وقف على المنبر يدافع عن نفسه .

فاذا ظهر ذلك يبطل العجب أن يقضى قاضي عموم كردفان بمسجد مدينة الأبيض
- وكان يجلس بالجامع المذكور في ضحى كل يوم للقضاء بين المسلمين وعن يمينه
وشماله نوابه ومعهم جماعة من الفقهاء والأجاويد ومشايخ القبائل ويحيط بهم
الحماة والأعوان وقد أختيروا بحيث يستطيعون التغلب على من يلجأ الى القوة

والعنف أو الفرار من وجه القضاء أو التهويش على المجلس - ويباشر القاضى التحقيق فى القضية بصفته الرئيس للجلسة فاذا أغفل شيئا فلا مانع من أن يلفت نظره اليه أحد النواب .

ويرجع القاضى فى كثير من الأحوال من تلقاء نفسه الى النواب والفقهاء الموجودين معه بالجلسة فيما أشكل عليه من المسائل الشرعية ولا يقطع أمرا دون استشارتهم ويعمل بأشارتهم ولا يرى حرجا فى ذلك اذ الغرض الوحيد فض المشاكل التى تنشأ بين الأفراد طبقا لأحكام الكتاب الكريم والحديث الشريف .

الكتبة :

وبالمحكمة المذكورة جماعة من الكتاب لكتابة الأحكام بعد أن ينطق بها القاضى ولم تجر العادة هناك بتدوين ما يجرى بين الخصوم فى محاضر ولا دفاتر وكل ما فى الأمر انه بعد أن ينطق القاضى بالحكم فانه يأمر الكاتب بأن يكتبه على ورقة تسلم الى المحكوم له مذيلة بختم القاضى - وكان فى كثير من الأحوال يبعث القاضى نائبه ومعه من يستعين به من الكتاب وآل الخبرة فى معاينة الأراضى والأماكن وذلك للتمكن من اصدار الحكم الصحيح .

المعارضة والاستئناف :

وأحكام هذه المحكمة لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف ولا الطعن بوجه من الوجوه بل هى واجبة التنفيذ .

التنفيذ :

ويحصل التنفيذ بواسطة الحاكم السياسى وهو وزير سلطان دارفور المقيم بالأبيض المعروف باسم « المقدوم » وذلك فى أحكام النفى والرجم وقطع اليد والرجل الى غير ذلك من الأحكام الكبرى - أما الأحكام الجزئية كأحكام الطاعة والجلد وأمثالها - فان القاضى يأمر بتنفيذ الحكم فورا بجلسته .

حكم المحكمة :

وهاهى صورة طبق الأصل من حكم أصدرته المحكمة المتقدمة فى الذكر أصدره المغفور له العلامة القاضى محمد جلالين بن موسى قاضى عموم دار كردفان من قبل سلطان دارفور عام ١٢٢٤ هـ الموافق سنة ١٨٠٩ م .

صورة الحكم

حجة شرعية مالكية محررة مرضية على يد متوليها والحاكم بما فيها قاضى
العدالة السالم من الزيف والضلالة قاضى العباد وناهى البلاد ومزيل الفساد القاضى
محمد جلالين ابن القاضى موسى كان الله فى عونہ آمين .

أما بعد فان الرجلين البالغين الرشيدین بصحة أبدانہما من الموانع الشرعية
والأمراض البدنية وهما الشيخ جنيد ولد سلامة النجماوى الشويحى والشيخ بلال
الملكاوى البديرى حضرا بوجه القاضى فى ساعة الضحى يوم الأربعاء ١١ شهر الله
صفر سنة ١٢٢٤ هـ .

فادعى أولا جنيد ضد المذكور بنفسه بوكالة اخوانه وأعمامه وأهله وأولاد نجم
وقال فى دعواه ان أرض أم دريسه أرضى من جدى نجم بن محمد وجدها خرابا
لا عمارة فيها سوى الصيد فقطع أشجارها وأصلحها بالزراعة وأقام فيها حتى دفن
بها وقبره الآن موجود فيها ونحن حائزون متصرفون فيها وحدودها من قوز أم بلينه
الى الحمرة ولد سارى وتب قواد وتب السرير والتومات والفولة أم دكيكه الى درب
شكشاك طريق الشيخ كباشى سيد بقل والى الحمرة أم قداحة كدكاجيت والى ودكبير
والى قريد النعام الذى بشمال جبل البريصه ومن سوبا الى الشجرة أم كدالوه وترجة
العواطف وفرق جبال الفيله والجنيه والى عد أبو عريش والى عد الفضد وصباح
خور اليديه وقوز الحمر المتوسط بين عد حاج وعد أبو قريه وبدار الفقيه النيل فى
الساعاته أولاد أبكر الى قوز أم بلينه — هذه تدويره أرض أم دريسه ملكى وعندى
وثيقة الشيخ عياد ناطقة بذلك وعندى مكتوب الشيخ رجب ولد محمد
الفوناوى موضح فيه هذه الأرض بحدودها وهذا آخر كلامى ونريد منع خصمى
بلال المذكور بالوجه الشرعى .

وقال بلال الملكاوى المدعى عليه فى جوابه ان هذه الأرض ملكى أقطعها لى
الشيخ عياد بموجب مكتوب عندى ومن ذلك الزمان حائز ومتصرف وحدودها من
قوز أم بلينه الى الحمرة ولد سارى رتب الرير والتومات والفولة أم دكيكه والحمرة
أم قدامى والى نزيود النعامه وما خرجت منى بناقل شرعى .

ثم ان القاضى أمرهما باحضار مكاتبات الشيخ عياد التى ذكرها - فأحضر الشيخ جنيد أمرين أحدهما مكتوب الشيخ عياد والثانى مكتوب الشيخ رجب ولد محمد فأمر القاضى بقراءة المكاتبات وأمر الحاضرين بالانصات فقرئت المكاتبات فوجدت مطابقة لوصف جنيد المذكور فى علامة الحدود من حجر وشجر من الجهات الأربع . وبعد تلاوتها طلبنا الشيخ بلال مكتوبه فلم يحضره وقال انى خارج من هذه الحدود وبعد اعترافه بالتنازل عن هذه الحدود أخرج القاضى نائبه الحاج محمد بشاره مع جنيد المدعى ليقف على هذه الحدود المذكورة فى الورقة وسار معه الشهود الذين يعرفون تلك الأرض من مشايخ القبائل ومن تولى بعدهم ووقفوا على تلك الأرض بحدودها وحلفوا كتاب الله بأن هذه الأرض أعطاها الشيخ عياد .

وبعد فهمى للحد المبين فى الوثيقة وعلمت بأن الخصم اعترف بأنه خارج من هذه الحدود فحكمت للشيخ جنيد بملكية أرضه وقطعت نزاع بلال عنها كلية وكتبت هذا الحكم بفصل الحجة وثبوت الأرض الى جنيد وأشهدت على ذلك من حضر من الأجوايد والنفراء وهم الفقيه سليمان الفوراوى والفقيه على ولد الخطيب بسنار والشيخ عبد السلام والفقيه محمد ابن الحاج عمر ابن الحاج عمارى ومحمد أخيه والحاج سليمان نائب القاضى جلالين ومهنا محمد كردى ومحمد اللين ود المكى والفقيه عريب مختار والفقيه نعمان الكنانى وأحمد درمانى وقسم الله البديرى ومحمد الله سرور ولد مدنى الجميعابى وفلاتى ولد سلامى ويس اسماعيل والملك رفاعى والملك محمد توتان والسلطان محمد حراب وجبريل فوراوى ومحمد الجبانى وأدومه ولد سرتيك والشيخ احمد عكيف شيخ الزرية والشيخ عمر شيخ الجمعية» اهـ (١) .

ولما سقطت سلطنة دارفور فى سنة ١٨٧٥ م كان المغفور له العلامة الأستاذ الشيخ عربى بن كنين قاضيا على كردفان وقد أقره الدفتردار على قضائه هناك وبذلك فهو أول قضاة المديرية المذكورة فى عهد حكومة الفتح التركى المصرى للسودان .

هذا وبعد واقعة أم درمان وسقوط المهديّة فى سنة ١٨٩٨ م قام الأمير على دينار وحاول استرجاع سلطنة دارفور ، وقد نجح فى ذلك وجلس على عرشها وبأمر الأمر فيها وجعل نظام القضاء بين جدرانها كنظام القضاء فى سلطنة دارفور القديمة . وكان

أكبر قضاته الأستاذ الشيخ أدريس عبد الله . وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى سقطت السلطنة الجديدة وقتل السلطان على دينار في ١٩١٦ رحمه الله .



الشيخ أدريس عبد الله أمد الله في أيامه

« آخر قضاة سلطنة دارفور »

الباب الثالث

في

القضاء والقضاة

في حكومة الفتاح التركي المصري للسودان

الفصل الأول

القضاء والقضاة

في حكومة الفتاح التركى المصرى للسودان

المقصود بالفتح التركى المصرى للسودان هو المدة الواقعة ما بين فتح سنار الى سقوط الخرطوم فى يدى الامام السيد محمد أحمد المهدي وهذه المدة من عام ١٢٣٦ هـ الموافق سنة ١٨٢١ م الى سنة ١٣٠٢ هـ الموافق عام ١٨٨٥ م وقد عرف هذا الاسم عند العوام من أهالى السودان باسم « التركية السابقة » .

ويحدثنا التاريخ انه لما قام اسماعيل باشا نجل محمد على باشا من مصر لفتح سنار قام معه ثلاثة من العلماء الأجلاء وهم الأساتذة الشيخ أحمد السلاوى المغربى المالكى والسيد أحمد البقلى الشافعى والشيخ محمد الأسىوطى الحنفى والغرض من ذلك أن يقنع هؤلاء العلماء بالأدلة الشرعية سكان السودان بضرورة التسليم بغير حرب بحجة ان الاسلام يحث على طاعة أمير المؤمنين والخضوع له .



((محمد على باشا))

ومن أشهر القضاة الذين رشحهم الأمير اسماعيل باشا نجل محمد علي باشا للقضاء في دنقلا الأستاذ الورع العلامة الشيخ البدوي القرافي الذي يقال انه قد اشترط أن لا يأخذ مرتباً من الحكومة عن القضاء كما اشترط أن لا يقيد نفسه باللوائح والمنشورات بل يرضى بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما يشار اليه أن جميع القضاة في ذلك العهد قد كانوا من الوطنيين فيما عدا مديرية سنار فقد كان قاضيهما في آخر عهد الحكومة الأستاذ الشيخ مكى حسن الأصولي وفيما عدا مديرية بربر فقد جلس للقضاء فيها زمنا الأستاذ الشيخ حسن الخطيب المصري الذي توطن السودان أخيراً وتولى القضاء في حكومة المهدي وفي حكومة الحكم الثنائي وكان صالحاً عالماً عادلاً - ومن قضاة العهد المذكور أيضاً المغفور له العلامة الشيخ عبد الغني السلاوي وهو مغربي الأصل سوداني المولد ولد بالخرطوم في حوالي عام ١٨٢٢م وكان عالماً شاعراً وقد أسندت اليه الحكومة المذكورة قضاء مديرية دنقلا وله قصيدة عصماء مدح بها الامام محمد أحمد المهدي في سنة ١٣٠٢هـ الموافق عام ١٨٨٥م . جاء في مطلعها :

راق الصبح ورقت الصهباء منذ كان فيها للليل شفاء
الى أن قال في ذيلها :

يا سيد السادات يا مهدي الوري منى النداء ومنك لي الأرضاء
ان الزمان هو المحاول صرعتي ويدي لدفع أذاه لي شلاء
لي ذمة أرجوك نجح عهودها وكذلك الآباء والأبناء
ان قمت يا ابن الطيبين بنا فما هول له تخشى ولا حوباء

وأيضاً من كبار قضاة المديريات اذ ذاك العلامة الأستاذ الشيخ عربي الهواري قاضي مديرية كردفان الذي كان عالماً وشاعراً -

قال رحمه الله في سنة ١٨٤٦م في تقييد كتاب « مشارق شمس الأنوار »
لمؤلفه سيدي الشيخ اسماعيل الولي ابن عبد الله رضى الله عنه .

تأملت في هذا الكتاب فانه كتاب به تجلى القلوب من الوسخ
تعظم قطر حاز هذا وضعه ونارت به كل النواحي وقد شمخ

ولما وقفت على مشارق هذه الأنوار وطالعت بعض هذه العلوم والأسرار
ازددت تصديقا و يقينا وإيمانا بصدق قوله عليه الصلاة والسلام « أمتي كالغيث
لا يدرى أوله خير أم آخره » - أو كما قال - ازددت أيضا إيمانا و يقينا وتصديقا
أن الأولياء الكمل موجودون في هذا الزمن المتقدم - لا - أنهم انقضىوا أو خلت
الأرض منهم كما يقال عن بعض الع - وان منهم بلا نقص عن درجتهم مشايخنا
سیدی احمد وسیدی محمد رضى الله عنهم - وأن منهم سيدنا مظهر هذا الكتاب
بلا شك ولا ارتياب - اللهم الحقنا بهم واثقنا بهم دنيا وأخرى وثبتنا على محبتهم
واتباعهم نحن وأولادنا وكل من يتعلق بنا . اهـ .

وقال أيضا في مدح الشيخ اسماعيل الولى :

فاذا سطوت فلا معارض ينتمى واذا رحمت فانت اسماعيل
« أبديت ما لم يده من قد مضى » يا من يزين لكفك التقبيل

الفصل الثانى

فى

تقسيم المحاكم

محاكم الحكومة المذكورة تنقسم الى محكمة عليا والى محاكم مديريات والى محاكم محافظات والى محاكم أقسام والىكم بيان ذلك :

١ - المحكمة العليا وتشكيلها واختصاصها :

مقرها الخرطوم وكانت تسمى مجلس استئناف السودان وتشكل من عدة قضاة برئاسة قاضى عموم السودان ولها مفتيها ويسمى مفتى مجلس استئناف السودان ومن خصائصها أن تنظر فى الأحكام الصادرة من قضاة المديريات والمحافظات الكائنة فى مختلف أنحاء السودان بصفة استئنافية اذا لم يقتنع المستأنف بقرار الاستئناف الصادر من مفتى المديرية فى الحكم فان كان الحكم مطابقا للأصول الشرعية صدقت عليه والا قررت بطلانه وحددت جلسة للنظر فى القضية والفصل فيها والأحكام التى تصدرها هذه المحكمة تكون نهائية غير قابلة للمعارضة مطلقا .

وهذه المحكمة تكاد أن تكون كمحكمة التمييز التى يرأسها قاضى القضاة فى المحاكم الشرعية أو كمحكمة الاستئناف العليا التى يرأسها رئيس القضاء فى المحاكم المدنية والجنائية فى وقتنا الحاضر وأنه لا يشك شاك فى فائدتها لولا صعوبة وصول الخصوم والشهود اليها من الجهات النائية بالسودان متى استدعى الحال مثلهم أمامها وذلك لصعوبة المواصلات اذ ذاك وكان للمحكمة المذكورة شأن عظيم أيام كان للمحاكم الشرعية الاختصاص فى نظر جميع القضايا على اختلاف، أنواعها كقضايا القتل والسلب والنهب وغير ذلك أما أخيرا فقد انخفضت أهميتها من حيث الاختصاص لأن اختصاص المحاكم الشرعية قد أصبح

محصورا فى قضايا الأحوال الشخصية والارث والوقف واقامة الأوصياء على القصر واقامة القيم على المحجور عليه وغير ذلك مما يتعلق بالأمور العائلية وآخر رئيس للمحكمة المتقدمة فى الذكر هو الأستاذ الشيخ محمد خوجلى حتيك قاضى عموم السودان وكان الأستاذ الشيخ شاكر بن الرئيس المفتى الأخير للمحكمة المشار إليها . وللمحكمة المذكورة أيضا النظر فى القضايا الابتدائية الهامة ومن أحكامها فى ذلك الحكم الذى أصدره فضيلة رئيسها المذكور فى سنة ١٢٨٤هـ الموافق عام ١٨٦٨م .

حكم المحكمة العليا :

صور الحكم

أما بعد فإنه فى اليوم الخامس عشر من شوال سنة ١٢٨٤هـ صار التنازع بين أهالى قبة خوجلى وأهالى جزيرة توتى فى الحد الفاصل بينهم فى الأطنان لأجل معرفة ما هو لأهالى الشرق خاصة ولأهالى جزيرة توتى خاصة اذ كل أهل جهة منهم يدعون الدخول فى الجهة الثانية ولما طال النزاع بينهم والمرافعة فى ذلك اتفقوا جميعا وتراضوا على أن يصير فصل هذا الحد بينهم بمعرفة العلامة الفقيه ابراهيم بن محمد عبد الدافع المفتى حيث انه الان ليس عندهم أكبر منه سنا ولا أبرأ منه ذمة ولا أدرى منه بمعرفة حدود تلك البقاع فلما حضر الجميع لديه وفوضوا أمرهم فى ذلك اليه عرفهم بأنه فيما سبق فى سنة ١٢٥٠ كان حصل النزاع ما بين أولاد الشيخ حمد ولد أم مريوم وعبد الله ولد الفقيه عبد الغفار من أهالى حلة الصبابى فى هذا الفصل لأجل استخراج فاصل جزيرة الكجبرة التابعة للجهة الشرقية من جزيرة أولاد الفقيه النور محمد وأولاد ولد أم مريوم التابعة لجزيرة توتى ومن ذلك الوقت صار جمع عمد وأهالى بلدهم جميعا وبحضورهم الجميع أجروا شق هذا الفاصل من سيالة الفقيه حمدنا الله الى جهة ساحل بحر الهوى فعملت له علامة وهى النخلة الكائنة عند القصر الذى بساقية الأفرنكى سليمان القسيس ومنه صار شق هذا الحد لآخر جزيرة الكجبرة وصارت بذلك بينهم مكتابة موضعا بها أن مقدار الفاصل من حجر قصة الكائن بجهة النخلة بجزيرة توتى مائة وخمسة وثلاثون جبلا بالجبل الثمانى وبموجبه كان انقطع النزاع بين الطرفين بالرضى والاتفاق فالآن حيث ان العلامات السابقة موجودة فخشية من ضياعها وفقد من يخبر عنها لفض مشاكل الأهالى فقد صار قيام حضرة

الفقيه ابراهيم المفتى المومى اليه وأوقفهم على تلك النخلة وبموافقة الجميع أمامه صار هذا الفاصل من هذه النخلة وعلى علامة ما وجد بالمكتبة التى عملت فى سنة ١٢٥٠ الى آخر الفاصل لأجل ان ذلك المحل هو رمال ولا يمكن وضع العلامة به ويعلو عليه البحر فى كل سنة فقد صار مسح الأراضى برضاء الفريقين بالجبل الثمانى من الجهة الشرقية من هذا الفاصل لحد متوسط حيطان قبة الشيخ حمد ولد أم مريوم فبلغ مقداره مائة وثلاثة وستون جبلا وستة أذرع ونصف من ذراع ومن جهة جزيرة توتى كذلك صارت قياسته من الحجر المسمى التمساح قدام مسجد توتى الى هذا الفاصل فبلغ مقداره مائتان وواحد وثلاثون جبلا كذلك بالجبل الثانى والذراع واحد على مقتضى ما ذكر صار الرضى والموافقة من أولاد الشيخ خوجلى وأهالى جزيرة توتى الآتى بيان أسمائهم أذناه وصار فصل الحدود بينهم على هذه الكيفية وكل منهم قطع نزاعه من الآخر وأبرأه من دعوى الباقي فمن أولاد الشيخ خوجلى الذين رضوا بذلك وأمضوه الآن الحاج عمر ولد محمد نور والفقيه محمد التوم ولد ابراهيم ومحمد ولد السيد الأمين والأمين ابن الفقيه محمد الأمين الخليفة ومحمد نور ولد دفع الله ومحمد ولد السراج ولد خوجلى ومن أهالى جزيرة توتى رضوا بذلك وأمضوه أرباب ولد أحمد ولد لقمان ومحمد ولد أحمد ضو البيت والامام ولد محمد ولد الشيخ ادريس والكمال ولد محمد ولد النايير ومحمد ولد على ولد بر والحاج أحمد ولد بركات والفقيه النور ولد حامد ومحمد ولد عبد الله ولد المشرف واحمد ولد ضو البيت وعلى محمد ولد دار صليح والفقيه مضوى ولد بركات وبابكر ولد على ولد بر والشيخ الطاهر ولد محمد حسين وبابكر ولد الشيخ والفاضل ولد الدائر وابراهيم ولد أحمد ولد موسى ومحمد ولد موسى ولد خوجلى وأرباب ولد على شاووش ومحمد ولد أحمد عيسى والأمين ولد خوجلى ولد ساجور والفقيه محمد البشير ولد أدريس دفع الله وذلك جميعه بشهادة كل من العمدة الفقيه عبد الرحمن أرباب خليفة والمكرم الشيخ مختار أفندى اليه سلاوى قاضى مديرية بربر سابقا والفقيه موسى ولد جلى والعمدة البركة الفقيه محمد الخليفة ابن أحمد ولد مضوى والفقيه ابراهيم محمد عوض الكريم ومحمد ولد دليل وغيرهم ممن حضر وتحرر هذا بتاريخ الخامس عشر من شوال عام أربعة وثمانين بعد المائتين والألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ١ هـ •

(١) سنة ١٢٥٠ هـ توافق عام ١٨٣٤ م

(٢) محاكم المديريات واختصاصها وتشكيلها :

ودائرة اختصاص كل محكمة مديرية تشمل البلاد الداخلة في المديرية الكائنة بها .

وكانت المديريات في الحكومة المذكورة هي :

دقلا وبربر والخرطوم وسنار وفاشوده وخط الاستواء وبحر الغزال ودارفور وكردفان والتاكا « كسلا » .

واختصاص محكمة المديرية النظر والفصل فيما يرفع اليها بصفة استئنافية من ادعوى المحكوم فيها من قضاة الأقسام التابعة لها .

كما تختص بالنظر والحكم فيما يرفع اليها من القضايا بصفة ابتدائية متى كان المدعى من متوطنى بلاد مركز المديرية وتشكل كل محكمة مديرية من قاض واحد ونائب واحد وعدة كتبه وكانت الجلسة علنية يحضرها من يشاء من العلماء والأدباء ولمن يشاء منهم أن يعارض القاضى أثناء التحقيق متى رأى اغفالا عن نقطة لازمة في القضية فاذا اقتنع القاضى بصحة رأى المعارض قبله .

أما إذا أصر القاضى على رأيه وأصدر حكمه فللمعارض - وانحالة هذه أن يقدم مذكرة الى مدير المديرية يذكر فيها ما كان من القاضى ويشير الى الخطأ الذى ظهر له ثم يذكر ما يؤيد معارضته من النصوص الشرعية وهنا يطلب المدير الى القاضى النظر فى مذكرة المعارض فاذا وافق عليها فيجب إعادة النظر فى القضية .

أما اذا لم يوافق عليها فيجب عليه أن يرفع مذكرة الى المدير يذكر فيها حيثيات حكمه ثم بعد ذلك يرسل مدير المديرية مذكرة المعارض وحيثيات حكم القاضى مع أوراق القضية الى صاحب الفضيلة مفتى المالكية بالديار المصرية للنظر - ويجب هنا إيقاف تنفيذ الحكم حتى يصل الرد من مصر والرد لا يخلو من أمرين أما أن يؤيد الحكم واما أن يوافق على المذكرة - وفي الحالة الاخيرة يكلف المدير القاضى بإعادة النظر فى القضية مراعيًا ما جاء من المفتى - هذا اذا حضر المعارض بالجلسة وعارض القاضى أثناء انعقادها .

أما اذا لم يتمكن المعارض من حضور الجلسة وحكم القاضى على المدعى عليه أو رفض دعوى المدعى فذهب المحكوم عليه سواء كان المدعى أو المدعى عليه الى

عالم من العلماء وأخبره بما كان من القاضى ورأى العالم أن الحكم خطأ فيجوز للعالم أن يذهب الى القاضى ويلفت نظره الى الخطأ فى الحكم وبعد المناقشة اذا اقتنع القاضى أعاد النظر فى القضية أما اذا لم يقتنع فللعالم أن يبادر برفع مذكرة الى المدير وهنا يتبدى الأمر وينتهى بما سبق ذكره ويحصل مثل هذا عادة فى القضايا الكبرى المهمة جداً ومن هذا يظهر لنا ما يجب على القاضى أن يتخذه أثناء النظر فى القضايا من الاحتياط والاجتهاد وبذل الهمة فى أخذ أقوال الخصوم ومناقشة الشهود ومراجعة النصوص قبل النطق بالحكم والا فكيف يكون موقفه عند الحكومة وعند العلماء وعند أرباب القضايا اذا قرر مفتى المالكية الغاء حكمه فى كل أو جل ما يحكم فيه من القضايا .

واستمر الحال على هذا المنوال زمنا طويلا الى أن تم انشاء وظيفة المفتى فى المديرية وانشاء المحكمة العليا المعروفة بمجلس استئناف السودان فى الخرطوم وبذلك قد أصبح من اختصاص مفتى المديرية نظر ما كان يحال الى مفتى المالكية بالقطر المصرى وسيأتى ذكر ذلك أثناء الكلام عن انشاء وظيفة المفتى بالمديرية ولا بد من أن نقف هنا قليلا للتأمل فى موضوع جعل الجلسات علنية بالطريقة التى سبق ذكرها ولا يستطيع أحد أن يقول فى ذلك الا قوله « ليس فى الامكان أبدع مما كان » ولا شك فى أن الطريقة المذكورة فيها مصلحة الخصم والقاضى والمعارض وهذه الطريقة المثلى ان دلت على شئ فانما تدل على المكان الرفيع والمركز الممتاز للقضاء فى نفوس الجميع .

حكم محكمة مديرية كردفان :

واليكم هذا الحكم الذى أصدرته محكمة مديرية كردفان فى عام ١٢٩٤هـ الموافق سنة ١٨٧٧ م : ٢

(١) مذكرات الاستاذ محمد عبد الرحيم المؤرخ السودانى
(٢) من محفوظات الاستاذ اسماعيل بيلى .

ورقة مصرية اعلام شرعى خال من وضع مبلغ ثمنه خمسة قروش

اعلام شرعى :

الحمد لله مدبر الأمور — ومقدر الأيام والسنين والشهور والصلاة والسلام على من جعل شفيعا يوم النشور وعلى آله وصحبه وسلم — صلاة وسلاما لا يغيرهما انقطاع ولا فتور وبعد فانه قد حضر الينا بالمحكمة الشرعية بمديرية كردفان الفقيه الشيخ هذا ابن الفقيه محمد بن بيلى القاطن بمدينة الأبيض وأقر المذكور واعترف وأشهد على نفسه وهو بحالته المعتبرة شرعا لا علة من مرض ولا غيره تمنع صحة الاقرار ونفاذ التصرف بأنه علق عتق مملوكته المسماه زين سيده بنت عبد الله صفراء اللون مربوعة القامة وعمرها يقارب الستين سنة فوراوية الجنس من خالص ماله وملكه على صحة صلاة الجمعة فى جامع والده الفقيه بيلى المذكور الذى هو تحت يده الكائن بمديرية دنقلا بخط أم بכול نظرا لتشوف الشارع الى الحرية قد حكمنا بصحة الجمعة فى الجامع المذكور لتنفيذ عتق المملوكة المذكورة فعتقت عتقا صحيحا شرعيا ناجزا تاما لازما لا رجعة فيه ولا مشوبة ولا تعليق بشرط ولا اضافة الى وقت من الأوقات المنتظرة مجانا .

هكذا أعتقها مالکها المذكور لوجه الله تعالى وطلبا للثواب به وهربا من أليم عذابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : « من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله له بكل عضو فيها عضوا من النار حتى الفرج بالفرج »
فصارت زين سيده بنت عبد الله حرة من الأحرار المسلمين باعتاق مولاهما هذا الذى هو الفقيه الشيخ وصدقته معتقته بكونها مملوكة له وقت هذا الاعتاق — وقبلت هذه العتيقة العتق مواجهة مشافهة بحضرة وشهادة الفقيه ابراهيم عربى والياس أدريس والفقيه محمد الفقيه بلال والسيد الحنفى ابن السيد محمد المكى وكفى بالله شهيدا — وهذا مما لا رسم فيه فقد صرف النظر عن أخذه .

قاضى مديرية كردفان

عثمان عربى

ختم

التاريخ ٢٩ رجب سنة ١٢٩٤ هـ

مباني المحاكم :

وقد جرت العادة أن تكون مباني المحكمة الشرعية من ضمن أو بجوار المباني الرسمية لرئاسة الحكومة .

وفي سنة ١٩٣٠ كنت في زيارة الاستاذ المرحوم طه أفندي حسن باشكاتب مديرية كردفان سابقا - وكان رحمه الله يبحث عن التاريخ - وهناك في مكتب الباشكاتب بالأبيض اجتمعت برجل قد بلغ من العمر أكثر من ثمانين سنة فأخبرني أن المحكمة الشرعية في عهد الفتح التركي المصري قد كانت في الطابق الثاني من مباني مديرية كردفان الحالية ولما عرضنا ذلك على الأستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان وافق عليه وقال ان مباني المحكمة لم تزال باقية هناك الى الآن كما وافق على ذلك أيضا السيد بشير السيد المكي حفيد الشيخ اسماعيل الولي بالأبيض .

وفي شهر يونيو سنة ١٩٥٤ كنت بسواكن ولما زرت جزيرة سواكن كان معي الخليفة عمر الشناوى من أهالى سواكن وحفيد الشناوى بك صاحب القصر المعروف هناك وأثناء مرورنا وقفنا أمام حجرة خربة لم يبق الا رسمها وهناك أخبرني الخليفة عمر بأنه قد بلغه ممن يثق به أن الحجرة المذكورة قد كانت المحكمة الشرعية في أيام حكومة الفتح المصري التركي بالسودان وقد كانت الحجرة المشار إليها بجوار محافظة سواكن .

محاضر الجلسات :

والتحقيق عادة يباشره القاضى فيتولى توجيه الأسئلة الى الخصوم والى الشهود من غير تسجيل لأقوالهم وشهاداتهم في محاضر لأن محاضر الجلسات لم يعمل بها اذ ذاك الا في النادر جدا والا في القضايا الكبرى .

دفاتر الاحكام :

ويوجد في كل محكمة دفتر أعد لتسجيل الأحكام وفي الحقيقة وواقع الأمر انه لم يتم اعداد الدفاتر في كل المحاكم الا في سنة ١٢٦٤ هـ وقد جاء ذكر ذلك في كتاب أرسلته الحكومة المصرية للمسؤولين بالسودان وقد أرسل مدير دنقلا نسخة منه الى مفتى وقضاة مديريته في سنة ١٨٤٨ م تقتطف منه الآتى :

« وبعد ذلك صدرت الارادة الخديوية بأن دفاتر سجلات المحاكم الشرعية يجب أن تكون مختومة من المحاكم واستخراجها من الديوان باجراء ارسال كشوفات بالسجلات اللازمة لهم وكان ذلك في غاية الدقة وجارى اللازم كما ذكر وحيث انه قد استكمل ورود الأفادات وقد تبين منها أن النواب بعضهم بطرفهم مسودات وبعضهم ليس بطرفه .

وقط السجلات بطرف قضاة الولايات فقد تحرر خلاصتهم وصار عقد مجلس الديوان الخديوى يوم السبت ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٦٤ هـ حضره حضرات العلماء ووكيل مجلس باشا وتلا ذلك وصارت المذاكرة منهم وبعد المذاكرة استقر الرأى على أن من حيث عمل سجلات القضاة بالأقاليم فكذلك يكون بطرف النواب سجلات منمرة مختومة تعطى لهم بواسطة المديرين الذين هم تحت ادارتهم بشرط أن تؤخذ عليهم تعهدات بقيد وحضور كافة ما يصير في ظرف وقت الاحتياج يوجد ذلك مقيدا عندهم بسجلات ان كان قضاة الجهات أو نوابهم ويكون تعاطيهم الدعاوى الشرعية بغاية الدقة والتأمل حتى اذا وقع خلل فبذلك يكون عليهم اللوم » هـ^١
هذا - ورجوعنا الى دفتر من دفاتر أحكام المحكمة الشرعية بمحافظة سواكن وجدنا انه قد ختم على كل ورقة منه بالآتى (ديوان المالية ١٢٨٣)

التصديقات :

ان الدفتر المتقدم فى الذكر قد أعد لتسجيل الأحكام فقط أما التوكيلات وغيرها من الاشهادات، فلم يخص لها دفتر ولكنها كانت على الطريقة المعروفة الآن بمحاکمنا الشرعية بطريقة التصديقات وهذا معناه ان من يريد أن يشهد على شىء أمام المحكمة فيجب عليه أن يكتب ما يريده على ورقة ثمنها مائة ملهم كتب على رأسها بالمطبعة - هكذا - « ورقة مصرية - حجة شرعية خالية عن وضع مبلغ ثمنها عشرة قروش » -

نعم يكتب المشهد على هذه الورقة ما يريده ثم يحضر هو وشهوده الى المحكمة للتوقيع عليها من الجميع أمام القاضى ثم يكتب القاضى على ذيل الورقة ما يفيد حصول التوقيع أمامه - ثم يوقع عليها بامضائه أو ختمه ثم تعاد الورقة الى صاحبها وبذلك يسرى مفعول التصديق وهأنذا أنقل اليكم حريا صورة تصديق :

(١) محفوظات الشيخ محمد محمد أحمد عمر حفيد مفتى مديرية دنقلا

ورقة مصرية حجة شرعية خالية من وضع مبلغ ثمنها عشرة قروش

حجة شرعية مضمونها أقر وأعترف بدون جبر ولا اكراه الواضع اسمه أدناه
الحاج على ابن الحاج أحمد الفكاك وهو في صحة عقله وخلوه من الموانع مطلقا
بأنه لما تزوج حليمة بنت الحاج فرح الموجودة الآن بالمجلس بالمحكمة وهى فى عصمته
لغاية تاريخه عمل لها الآدمية سعيدة صداقا فمن بعده ولدت الآدمية دراعه ورفاى
وبنتها فضل الكريم وصاروا جميعا ملكا لزوجته حليمة المذكورة فى صداقها الحالى
وكذا أصدقها أوقية ذهب وخمس عشرة بقرة بداعى انه أصدقها بقرتين عند العقد
ونمتا حتى بلغتا هذا القدر والحال أن الأبقار معلومة عند المقر والمقر لها فلم يكن
فيها جهل أصلا - وهذا ما لزم .

الحاج على ابن الحاج أحمد الفكاك

ختم

شهد بذلك	شهد بذلك	شهد بذلك	شهد بذلك
أحمد زروق أدریس	أبو بكر مالك	محمد طهر ادریس	أوشيك هاجند
ختم	ختم	ختم	ختم

تصديق المحكمة

نعم هذا اقرار الحاج على ابن الحاج أحمد الفكاك فانه طبق الموضح وشهدنا
به والله تعالى خير الشاهدين .

قاضى مديرية التاكا

محمد الأمين الحاج على

« ختم »^١

٢٢ جماد آخر سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م)

(١) من محفوظات الشيخ الحسين الفقيه البشير من فقهاء القضاة

(٣) محاكم المحافظات واختصاصها :

كان نظام القضاء في هذه المحاكم كنظامه في محاكم المديريات ففسد كان من اختصاص المحكمة الشرعية بالمحافظة النظر في كل القضايا التي تعرض عليها بالشرعية الإسلامية الغراء لأنها كاملة كافلة لجميع مصالح البشر في كل زمان ومكان على أساس العدل والمساواة بين الناس لا فرق فيها في العدل بين مؤمن وكافر وأب وابن وبين غني وفقير ووزير وخفير - ولم يتجرأ أحد من الحكام أن يضع قانونا للعمل به في المحاكم المذكورة فالأحكام في الجرائم الجنائية على اختلاف أنواعها والدعاوى المدنية في مختلف صورها والأمور العائلية بحذافيرها كل ذلك من اختصاص المحكمة المذكورة بهذه الشريعة العادلة على مذهب السادة الحنفية .

حكم محكمة محافظة سواكن :

وها هو الحكم نمرة ٨٧ الذي أصدرته المحكمة الشرعية بمحافظة سواكن في سنة ١٢٩١ هـ الموافق عام ١٨٧٤ م :

« اعلام شرعى بالمحكمة الشرعية بسواكن مقتضاه حضر لدينا الحر المكلف السيد حته هذا ابن درويش بن أحمد خفاجى وقد أحضر معه بنتا قاصرة اسمها سكره وأخبر بأنها بنت عزب بن حسنين بن عبد الله وان والدها توفي وليس لها جد ولا وصى في تسوية أمورها ولا بد لها من وصى يقوم في تسوية أمورها ولها أخ شقيق حر مكلف يسمى حسنين بن عزب بن حسنين بن عبد الله وهو من أهل الأمانة والصلاح والكفاية في الأمور فتفحصت عن حاله لعلمى ذاته فأخبرنى جماعة وهم الشيخ أحمد هذا ابن عماره بن زائد وحسن هذا ابن حسين ابن الحاج محمد و خليل هذا ابن حجازى بن خليل فهم من برنجى بلك بمحافظة سواكن انه معروف بالصلاح والكفاية فجعلته قima ووصيا عليها ليقوم بها وبأسبابها وسائر أمورها وصياتها وصرفها الى وجوه مصارفها والى ما لا بد لها من المطعوم والملبوس والمشروب من غير تقتير ولا اسراف وأوصيته بتقوى الله في السر والعلن ونهيته عن بيع شئ من معدوداتها وأشهدت عليه من حضر من الثقات وقد قبل منى حسنين هذا المذكور هذه الوصايا قبولاً شرعياً طوعاً .

ثم ان هذا الوصى قد حضر لدينا بالمحكمة الشرعية بسواكن وأحضر معه كلا

من الحر المكلف ابراهيم الجبار هذا ابن أنور العيد بن محمد الجبار والحر المكلف سالم هذا ابن عبد الله بن آدم السوداني والحر المكلف على هذا ابن خطوه بن أبي شوشه والحر المكلف للموم هذا ابن عبد الله بن محمد والحر المكلف موسى هذا ابن خلاف بن نصار بن خلاف الجميع من بلوكات العمارة بتوكر - وبعد استقرارهم لدينا بالمجلس الشرعى أددعى هذا الوصى المذكور ابن عزب بن حنين - على الحاضرين معه بالمجلس وهم المذكورون وقال فى دعواه أن ابراهيم الجبار هذا ابن أنور العيد ابن محمد الجبار - وسالم هذا ابن عبد الله بن آدم السوداني وعلى هذا ابن خطوه ابن أبي شوشه ولملوم هذا ابن عبد الله بن محمد وموسى بن خلاف بن نصار ابن خلاف هؤلاء الخمسة قد قتلوا حسن بن حسن ابن غسيل كسكين المعروف بهذا اللقب الذى هو من بلوك العمارة بتوكر بالعصى الكبار ضربه كل منهم بعضا ضربات مزهقات معا لأجل قتله حتى أعدموا حياته عمدا بدون حق على ظن أن معه دراهم وذلك بمحل يقال له ودايت بتوكر - وأن ابراهيم الجبار هذا ابن أنور العيد ابن محمد الجبار وسالم هذا ابن عبد الله بن آدم السوداني وعلى خطوه هذا ابن أبي شوشه هؤلاء الثلاثة مقرين بذلك اقرارا شرعيا طوعا - وخلف من الورثة زوجته وحيلته ووارثته سكره هذه المذكورة التى قتل عنها وهى فى عصمته ولا أعلم له وارثا آخر يشاركها فى ارثه ومن كون انى وصى شرعى من هذه المحكمة على زوجته القاصرة سكره هذه المذكورة أريد اثبات القصاص عليهم والنظر فى ذلك بالوجه الشرعى .

فسئل كل من هؤلاء الخمسة المدعى عليهم المشار اليهم فأجاب منهم أولا ابراهيم الجبار بن أنور العيد بن محمد الجبار باقراره بقوله أنا وسالم هذا ابن عبد الله ابن آدم السوداني وعلى هذا ابن خطوه بن أبي شوشه ولملوم هذا ابن عبد الله بن محمد وموسى هذا ابن خلاف بن نصار بن خلاف ونحن هؤلاء الخمسة قتلنا حسن ابن غسيل كسكين بعضى كبار ضربناه بها معا لقتله حتى أعدمنا حياته بوقته عمدا بغير حق على ظن أن معه دراهم لأجل أخذها منه بعد قتله وذلك بمحل يقال له ودايت هكذا اشتركنا فى قتله سوية وأجاب أيضا سالم هذا ابن عبد الله بن آدم السوداني باقراره أنا و ابراهيم الجبار هذا وعلى هذا ابن خطوه ولملوم هذا ابن عبد الله وموسى هذا ابن خلاف نحن هؤلاء الخمسة قتلنا حسن بن حسن بن غسيل كسكين بعضى كبار ضربناه بها لقتله حتى أعدمناه حياته بوقته عمدا بغير حق على ظن أن معه

دراهم لأجل الأخذ منه - وذلك بمحل يقال له - ودأيت هكذا اشتركنا في قتله سويا -

وأجاب أيضا على هذا ابن خطوه بن أبي شوشه باقراره بقوله أنا وابراهيم الجبار هذا ابن أنور وسالم هذا ابن عبد الله ولملوم ابن عبد الله بن محمد وموسى هذا ابن خلاف نحن هؤلاء الخمسة قتلنا حسن بن حسن بن غسيل كسكين بعضى كبار ضربناه بها معا حتى أعدمناه حياته بوقته عمدا بغير حق على ظن ان معه دراهم لأجل الأخذ منه وذلك بمحل يقال له ودأيت هكذا اشتركنا في قتله سويا .

وأنكروا ما عدا ذلك من كون سكره هذه زوجة حسن بن حسن بن غسيل كسكين .

وأما لملوم هذا ابن عبد الله بن محمد وموسى هذا ابن خلاف بن نصار بن خلاف المذكوران فأجاب كل منهما بانكار جميع ذلك وجحداه جحدا كلياً ومن كون ان ابراهيم الجبار بن أنور العيد بن محمد الجبار وسالم هذا ابن عبد الله بن آدم السودانى وعلى هذا ابن خطوه بن أبي شوشه قد أقروا - أقر كل منهم كما ذكر حالة تمام شروط صحة اقرارهم شرعا من الحرية والتكليف والصحة والطوع والاختيار والرغبة وأنكروا ما عدا ذلك - أفكر الاثنان اللذان هما لملوم هذا ابن عبد الله بن محمد وموسى هذا ابن خلاف بن نصار بن خلاف جميع ما ادعاه المدعى حسنين هذا الوصى المذكور - وطلب المدعى حسنين الوصى المذكور الاثبات الشرعى عليهم فيما أنكروه فأحضر كلا من خليل بن حجازى بن خليل والشيخ أحمد هذا ابن عمارة بن زائد من برنجى بلوك بمحافظة سواكن وشهد كل منهما بمفرده بحضور المدعى عليهم هؤلاء الخمسة بقوله أشهد بأن سكره هذه بنت حسنين هى زوجة حسن بن حسن بن غسيل كسكين الذى مات قتيلا بجهة توكر وحليته ووارثته بنكاح صحيح شرعى ومات قتيلا وهى فى عصمته فقط هى وارثته ولا أعلم له وارثا سواها ولا أعلم غير ذلك - فلما شهد هكذا طلب من المدعى حسنين هذا الوصى المذكور بيئة أخرى تشهد بملوم هذا ابن عبد الله وموسى هذا ابن خلاف هما من ضمن قاتلى حسن بن حسن بن غسيل كسكين المذكور فعجز عنه فسئل المدعى عليهم هؤلاء الخمسة - هل لهم طعن شرعى فى الشهود فعجزوا عنه - فكلف المدعى حسنين هذا الوصى المذكور تزكية شهوده فأحضر كلا من جبر هذا ابن حسين ابن الحاج محمد والسيد حته بن درويش بن أحمد خفاجى - وشهد كل منهما بمفرده

بحضور المدعى عليهم هؤلاء الخمسة بقوله أشهد بأن كلا من هؤلاء الشهود عدل رضى جائز الشهادة شرعا بمعرفتهما بهما وبأحوالهما معاشرة وديانة وأمانة — وهكذا زكوا لدينا سرا وعلنا — وقبلت شهادة الجميع فبموجب ما ذكر قد حكمنا على هؤلاء الثلاثة المقرين المذكورين وهم ابراهيم الجبار هذا ابن أنور العيد بن محمد الجبار — وسالم هذا ابن عبد الله بن آدم السوداني — وعلى هذا ابن خطوه بن أبى شوشه بالقصاص لأنه وإن كان هذا القتل بهذه الآلة شبه العمد عند الامام الأعظم وعند صاحبين عمد لكن يشترط عنده فى شبه العمد أن يقصد المضارب التأديب دون الاتلاف كما فى رد المختار ومن كون أن هؤلاء متعمدين قتل المذكور دون تأديبه كما باقرارهم المذكور .

وصادر أمر عالى رقم ١٧ حا ٨٦ نمرة ٥ باجراء العمل بالقصاص فى مثل هذه المادة بناء على قول صاحبين قد صار الحكم منا على هؤلاء الثلاثة المذكورين بالقصاص كما ذكر لأن موجب العمد الاثم والقود عينا ولا كفارة فيه فللمحكومة استيفاؤه منهم لكون الزوجة قاصرة والوصى ليس له استيفاؤه منهم شرعا وحكمنا باليمين البات على الاثنين المذكورين اللذين هما الملولم هذا ابن عبد الله بن محمد وموسى هذا ابن خلاف بن نصار بن خلاف وحلفنا كلا منهما كما يجب شرعا بطلب الوصى المدعى حسين هذا المذكور جرى ووقع كل هذا بحضرة وشهادة من ذكر أدناه .

قاضى سواكن
الامضاء (عبد القادر حسين)

هذا وكما ذكرنا سابقا فان محكمة المديرية أو المحافظة تنظر كل قضية تعرض عليها مهما كان نوعها لما لها من واسع السلطة والاختصاص ولم يكن الأمر كما ذكره بعض المؤرخين من انه قد كان للمحاكم الشرعية فى العهد المتقدم فى الذكر اختصاصها بالأحوال الشخصية والوراثة ونقل الملكية فقط — وذكروا ان الاختصاص فى الخصومات المدنية والتجارية لمجالس الاقاليم المعروفة بالمجالس المحلية وهذا خطأ وعدم بحث منهم فان الأمر لم يكن كذلك من أول الأمر بل حصل ذلك فى الأيام الاخيرة — أما فى العهد الأول فقد كانت جميع القضايا على اختلافها من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها وهذه حقيقة يجب أن يعرفها الجميع حتى لا يخطوا فى

التاريخ بين الذى كان سابقا وما كان اليوم فان حوادث التاريخ أمانة فى عنق كل من يبحث فيجب على الباحث أن يبحث وأن يجهد نفسه فى البحث حتى يصل الى الحقيقة والا فسيكون السبب فى طمس الحقائق ودفن التاريخ الصحيح وهذا من أكبر الجرائم فليحذر هؤلاء المؤرخون مثل هذا - جاء بكتاب « السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية لمؤلفه الاستاذ عبد الله حسين المحامى بمصر » - جاء « كان اختصاص القاضى الشرعى عند الفتح الأول للحكومة المصرية للسودان يشمل جميع القضايا من المعاملات وأحكام الدماء والديات والأحوال الشخصية » ... الى أن قال « ثم قصر اختصاص القاضى الشرعى على النظر فى الأحوال الشخصية فى مذهب الامام أبى حنيفة الخ .. »

حجة بيع

ومن ضمن اختصاص محاكم المحافظات فى الحكومة المذكورة مباشرة الشهادات والتوكيل والرهن وكتابة حجج العقارات كما لها مباشرة البيع والشراء - وهامى صورة بحروفها من حجة صدرت فى سنة ١٨٦٩م فى موضوع شراء بالمحكمة الشرعية بمحافظة سواكن أقلها من الدفتر الرسمى للمحكمة المذكورة المحفوظ الآن بمحكمة بورسودان الشرعية :

صورة الحجة

فهذه حجة مضمونها انه فى يوم الثلاثاء ١٧ من شهر ذى الحجة سنة ١٢٨٥هـ قد اشترى حضرة أحمد مختار بك محافظ - سواكن - قد اشترى قطعة أرض كائنة بجزيرة سواكن بحارة عبد العال على ذمة الميرى بتوكيل سعادة جعفر باشا بحكمदार عموم السودان من بائعه ومالكه ابراهيم أفندى ابن عمر الناظر ميرقدار بثن هو ألفان من القروش الميرية مقبوضة بيد البائع ابراهيم أفندى عمر المذكور من يد المشتري أحمد مختار بك المذكور يباع صحيحا شرعيا بإيجاب وقبول من الطرفين لا شرط يفسده ولا خيار يبطله بل أتم المبيوعات الاسلامية وذلك بعد النظر والمعرفة والاحاطة بذلك علما وخبرة وتفرقا بعد تمام العقد واستلم المشتري المذكور تلك الأرض المذكورة بعد التخلية الموجبة للتسليم شرعا وانحال ان البائع والمشتري بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعا فى نفاذ المعاملات من الحرية والبلوغ والرشد والاختيار .

وطول تلك الأرض المذكورة من الشرق الى الجاه ست وثمانون ذراعا وكذلك الى سهل الى الغرب ست وثمانون ذراعا والعرض أربعون ذراعا من كل طرف من طرفي العرض .

وحدودها جاهيا البحر الأجاج وغربيا أيضا البحر الأجاج وطرف أرضيه موسى نكسو وسهليا أرض موسى نكسو المذكور شرقيا طريق سالك وأساس المسجد المشهور بمسجد الصديق الشاذلي وبعده طريق سالك وقبليا الأرضية التابعة للجمرك بحدها وحدودها وطرقها وما ينسب اليها قد صارت هذه الأرضية المذكورة ملكا من أملاك الميرى - يتصرف فيها تصرف ذوى الأملاك فى أملاكهم وذوى الحقوق فى حقوقهم من غير منازع فيها وهذا ما ثبت لدينا ثبوتا صحيحا شرعيا شهد بذلك الفقيه محمد مدنى رحمه والشيخ محمد مصطفى الشناوى وحسن أفندى صالح والمعلم سعيد البنا .

قاضى سواكن!

الامضاء (عبد القادر حسين)

(٤) محاكم الاقسام وتشكيلها واختصاصها :

ويقال لها فى بعض الأحيان محاكم الاقاليم .
ودائرة محكمة القسم تشمل البلاد الداخلة فى القسم الكائنة به وتشكل هذه المحكمة من قاض واحد ونظام الجلسات فيها لا يختلف كثيرا عن نظام الجلسات فى محاكم المديرىات .

واختصاصها النظر والحكم فيما يرفع اليها من القضايا متى كان المدعى بدائرة القسم ولكن يجب عليها أن تحيل القضايا الكبرى لمحكمة المديرية للاختصاص -
جاء بكتاب الحكومة المصرية فى سنة ١٢٤٦ هـ (١٨٤٨ م)

«والدعاوى الجسيمة التى تحتاج الى النظر فى القرى والبلاد تحال على قضاة الولايات «المديرىات» لينظروا فيها بالتحقيق وليحكموا بما يوافق أصول الشريعة الغراء هذا ما استقر عليه الرأى - بناء عليه قد حررنا لحضرات المديرين والمحافظين بالاجراء هكذا واقتضى تحريره لكم بوصوله تنبهوا بالاجراء بهذا الوجه .» الخ» اهـ

(١) من دفاتر أحكام محكمة محافظة سواكن الشرعية ص ١٢٨٥/٥٢ هـ (١٨٦٩ م)

ومن حقوق محكمة القسم كغيرها من المحاكم كتابة حجج العقارات والأطيان
ومباشرة الشهادات كالهبة والوقف والتوكيل والرهن والبيع والشراء

اشهاد:

وهذه صورة من حجة في موضوع شراء صادرة في عام ١٢٩٧ هـ الموافق سنة
١٨٧٩ من أعمال محكمة اقليم (الحلفاية) من أعمال مديرية الخرطوم .

٦ دحه ١٣

حجة شرعية مضمويها اشترى حضرة المكرم على ولد سالم بماله لنفسه من
يايعه أحمد ولد الفكى محمد ولد أحمد ولد النور قطعة أرض زراعية كائنة بجهة
الديبيه ساقية بنت أبكر قدرها خمسة أذرع بالذراع الثمانى المتعارف بينهم ومحدودة
جهتها وحدها من جهة الصعيد البشير ولد الحسين ومن الشمال طين بابكر ولد
النصيح وشرقا تنتهى حد حيرانها وغربا بالبحر بمبلغ قدره ثمانية ريال مجيدى
ونصف ورابع من ريال قيمة كل ريال عشرون قرشا من القروش الأربعينية قطعة
مصرية عملة رائجة فضة خالصة مسكوكة وكذلك البيع الواقع بينهما عاما اتفقا عليه
فى هذا العقد بمجلس بينهم وعلى هذا المذكور ايجاب من البائع وقبول من المشتري
يشتمل هذا البيع على الايجاب والقبول والتسليم والتسليم وشروط الصحة واللزوم
ومكن البائع هذا المشتري من قبض هذه البقعة الواقع فيها البيع بالتخلية الشرعية
بينه وبينها وأوقفه عليها وعلى حدودها فارغة عن تعلق حق أحد عليها وصارت
ملكه وحقه بالبيع والتسليم بطوعهما واختيارهما وعقلهما وصحة تصرفهما .

وافترقا عن تراض منهما بذلك بشهادة البشير ولد حسين وحاج محمد الصادق

٢١ جماد آخر سنة ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩ م)

قاضى اقليم الحلفاية

خوجلى عبد الرحمن

(ختم)

الفصل الثالث

فى

منصب قاضى عموم السودان

سبق أن ذكرنا انه لما قام اسماعيل باشا نجل محمد على باشا الكبير فى سنة ١٨٢٠ م من مصر لفتح سنار قام معه ثلاثة من العلماء هم الأساتذة السادة محمد الأسيوطى الحنفى وأحمد البقلى الشافعى وأحمد السلاوى المالكى - وبعد أن تم النصر لاسماعيل وتم له فتح سنار فى سنة ١٨٢١ م رأت الحكومة المصرية انه لا بد من انشاء منصب قاضى عموم السودان اذ انه لا يمكن أن تنتظم المحاكم الشرعية بدون هذا المنصب لذلك قد تم تعيين الأستاذ الشيخ محمد الأسيوطى المذكور قاضيا عاما للسودان .

وهذا المنصب هو بعينه منصب قاضى القضاة فى المحاكم الشرعية أو منصب رئيس القضاء فى المحاكم المدنية والجنايئة فى عصرنا الحاضر .

١ - الشيخ محمد الاسيوطى :

وكان الشيخ محمد الأسيوطى المذكور سابقا من علماء السادة الحنفية المعروفين اذ ذاك بالديار المصرية - وقد حضر الى السودان مع الجيش المصرى الفاتح كقاض للعساكر المصريين المحاربين وكأمام لهم - ثم بعد الفتح تم تعيينه فى منصب القضاء المتقدم فى الذكر وما زال فى هذا المنصب الى أن توفى فى سنة ١٨٢٣ بود مدنى بمديرية النيل الأزرق مقر رئاسة الحكومة فى ذاك الوقت .

٢ - الشيخ ادريس :

وفى سنة ١٨٢٥ م أسند منصب قاضى عموم السودان الى الشيخ ادريس^١ وهو

(١) بعد البحث الشديد لم نتمكن من معرفة اسم والد الشيخ ادريس المذكور وقد علمنا أنه من قبيلة يعقوباب المعروفة بالسودان .

من علماء السودان وقد ولاه القضاء عثمان بك أول ولاية السودان - وقد مات
القاضي المذكور بمرض الجدرى فى سنة ١٨٢٦ .

٣ - الشيخ أحمد السلاوى :

وفى شهر يونية سنة ١٨٢٦ م تم تعيين العلامة الأستاذ الشيخ أحمد السلاوى
قاضيا عاما للسودان وهو مغربى الأصل مالكى الفقه سنى المذهب أشعرى العقيدة
وكان عالما شاعرا قال رحمه الله :

بشراك يا سلا وقيت من ألم الجلا
ولقد نشأ بك عالم لله أخلص ما تلا
وهو بذلك يشير الى بلدته « سلا » والى علمه - وانه بذلك يجارىئى أستاذة
العلامة الشيخ الأمير المالكى صاحب التأليف المشهورة الذى قال :

بشراك يا نوى وقيت من ألم الجوى
ولقد نشأ بك عالم لله أخلص ما نوى
وقد ذكر الشيخ ودضوه فى تاريخه - « أن القضاة أصحاب الهيئة والكلمة
النافذة اختموا بمدة المرحوم القاضي السلاوى » .

٤ - الشيخ ابراهيم الهيتمى :

وفى عام ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٦ م أسند المنصب المذكور الى الشيخ ابراهيم
الهيتمى من كبار علماء المذهب المالكى فى مصر .

٥ - الشيخ مصطفى السلاوى :

وأعقبه الأستاذ الشيخ مصطفى السلاوى وهو نجل الشيخ أحمد السلاوى
المغربى المتقدم فى الذكر ومن مواليد الخرطوم فى حوالى سنة ١٨٣٠ م وكان عالما
شاعرا أدبيا ولكن مما يؤسف به انه قد اشتهر عند الناس يتناول الرشوة وبيع
مناصب القضاء حتى للجهلاء من القوم ومما حفظ عنه أنه عين قاضيا لدارفور على
ظن ان هذا القاضى سيقدم له قدرا من المال ولكن لما اعتذر الرجل لفقره عزله فى الحال
وكتب اليه الآتى :

ووليننا من بذل
نافية للعمل

عزلناك لما قلت ما
فهيلا علمت ان ما

وتمادى الشيخ مصطفى السلاوى فى الظلم وتناول الرشوة وجمع الأموال بغير الطريق الشرعى حتى سجنه سمو محمد سعيد باشا والى مصر لما قدم الى السودان فى شهر يناير سنة ١٨٥٨ م بسبب عزله الأستاذ العلامة الشيخ عثمان عربى قاضى مديرية كردفان بغير حق ومن أجل أخذ الرشوة - وقد قال فى ذلك أحد الشعراء مخاطبا الشيخ عثمان المذكور .

أعاديك ياذا الفضل غابت شمسهم
وقد بقى الشيخ مصطفى السلاوى فى سجن طره بالقاهرة زمنا طويلا ثم أفرج عنه وعاد الى السودان بعيدا عن القضاء ثم أسرى فى واقعة سقوط الخرطوم فى سنة ١٨٨٥ م وتوفى سنة ١٨٨٧ م تاركا ما جمعه من الثروة الطائلة التى لم تنفقه ولن تشفع له فى الآخرة - وقد مات عقيما لم يرزق بولد وسوف يحاسب على ما ارتكبه فى يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون ان صح ما حفظه التاريخ بين دفتيه بصدده - هذا ما وجدناه بالمراجع التى رجعنا اليها عن هذا القاضى ولكن يجب أن لا ننسى ماقاله الشاعر الذى قال :

لا بد فيه من قال ومن قىلا
تتلى اذا رتل القرآن ترتيلا
اثما وزورا وبهتانا وتضليلا
فكيف فينا اذا قيل ماقيلا

والله لو كان بين الناس جبريلا
قالوا فى الله اضعافا مضاعفة
قالوا بل له ابن وصاحبة
انظر كلامهم فى الله خالقهم

٦ - الشيخ محمد خوجلى :

(٦) ثم أسند منصب قاضى عموم السودان الى المواطن العلامة الشيخ محمد خوجلى حثيك وهو من قبيلة المحس وكان ذلك فى سنة ١٨٥٨ وكان عالما ورعا تقيا وبقي فى منصبه المذكور الى انقضاء عهد الحكومة اذ قتل يوم سقوط الخرطوم فى عام ١٨٨٥ رحمه الله .

٧ - السيد أحمد الأزهرى :

وفى عام ١٨٨٢ قد رأت الحكومة المذكورة فصل غرب السودان قضائيا عن شرقه فعينت العلامة المغفور له السيد أحمد الأزهرى قاضيا عاما لغرب السودان

وكم كان الأسف بالغاً إذ لم تمض على ذلك مدة حتى اختاره الله الى جواره قبل أن يمارس عمله رسمياً فكان الذين عزموا على تهنته هم الذين عزموا على تأيينه . قال نعوم بك شقير في كتابه (تاريخ السودان) « وكان سعيد باشا قد أرسل بعد واقعة الأبيض الى عبد القادر باشا يعلمه بالنصر ويسأله المدد فأرسل اليه عبد القادر باشا الأمير الاني على بك لطفى المشهور بأبى كوكه على أورطتين من العساكر و ٧٥٠ رجلاً من الباشيزق فقتلواهم الأمير رحمه في مكان يدعى (كورود جفون) مسيرة يوم من بارا وكانوا عطاشاً فقتل منهم ما ينيف على الألف رجل وغنم بنادقهم وذخائرهم وكان في جملة القتلى الأستاذ السيد احمد الأزهرى ابن الولي اسماعيل الكردفاني المشهور الذي صحبهم على أن يكون شيخ الاسلام وقاضى عموم غرب السودان » اهـ هذا وقد ولد السيد أحمد الأزهرى بمدينة الأبيض عاصمة مديرية كردفان سنة ١٨٢١ م وهو سليل الشيخ اسماعيل الولي الشهير بالسودان وحفظ القرآن الكريم بمسجد والده بالأبيض وتلقى علومه الأولية على بعض علماء كردفان ومن ثم خف للأزهر المعمور بمصر لطلب العلم الشريف فانتظم في سلك طلبته وأظهر نبوغاً نادراً واستعداداً عجباً للعلم والمعرفة وبعد اثني عشر عاماً بين جدران الأزهر برز في العلوم العقلية والنقلية وأصبح من فحول العلماء العاملين والأئمة المجتهدين وعين مدرساً ممتازاً بالأزهر فكان مرجع العلماء والطلبة في مصر في المسائل العلمية والنصوص الشرعية وفي سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٣ م) عاد السيد أحمد الى وطنه السودان وهناك بالأبيض عقد حلقات العلم وكان له في ذلك صولات وجولات فقصده الطلبة من مختلف الجهات فرحب بهم وتعهد بتربيتهم العقلية والجسمية - ثم عينته الحكومة شيخاً للإسلام وقاضياً لقضاة غرب السودان ولكنه كما ذكرنا سابقاً فانه قد توفي لرحمة مولاه قبل أن يمارس عمله رسمياً - والخلاصة ان الأستاذ قد كان في حد ذاته فطرياً ذكياً وفي شبابه عالماً مالِكياً وفي كهولته فيلسوفاً اسلامياً وفي شيخوخته حكيماً ربانياً يعمل لنهضة وطنه ومواطنيه في الدين والدنيا من حيث لا يطلب لنفسه الا الحياة الأخرى واشتغل بالتأليف فوضع عدة كتب لم تطبع ثم ضاعت كلها في الثورة المهدية ومنها كتابه « خاتمة الأزهرية » في النحو وقد وضعه عندما نال الشهادة العالمية من الأزهر الشريف ومنها نصيحته المشهورة واسمها (النصيحة العامة لأهل السودان عن مخالفة الحكام والخروج عن طاعة الامام) وقد نشر نعوم بك شقير هذه النصيحة بحذافيرها بكتابة (تاريخ السودان) وله قصائد

عديدة لم يبق منها الا ما حفظه أبناؤه وتلاميذه وقد أطلعت على قصيدة له غراء
أنشدها سنة ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م) في تقرّيط كتاب « مشارق شمس الأنوار » مؤلفه
والده الولي العارف بالله سيدى الشيخ اسماعيل بن عبد الله جاء فى مطلعها :
أي مبتغى حوز الهداية والتقى فدونك هذا الدر والسند الأقوى

ومن شعره قصيدته التى مدح بها والده فى سنة ١٢٥٧هـ الموافق سنة ١٨٤٢م
أى قبل ذهابه للأزهر بقليل . وقد جاء فى مطلعها :

أدر ذكر اسماعيل بين المحافل ولو هازلا وأضرب به قلب غافل
الى أن قال :

ولست أبالى من تعنت بعضهم	ولو كان قس منهم وابن وائل
فبحرى طويل حيث صرعت وزنه	بثانى ضروب من فعول متاعل
فها ابن اسماعيل أحمد مادجا	ذخيرته فى كل ماض وقابل
يروم بها منه الرضاء لنفسه	واخوته أهل الوفاق الكوامل
خليفته المكى فهو محمد	كذا مصطفى البكرى مع كل واصل
وكل محب جاء ينصر حزبه	من الأقربا أو من شئت القبائل
وأنصاره من بادروا لوصاله	ومهديه من حاز قمع المحاول
وأصحابه أهل الشهود الذين لا	يرى مثلهم فى الأرض من متناول
فانهم عين الدليل بأنه	مرب بارشاد وبغية سائل
رضاء الإله قد يحف جنابه	وينقذنى من سوء خبث الرذائل
صلاتى وتسليمى على أشرف الورى	محمد من لى اليوم أعظم كافل
وأصحابه والآل ما قال قائل	أدر ذكر اسماعيل بين المحافل

وفى سنة ١٨٨٢م توفى السيد أحمد الأزهرى فى طريقه من الخرطوم الى الأبيض
رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وأغدق عليه سحاب رحمة .

اختصاص قاضى عموم السودان :

وكان اختصاص قاضى عموم السودان ترشيح القضاة والمرور عليهم بالمديريات
والمحافظات بعد تعيينهم والتفتيش على أعمالهم وإرشادهم الى ما يجعل أعمالهم
صحيحة موافقة للنصوص الشرعية - ومن اختصاصه أيضا رئاسة المحكمة العليا

بالخرطوم المعروفة بمجلس استئناف السودان - هذا - ولا بد من أن نذكر هنا أنه قد كان للأستاذ أحمد السلاوى المذكور سابقا الفضل الأكبر في تأسيس المحاكم الشرعية في العهد المذكور لأنه قد شمر عن ساعد الجد وتحمل مشاق السفر وطاف في أنحاء السودان واجتمع بعلماء البلاد فعل كل ذلك ووجد فيه ما وجد من العناء والتعب وتحمل سفرات طويلة مضية على ظهور الابل نعم اجتمع بكثير من علماء السودان في بلادهم وجادلهم وناقشهم في المسائل العلمية لكي يقف على حقيقة معلوماتهم فوجد منهم علماء لهم الامام التام بعلم الفقه على مذهب الامام مالك والنحو والصرف والمعاني والبديع والتوحيد والتفسير والميراث وغير ذلك وقد أظهر كثير منهم للقاضى المذكور نجاحا ظاهرا وتفوقا باهرا الأمر الذى جعله يشهد لهم بغزارة التحصيل ورشح بعضهم لقضاء المديريات والمحافظات وفوض للقاضى منهم في انتخاب الكتاب لمحكمته

جاء بكتاب « السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية » مؤلفه الأستاذ عبد الله حسين المصرى المحامى

« وسواء كان القاضى مصريا أم سودانيا فقد كان يختاره قاضى عموم السودان ويعينه سعادة حكمدار عموم السودان اما قاضى عموم السودان ومفتى مجلس استئناف السودان وشيخ العلماء فكانوا يعينون بأمر خديوى مصر » .

الفصل الرابع

في

وظيفة الافتاء

لما انتشرت الدعوة الاسلامية في السودان وأصبح السكان في حاجة الى معرفة الحلال والحرام انتشر العلم في هذه البلاد - والفضل في ذلك يرجع الى أولئك العلماء الذين هاجروا من مصر الى السودان والى أولئك السودانيين الذين سافروا الى الأزهر الشريف بمصر لطلب العلم ولم يكتف أهالي السودان بالرجوع في ذلك الى العلماء المقيمين معهم بل في كثير من الأحوال رجعوا الى علماء مصر - ففي القرن العاشر الهجري رجع الأهليون فيما يعرض عليهم من الحوادث العلمية الى كثير من رجال الأزهر نخص بالذكر شيخ الاسلام على الأجهوري رضى الله عنه - وفي أواخر القرن الثاني عشر الهجري كان لفتاوى الشيخ عليش أعظم الأثر الديني في السودان فقد كان عليه رحمة الله مرجع الشعب والحكومة في الاستفتاء - والشيخ عليش رحمه الله كما جاء بترجمته في مؤلفه (فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الامام مالك) - « هو القطب الكبير والعلم المنير أوجد العلماء العاملين وخاتمة الفضلاء المحققين وارث علوم سيد قريش الأستاذ العلامة أبو عبد الله الشيخ محمد ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد الملقب « بعليش » وجاء أيضا بترجمته المذكورة ان الشيخ عليش تقلد رضى الله عنه مشيخة السادة المالكية ووظيفة الافتاء بالديار المصرية في شهر شوال المبارك سنة تسعة وتسعين ومائتين وألف هجرية - ثم جاء بالترجمة المشار اليها أن العلامة الشيخ عليش توفي بعد آذان المغرب من ليلة الأحد التاسع من ذي الحجة الحرام الذي هو عام تسعة وتسعين بعد مائتين وألف « ١٨٨٢ م)

وقد جئنا بهذه النبذة البسيطة من تاريخ حياة هذا الأستاذ الجليل للاتصال القوى المتين بينه وبين أهل عصره من سكان سوداننا كما ذكرنا ذلك سابقا وها هو

أحد سكان مدينة بربر بالمديرية الشمالية بالسودان يوجه الى الشيخ عlish هذا الاستفتاء^١ ويرجو التكرم بالفتوى

الاستفتاء

ما قولكم فى مسجد أحدث فى مدينة بربر وفيها جامع عتيق يضيق عن المصلين فى بعض الأوقات لكثرة الواردين عليها للتجارة ويصلون فى طرق متصلة به فهل تصح فى الجديد لضيق العتيق وهل اذا حكم حاكم شرعى يرى صحتها فيه يرفع حكمه الخلاف وتصح فيه على مذهب الامام مالك رحمة الله تعالى عليه - أفيدوا الجواب؟

الفتوى

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله - ضيق العتيق يصح صلاتها فى الجديد مع صلاتها فى العتيق بشرط عدم امكان توسعة العتيق لمجاورته جيلا أو بحرا أو تادية توسعته لتخليط الصلاة لأتباعه جدا وحكم الحاكم لا يدخل فى العبادات استقلالا على المعتمد - فلم يبق وجه لصحتها فى الجديد مع صلاتها فى العتيق الا ما افتى به الناصر القاضى السلطان الغورى حينما أحدث جامع بمصر القاهرة وهو انه يعلق عتيق رقيق أو صدقه على معين على صحتها فى الجديد مع صلاتها فى العتيق وبعد صلاتها فى الجديد يرفع العتيق المعلق عتقه عليها أو المعين للصدقة عليه لقاض حنفى يرى صحتها فى الجديد مع العتيق بلا شرط فيحكم بلزوم العتيق أو الصدقة المعلق على صحتها فيفسرى حكمه لصحتها فتصير متفقا عليها لرفع حكمه الخلاف، وتصح الجمعة المتقدمة على حكمه والمتأخرة عنه فى الجديد مع صلاتها فى العتيق - ولا نص فى مذهبنا فيمن يعتبر الضيق عنه واختلف الشافعية فيه على أربعة أوجه والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم» اهـ^٢

١ - الشيخ أحمد البقلى :

هذا ولما كان لا بد فى كل حكومة اسلامية منظمة من وجود عالم ينسبده الحاكم ليستفتى فى المسائل الحالية حسب المعروف فى الكتب الشرعية فقد أنشأت

(١) بالبحث قد اتضح لى وانا ببربر فى سنة ١٩٥٣ أن الذى كتب الاستفتاء المذكور هو المرحوم السيد محمود على الضوى سر تجار بربر سابقا

(٢) الجزء الاول من كتاب فتح العلى المالك فى الفتوى على مذهب الامام مالك للعلامة الشيخ عlish

حكومة الفتاح المصرى فى السودان وظيفة المفتى واسندتها الى العلامة الشيخ أحمد السلاوى فكان مفتيا للمالكية بالسودان وفى نفس الوقت قد تم تعيين حضرة السيد أحمد البقلى مفتيا للشافعية وقد جاء السيد البقلى المذكور الى السودان مع الجيش الفاتح فى سنة ١٨٢١ م ثم رجع الى وطنه مصر فى سنة ١٨٢٥ م لعدم وجود شافعية بالسودان .

٢ - الأستاذ السليدى :

ثم عين الأستاذ الشيخ محمد السليدى فى عام ١٢٤١ هـ الموافق سنة ١٨٢٥ م مفتيا للسودان وكان عالما عاملا وقد جاء ذكر وفاته بكتاب تاريخ الزبير ود ضوه حيث قال المؤلف « وفى رابع شوال من تلك السنة (١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م) توفى العلامة سيدى محمد البليدى »^١ .

٣ - الشيخ ابراهيم عبدالدافع :

ثم أسند هذا المنصب الى الأستاذ الجليل الشيخ ابراهيم عبد الدافع وكان عالما من علماء الاسلام المعروفين - ومن أدباء وشعراء الشرق المشهورين - وكتابه فى تاريخ الفونج أشهر من ان يذكر وله غير ذلك الكثير مما يشهد له بالعلم والأدب والشعر - وها هما بيتان من شعره فى سنة ١٨٠٩ م :

دع العين تبكى دهرها بتوجد على فيض بحر كان بالعلم مزبدا
هو الحبر نجل الحبر ضيف هنا لقد حاز فخرا فى الأنام وسؤددا

وهما من قصيدة له فى رثاء العالم العلامة الشيخ محمد نور ابن الفقيه ضيف الله المتوفى سنة ١٢٢٤ هـ ١٨٠٩ م صاحب كتاب « طبقات ود ضيف الله »

هذا وقد شاء الله الذى لا راد لقضائه أن يحكم سمو محمد سعيد باشا فى سنة ١٨٥٨ م بالسجن على الشيخ ابراهيم المذكور فى شىء لا ذنب ولا جريمة له فيه وبيان ذلك أن الشيخ مصطفى أحمد السلاوى الذى كان قاضيا لقضاة السودان فى ذلك العهد

(١) جاء بتاريخ الشيخ الزبير ود ضوه ان الاسم « البليدى » بالياء وجاء بمذكرات الأستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان « السليدى » بالسين .

قد أراد أن يعزل أحد القضاة ويولي غيره في نظير أخذ الرشوة من الثاني - ولذلك
 الشيخ مصطفى فقد احتال في هذا الأمر بخيلة عجيبة إذ أنه كتب إلى الشيخ إبراهيم
 بصفته مفتي السودان كتب إليه استفتاء مضمونه هل يليق للقضاء رجل يكثر من
 قيام الليل وتلاوة القرآن إلى درجة يجيء إلى المحكمة في الصباح منهوك القوى يشاوره النعاس
 حتى لا يتمكن من تمييز الخصوم وأقوالهم والشهود وشهادتهم ؟ والشيخ السلاوي
 يقصد بذلك القاضي الذي يريد أن يعزله ليتمكن من عزله اعتمادا على القوى ليعين
 القاضي الثاني الذي أخذ منه الرشوة والشيخ إبراهيم لا يعلم بذلك وقد أفتى بعدم
 لياقة الرجل الذي يساوره النعاس في المحكمة بالطريقة التي وصفها المستفتي للقضاء
 وبذلك فقد تمكن الشيخ السلاوي من عزل القاضي وولي الثاني مكانه بعد أن قبض
 من الثاني الرشوة المتفق عليها وقد رفع القاضي الأول أمره إلى سمو محمد سعيد
 باشا الذي حضر إذ ذاك إلى الخرطوم في مأمورية رسمية فلم يعجب الباشا ذلك وفي
 الحال أصدر أمره بسجن قاضي القضاة والمفتي في سجن طرة بالقاهرة وقد جاء هذا
 بكتاب « النداء في دفع الاقتراء » للاستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان وهناك
 في سجن طرة أنشد الأستاذ الشيخ إبراهيم عبد الدافع استغاثته المشهورة المحفوظة
 لدى معظم سكان السودان وقد جاء في مطلعها :

حمدا به تفرج الهموم

نحمدك اللهم يا قيوم

إلى أن قال :

يقدمكم الياس ثم الخضر
 مثل الذي كان إلى خزاعة
 جميعنا ونيل كل مأرب
 والحاسدون جمعهم يتصدع
 والأتيا والعرش والأفلاك
 صلى عليه الله مادام المدا
 ما غرد القمرى في الأسحار
 لدى الصباح ثم في العشية
 وزالت الهموم والأنكاد

ويا عباد الله جمعا أحضروا
 قوموا بنصر عاجل بالساعة
 لكي نفوز بالمنى والمطلب
 وشمطنا بأهلنا يجتمع
 بجاه كل الرسل والأملاك
 وجاه ختم المرسلين أحمدا
 وآله وصحبه الأخيار
 وما دعى داع بصدق النية
 والحمد لله وفي المراد

ثم ظهر أنه لا ذنب للشيخ إبراهيم في تلك الجريمة فصدر العفو عنه وخرج

من السجن وعاد الى وطنه السودان بعيداً عن الافتاء لشيخوخته وتوفي الى رحمة
مولاه في سنة ١٨٤٤ م ودفن في جنوب حلفاية الملوك من أعمال مركز الخرطوم
البحري بمديرية الخرطوم - رحمه الله .

انشاء وظيفة المفتي في مديريات السودان :

وقد سبق أن رأيت الحكومة لأسباب كثيرة انه لا يمكن بحال من الأحوال
الاكتفاء بمفتي واحد في السودان يقيم في الخرطوم - زد على ذلك انه قد كان النظام
المعمول به في القطر السوداني في وقت من الاوقات ان كل مديرية فيه مستقلة عن
الأخرى ترجع في نظامها وأحكامها الى مصر رأساً - لذلك فانه قد كان - يرجع
الشعب والحكومة في المديريات في الاستفتاء الى مفتي المالكية في مصر - وكان
المعمول به انه اذا لم يقبل المحكوم عليه بحكم صدر من أحد قضاة المديريات أو
الحافظات في القضايا الكبرى الهامة فان أوراق القضية ترسل الى مفتي المالكية
بالديار المصرية للاطلاع عليها فاذا رأى المفتي صحة الحكم وافق عليه واذا رأى عدم
صحته أشار الى ذلك وأعاد أوراق القضية الى محكمتها لاعادة النظر فيها من جديد -
ويجب هنا إيقاف تنفيذ الحكم حتي يصل الرد من المفتي - ولصعوبة المواصلات
ولبعد طريق مصر وكثرة المشاق برا وبحرا فانه لا يصل الرد من مصر الا بعد مضي أربعة
أو خمسة أشهر فتتج من ذلك تأخير في الأعمال القضائية وتعطيل في تنفيذ الأحكام
وهذا فيه مافيه من الضرر الشديد على المتخاصمين فرأت الحكومة انه لا بد من
تذليل هذه الصعوبات فجعلت مفتيا لكل مديرية في السودان ويسمى أيضا مفتي
المحكمة الشرعية وبذلك فقد أسند هذا المنصب في المديريات الى كثير من علماء البلاد.

أسماء المفتيين :

وانه الآن يعسر علينا بيان عددهم وذكر أسمائهم وقد حفظ الناس أسماء من
كانوا في مناصبهم لحين سقوط الحكومة ومنهم الأستاذ الشيخ اسماعيل عبد القادر
المشهور باسماعيل المفتي جد كاتب هذه السطور فقد كان مفتيا لمديرية كردفان وهو
من خريجي الأزهر الشريف وسنذكر نبذة عن تاريخ حياته أثناء الكلام عن القضاة
في حكومة المهدي بهذا الكتاب ومنهم الأستاذ الشيخ عبد الحي الطرابلسي فقد كان
مفتيا لمديرية بربر والأستاذ الشيخ عمر حامد البديري فقد كان مفتيا لمديرية دنقلا

والأستاذ الشيخ زروق ادريس الحلقى فقد كان مفتيا لمديرية التاكا - كسلا -
والأستاذ السيد أحمد الشنقيطى فقد كان مفتيا لمحافظة سواكن وهكذا فى باقى
مديريات السودان وقد أطلعت على قصيدة للاخير يتوسل بها جاء فى بعض أبياتها :
وبليلة الاسرا وما أودعته من سرها بذهابه واياه
وبما احتوى الصدر الشريف عليه من سربه خصصته وعلايه
متوسلا بجنابه السامى فكم يعطى المنى متوسل بجنابه
بجلال وجهك ربنا وجماله سؤلى لك الفردوس جد برحابه

اختصاص مفتى المديرية :

وكان اختصاص مفتى المديرية افتاء أهالى مديريته فى العبادات والمعاملات وغير ذلك من أمور الدين وكان مدير المديرية لا يقدم على عمل يتعلق بالاسلام والمسلمين الا اذا اتصل بالمفتى وتحصل على فتوى منه .
كما كان من اختصاصه النظر بطريقة الاستئناف فى الأحكام الصادرة من قضاة مديريته متى لم يقبل بها المحكوم عليهم وتلك الأحكام هى التى كانت ترسل الى مفتى المالكية بمصر قبل انشاء وظيفة مفتى المديرية فلما تم انشاء هذه الوظيفة جعل من اختصاص مفتى المديرية نظر ما كان يحال الى مفتى المالكية .

الفصل الخامس

في

القضاء في المجالس المحلية

مجلس الأحكام من ضروب الإصلاح التي تمت في مصر في عهد محمد علي باشا - وكان المجلس المذكور مشكلا من أصحاب الدولة ومن اختصاصه النظر في شئون بلاد القطر المصري والفصل فيها فصلا نهائيا ومراجعة بعض أحكام المجالس الادارية اذا رفع بشأنها تظلم

وكان مقر المجلس المذكور القاهرة عاصمة القطر المصري ولما تولى سعيد باشا في سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤ م) أنشأ في مصر محاكم نظامية تعرف في ذلك العهد بالمجالس المحلية وذلك يعتبر عهد القضاء القانوني في الديار المصرية . وفي عهد اسماعيل دخلت المجالس المذكورة في أفق من الإصلاح فبعد أن تم النقص البارز في شتى وجوها تم لمصر الاستقلال القضائي والاستقلال الاداري اذ ذاك بمقتضى فرمان الخديوية المصرية الصادر في ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م) جعل من اختصاص مجلس الأحكام اعادة النظر في أحكام مجالس الاستئناف في الدعاوى التي تتجاوز قيمتها ٢٥٠٠ قرش وكانت القوانين التي جرى تطبيقها في ذلك الحين أمام المجالس المذكورة متعددة فاتخذ بعضها الأحكام الشرعية والبعض الآخر كان يفصل فيها بمقتضى القانونين العثماني والفرنسي في الشئون التجارية ويقضى البعض الآخر فيما يرفع اليه من خصومات بموجب المنشورات واللوائح والتعليمات التي كانت تصدر تبعا لأسبابها وعللها البواعث عليها مما يدل على ان تشريعا خاصا للبلاد في ذلك الحين لم يكن قائما حتى يمكن الرجوع اليه في تطبيق الوقائع والحوادث كأساس دائم وقاعدة مطردة فقد كانت المنشورات تتلو المنشورات بين اثبات وتعديل بالزيادة والنقص على هدى ما كان يراه مجلس الأحكام القديم ثم المجلس المخصوص الذي حل محله في ديوان الحقانية الذي تلقى عنهما ذلك الاختصاص فيما بعد ^١

(١) انظر مقال الاستاذ عباس طه المحامى الشرعى بالجزء الخامس من مجلة نور

هذا وكان النظام المعمول به أولا في حكومة الفتاح التركي المصرى بالسودان أن ترسل القضايا الهامة لمجلس الأحكام بمصر للنظر من حيث التأييد وعدمه ولبعد طريق مصر فقد رأت الحكومة انه لا بد من تشكيل مجالس في السودان تقوم بالعمل المذكور .

تأسيس المجالس المحلية :

وفي سنة ١٢٦٦ هـ الموافق سنة ١٨٥٠ م أسس رستم باشا حاكم عام السودان المجالس المحلية في مديريات السودان للحكم بين الناس على طريقة المجالس المصرية واختارت الحكومة لهذه المجالس عددا من عمد وأعيان وتجار البلاد ومنحتهم سلطة القضاء وأمرتهم أن يحكموا بين الرعية بعرف البلاد وتقاليده وعادات السكان في الدعاوى المدنية والجنائية وفي كل قضية تعرض عليهم حتى ولو كانت في الموارث والوصية التي تتصل بروح الشريعة الاسلامية السمحة .

كما أنشأت الحكومة في الخرطوم المجلس المحلى للاستئناف يتولى فيه كبار التجار والأعيان النظر بطريق الاستئناف في الأحكام الصادرة من المجالس المتقدمة في الذكر والقرارات التي يصدرها هذا المجلس بالتصديق على الأحكام أو إبطالها لا تقبل الطعن بوجه من الوجوه وتكون واجبة التنفيذ اللهم الا في بعض القضايا الهامة جدا فانه يجوز الطعن في أحكامه أمام مجلس الأحكام بمصر^٢

مفتى مجلس الاستئناف المحلى :

وجعلت الحكومة مفتيا خاصا للمجلس المذكور ومهام هذا المفتى أن يرجع اليه رجال المجلس فيما لديهم من أحكام اذا رأى هؤلاء الرجال ضرورة الرجوع اليه في بعض المسائل التي حاولوا العمل فيها بالشريعة الاسلامية مسaire للرأى العام وقد كان من النادر جدا الرجوع الى المفتى المذكور لعدم حاجة المجلس الى النصوص الشرعية لأنه لم يتخذ الأحكام الشرعية قاعدة له في قضاياه بل هو كما قلنا يقضى

(١) جاء بكتاب التوقيعات الالهامية مؤلفه محمد مختار باشا انه في سنة ١٢٦٦ هـ الموافقة عام ١٨٥٠ تعين رستم بك حكامدارا للسودان وهو الذى رتب مجلس الخرطوم واستحضر له أعضاء ورئسا من مصر

(٢) مذكرات الاستاذ الشيخ محمود القبانى .

بمقتضى العادة والعرف وآخر من أسند اليه منصب الافتاء فى مجلس الاستئناف المحلى المشار اليه هو فضيلة الأستاذ الشيخ موسى محمد الفتيحابى وكان باشكاتب هذا المجلس الشيخ الفضل ابراهيم ومن أعضائه الشيخ أبو بكر الجركوك وادريس بك النور وذلك فى آخر عهد الحكومة •

مفتى المجلس المحلى للمديرية :

وقد جعلت الحكومة أيضا مفتيا لمجلس كل مديرية من مديريات السودان يرجع اليه المجلس عند الحاجة الى معرفة النص الشرعى وقال أن يحتاج المجلس الى نص شرعى اذ الحكم فيه بالعرف فيما ينص عليه فى الشرع وما لم ينص عليه .

تنفيذ أحكام المجلس :

ومدير المديرية هو المنوط به تنفيذ أحكام المجالس المتقدم ذكرها فمتى وصل اليه حكم منها وجب عليه أن يتخذ كل الاجراءات التى يبيح القانون استعمالها فى تنفيذ الحكم فاذا ما طل أو امتنع أو حصل اهمال منه فى التنفيذ فيجب أن يبلغ المجلس ذلك الى الحكومة العليا ولربما يكون هذا العمل داعيا الى عزل المدير .

ضعف المجالس :

ومما يؤسف له أن المجالس المذكورة لم تخط فى منهاج الإصلاح ولم تؤد وظيفتها الى السكان ولم تحقق رغبات الأهلىين بأمانة وانصاف ولم تشعر البلاد فى عهدها بقوة حيويتها ورفعة شأنها وعزتها ومنعتها لأنها لم تكن كقيلة بانمائها وأخذها بأفضل المثل وأنبى الطرائق لأن الرشوة قد لعبت دورها بين جدرانها وكانت فوضى فى عملها وعمالها - وكانت الفوضى الضاربة من أقوى البواعث على العبث بالحقوق وضياع الثقة فى المعاملات واضطراب الأحوال فنتج عن ذلك فساد اجتماعى كبير ظهرت آثاره فى تدهور الأخلاق وانحطاطها وفى التلصص والسلب وارتكاب

الجنائيات وهذا لم يعرف في البلاد من قبل وبذلك فقد انعكست الآية وعمت البلوى وأصبح المرء يخشى على نفسه وولده وماله في كل وقت والسبب في ذلك سوء الاختيار في انتخاب أعضاء المجالس المذكورة وما يتمتع به أعضاؤها ورؤساؤها من الجهل التام والخيانة وعدم الاخلاص في العمل جاء في كتاب « السودان بين يدي غردون وكتشنر » الجزء الأول لمؤلفه ابراهيم فوزى باشا « وفي مدة حكم اسماعيل أيوب باشا اختلفت الأنظمة التي كانت تسير عليها المجالس التي أسست في سنة ١٢٦٦ وتلاعب بها حيث جعل كل أعضائها من رجال السودان الجهلاء الذين لا يعرفون غير تجارة الصمغ والمنسوجات وعهدت الرئاسة الى رجال لا يفقهون كلمة من الكلمات التي تتركب منها جمل القانون وفي أكثر الأوقات يكونون أميين .

والقضايا لا يفصل فيها مع طول المدة فيظل الخصمان يتناظران بالرشوة حيث يحرص المجلس ويشدد على الخصم في الاستنطاق فيحذو حذوه خصمه ويقدم المال فيقلب التشديد على الآخر وهكذا حتى يملا الاتفاق فيتصالحان » اهـ .

✓ وأخيرا لما وصلت المجالس المذكورة الى نهاية الضعف وعجزت عن اداء مهمتها تمام العجز واختلف نظامها وتوازنها وشاع أمر ظلمها في عرض البلاد وطولها وظهر خطرهما على العباد والبلاد وصار كل واحد من السكان يرغى ويزيد ويرق ويرعد لشدة ما أصابه من الظلم - حاول ولادة الأمور في مصر تدارك الأمر وانقاذ ما يمكن انقاذه - فصدر الأمر العالي لآخر الولاية في السودان وهو الجنرال غردون ان يبذل المهمة في اصلاح الأمر بقدر المستطاع فشرع غردون وهو في طريقه من مصر الى الخرطوم في اعادة نظام المجالس المشار اليها بطريقة تكفل لها النجاح فأنشأ مجلسا لمديرية بربر في عام ١٨٨٤ م واختار له عددا من العمدة .

قال نعيم بك شقير في مؤلفه (تاريخ السودان) « قال حسين باشا خليفة مدير بربر وعند وصول غردون الى بربر عقد مجلسا من العمدة والأعيان وألقى عليهم خطبا أعاد فيه ما جاء في رسالته البرقية الى وقال ان الجنب العالي ترك السودان لأهله وإننى قادم للسودان بقصد ارجاع العساكر الى مصر ليس الا ثم اختار ١٢ عمدة

وأمرهم أن يشكلوا مجلسا كل اثنين وخميس ويحكموا فيه بالشورى وأمرنى بأن لا أنفذ أمرا الا بعد اقرار المجلس عليه « - اهـ

وكذلك أنشأ الخيال غردون مجلسا بالخرطوم من أعيانها وتجارها وعمدتها وقد كانت النية معقودة على أن تعم هذه المجالس الجديدة مديريات السودان ولكن سقوط الخرطوم عام ١٨٨٥ حال دون ذلك فلم يتعد الأمر مديرتى بربر والخرطوم على انه لم تؤد المجالس الجديدة فى المديرتين المذكورتين مهمتهما كما يجب نحو السكان لأنها كانت فى أواخر عهد الحكومة وكان زمنها زمن ثورة وعدم استقرار وكانت البلاد اذ ذاك فوضى وكان الظلم مخيما عليها فمن أيز يأتى العدل اليها وقد ضرب بينه وبينها بسور من الاستبداد .



غردون باشا

هذا ولا بد من الاشارة هنا الى انه وان كانت المجالس المتقدمة فى الذكر تقوم بنظر القضايا المذكورة وهى الأساس فى ذلك الا انه فى بعض الأحيان قد ينظر مدير المديرية بنفسه بعض القضايا الكلية كما انه يجوز احوالة بعض القضايا الى مصر لسماعها والفصل فيها على النظام المعمول به هناك وبالقانون الذى تسير عليه الجهات القضائية بمصر وأمثال هذه القضايا قد لا تزيد على أصابع اليد الواحدة فى كل عام

ن جميع أنحاء السودان وقد كان ذلك في أول الأمر اما في آخره فقد كان الحكم في
المجالس المذكورة - كذلك لا بد من الإشارة بأنني لما قرأت ما كتبت في هذا البحث
الى الأستاذ الشيخ محمود القباني المؤرخ أخبرني بأنه « يجوز الطعن في أحكام
مجلس الاستئناف بتقديم الطعن الى مجلس الأحكام واليه ترسل جميع أوراق
لمجلسين فيصدر حكمه نهائيا بعد فحص الأوراق والاطلاع على وجوه الطعن من
طاعن »



الفصل السادس

في

استئناف الاحكام

بعد أن تم الفتح التركي المصرى للسودان وأنشأت حكومته المحاكم شاعت عادة الاستئناف ورسخ في أذهان القوم ان كل من يرى نفسه مهضوم الجانب في الأحكام له حق التظلم أو طلب الانصاف من المراجع العليا حتى ان السعى في تقليل طلب الاستئناف قلما يلقي نجاحا ومما ساعد على ذلك عدم ضرب الرسوم في قضايا الاستئناف لأن المستأنف لا يكتفى الا بأن يمنح الفرصة لاعادة النظر في قضيته ولم يكتف الأهالي بالاستئناف أمام الجهات المسؤولة بالسودان بل يذهب كثير منهم الى مصر .

هذا وقد سبقت الإشارة الى انه قد كانت المحاكم الشرعية في هذه الحكومة تنقسم لى أربعة أقسام هى - المحكمة العليا - ومحاكم المديريات - ومحاكم المحافظات - ومحاكم الأقسام - وقد رأت الحكومة أنه يجوز استئناف كل حكم صدر من محاكم الأقسام أمام محكمة المديرية التابع لها ذلك القسم واستئناف الأحكام عادة يوقف تنفيذها حتى يتم النظر في القضية بطريق الاستئناف .

استئناف احكام محاكم الاقسام :

ومتى صدر الحكم من محكمة القسم فيجب على طالب الاستئناف أن يبادر بالذهاب الى محكمة المديرية وهناك يخبر القاضى بطلبه الاستئناف فيحدد القاضى يوما لنظر الدعوى - وفيه يحضر الخصمان وتسمع المحكمة أقوال الخصوم فاذا رأى القاضى صحة الحكم ولم يقدم المستأنف دفعا شرعيا قرر تأييد الحكم أما اذا رأى بطلان الحكم سار في الدعوى الى أن يفصل فيها بالمنهاج الشرعى وبعد انتهاء القضية من محكمة الاستئناف فان محكمة المديرية تخطر محكمة القسم بمضمون القرار الصادر منها للعمل بموجبه - هذه هى طريقة الاستئناف في أحكام محاكم الأقاليم - وهى كما يحصل في معظم محاكم العالم .

استئناف احكام محاكم المديريات والمحافظات :

اما الأحكام التى تصدرها محاكم المديريات والمحافظات فانها لا تقبل الطعن الا اذا قدم الطاعن سواء كان المحكوم عليه أو المحكوم له نصوصا شرعية تدل على عدم صحة الحكم^١ وبيان ذلك اما ان يكون المستأنف عالما بالنصوص الشرعية واما أن يرجع الى الراسخين فى العلم فيكتب له عالم النصوص ثم بعد ذلك يقدم المستأنف هذه النصوص الى القاضى الذى أصدر الحكم فاذا اقتنع القاضى أعاد النظر فى القضية اما اذا لم يقتنع للمستأنف أن يرفع النصوص الى مدير المديرية الذى يطلب فى الحال من القاضى حيثيات حكمه وأوراق القضية ثم يوقف تنفيذ الحكم ويرسل النصوص التى قدمها المستأنف مع أوراق القضية وحيثيات الحكم الى مفتى المالكية بمصر للنظر وبعد وصول الرد من المفتى يظهر جليا اما تأييد الحكم وصرف النظر عن النصوص التى قدمها المستأنف واما الموافقة على النصوص وعدم الموافقة على الحكم وفى الحالة الأخيرة فان الواجب على القاضى الذى سبق أن أصدر الحكم أن يعيد النظر فى القضية على ضوء ما جاء من المفتى .

وكان هذا قبل انشاء وظيفة مفتى المديرية وانشاء محكمة الاستئناف بالسودان « المحكمة العليا »

فلما تم انشاء وظيفة مفتى المديرية أصبح من اختصاصه نظر ما كان يحال الى المفتى بمصر فمضى رأى المفتى عدم مطابقة الحكم للنصوص الشرعية نظر القضية من جديد وأصدر فيها الحكم اللازم .

استئناف حكم مفتى المديرية :

وبعد أن يصدر المفتى الحكم فللمحكوم عليه أن يستأنف لدى محكمة الاستئناف بالخرطوم التى يرأسها قاضى عموم السودان والحكم الذى تصدره محكمة الاستئناف المذكورة « المحكمة العليا » لا يقبل الطعن بوجه من الوجوه بل هو واجب التنفيذ .

(١) مذكرات الاستاذ محمد عبد الرحيم

شروط الطعن في الاحكام :

سبق أن ذكرنا أن الطعن في أحكام محاكم المديريات والمحافظات غير منبول إلا اذا قدم الطاعن نصوصا شرعية وقلنا ان الطاعن اذا كان جاهلا بالنصوص فله أن يرجع الى عالم من العلماء ليكتب له النصوص ولقلة العلماء فقد يطوف المحكوم عليه بالبلاد ليجد عالما يكتب له النص المطلوب الذي يقدمه كوثيقة لها خطرهما في القضية. وكانت النصوص التي يكتبها العلماء لأرباب القضايا مقبولة عند القضاة وتجد منهم كل الاحترام خصوصا اذا كان العالم متورعا ويطلب الحكام الى العلماء كتابة النصوص للوصول الى معرفة صحة الحكم الذي يصدره القاضي متى عارض فيه المحكوم عليه وقد أطلعت أثناء أبحاثي على كتاب كتبه أحد أهالي دنقلا في سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) الى عالم من العلماء وها هو الكتاب بحرفه :

« الحمد لله وحده ومحمد رسوله — أتم السّلام من العبد العاصي الغريق في بحور المعاصي الخائف يوم يؤخذ بالنواصي — ذاك محبكم الفقير عيسى بن محمد من أهالي دنقلا الى حضرة من نجه ونرضاه — نذكره ولا ننساه وقلبنا متعلق برؤياه — فذلك صاحب لنا حقا المحب لنا صدقا نخص بذلك والدنا وأستاذنا الفقيه محمد صالح بن حمد العرقابي — كساه المولى سبحانه وتعالى حلة القبول والوقار بجاه صاحب السبع المثاني والقرآن العظيم وبعد مزيد السّلام عليكم وكثرة الأشواق اليكم وسبب جوابنا هذا اليكم ان بنتا لأخت لنا كانت بناحية أرقو بلد الملك طمبل وكانت متزوجة برجل محسى وذكر لها حين العقد عليها قدرا معلوما من المال ودفع لها منه شيئا والباقي على ذمته الى أن توفي — وقام أقارب المتوفى وأفكروا المبلغ الذي ذكره لها الزوج والزوجة المذكورة كانت في حماية الملك طمبل وأقارب المتوفى بجهة بعيدة بدار المحس وشكوا الى قاضي بلدهم لكي تحضر بين يدي قاضيهم »

وقد كتب القاضي المذكور الى الملك طمبل مرة بعد مرات وفي آخر انذار قال ان لم تحضر هي أو وكيلها في الموعد الذي عيناه لكم نحكم عليها مع ان الزوجة المذكورة ليست من أهالي ولايته .

فلما حضر هذا الجواب الى طرف الملك طمبل كتب الى الناضي وصفته انه قال في رسمه بأن الزوجة المذكورة أوكلته وهو أوكل حاج عزبي ولد زياد وبواجب

الشرعية يثبت ويفرق - ولأن وكالة الزوجة المذكورة للملك طمبل لم تثبت لا لفظ
الوكالة ولا التفويض ولأن وكالة الوكيل لا تجوز الا بما يليق .
والقاضي المذكور أقام لهم الدعوى بهذا الوجه المذكور وحكم بينهم بذلك -
وصفة لفظ الحكم المرسوم المختوم بختم القاضي المذكور وهو هذا :

- الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين -

اما بعد - لما كان يوم الخميس من ربيع الثاني سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) حضر
عندنا حقار بن عثمان قائما بحجة أولاد محمد ولد يعقوب مع أخته عالية -
وحضر أيضا خصمه حاج عربى ولد زياد قائما بحجة محمد بن يعقوب وجاره
بنت محمد شريف فطلب الحاج عربى المذكور تمام الصداق الذى أصدقها محمد
الرحوم على زوجته قدر المذكور المكتوب فى ظاهر الورقة .

وخصمه حقار أقر من صداق جاره ببقرة وخمسة ريالات وبوارتين من النخل
وحسب عقارا من تركة محمد حسابا كثيرا من المال قدره معلوم مكتوب فى ظاهر
الورقة فلما حققنا دعواه ونظرنا مضمونها فظهر لنا فى تفتيش الدعوى ضرر للأيتام
وأمر الأيتام متعلق بذمتنا فلذلك السبب أصلحنا بينهم على ان المال الذى فى يد
جاره وأولادها يكون لهم من البقرات والخدام الا الخادم الصغيرة تكون لولده
ابراهيم وما عدا من الثور الذى أقربه حاج عربى انه من تركة محمد وميزان وثلاثة
ريالات وفروة فتقسم بين أولاد محمد على كما أنزل الله - وأما غير ما ذكر من الذى
يدعيه حقار عنى جاره تحلف بأن لا شئ عندها من التركة وكذلك جاره ان طلبت من
قبل عاليه شيئا وانكرته فتحلف انها ما أخفت شيئا من تركة محمد - وقطعنا طلب
بعضهم فصار لا دعوى ولا حجة بينهم وانقطعت أسبابهم بالوجه الذى ذكرناه بحضرة
الشهود منهم الفقيه محمد بن أحمد ومحمد بن حسين ومحمد بن ادريس وغيرهم -
والفاصل بينهم برضاء كل من الفريقين القاضى فلان ابن فلان - انتهى -
ومن أصله نقلت ما رسمت من غير نقص ولا زيادة ونعرفكم بأنه يا والدنا وأستاذنا
فان بنت أختنا هذه ما رضيت بهذا الواقع من الصلح .

وحضرنا الى أفندينا قاسم أغا وأخبرناه بهذا الواقع وأخذ الحجة التى فيها
الحكم القاضى وسلمه لجناب المكرم محمد أغا لما توجه وسافر الى ناحية القبلى

وأمره بأن يحضر العلماء عندهم وعين له أحد علماء شندى وأفندينا محمد أغا أمر هذا العالم بتفتيش هذا الحكم فظهر له شيء كثير من أوجه الخطأ والخلل .

يا والدنا وأستاذنا ان هذه الدعوى تعلقنا بها وبقي الأمر على يد الحكام — ومطلوبنا الى عندهم أن تفتشوا جميع ما في الحكم المذكور من الخلل بالنص وعندهم زيادة على ما عندنا — ونرجو أن يحضر جوابكم اليها في دنقلا في أول شهر الله جماد آخر — ووعدنا مقطوع بالحضور عند جناب المكرم محمد أغا في اليوم العاشر من شهر جماد آخر — وانما نؤكد عليكم غاية التأكيد وفي همتكم ما يغنى عن التأكيد وبلغوا سلامنا على محبنا الفقيه الحسين وكافة من لديكم من الاخوان كثير السلام .

١٢٤٤ هـ في عشرين جماد أول « ١ هـ ٢ و

(١) من محفوظات الشيخ محمد محمد أحمد عمر حفيد مفتي دنقلا
(٢) عام ١٢٤٤ هـ يوافق سنة ١٨٢٨ م

الفصل السابع

في تنفيذ الأحكام

اما تنفيذ الأحكام في الحكومة المذكورة فانه من اختصاص القاضى الذى أصدر الحكم متى كان الحكم جزئيا كأحكام الجلد والحضانة والطاعة فان القاضى يأمر بتنفيذ أمثال هذه الأحكام البسيطة في قاعة الجلسة فيأمر بجلد المجرم ويسلم المحضون الى حاضنه ويسلم الزوجة الى زوجها - أما باقى الأحكام ماعدا الأعدام فيباشر تنفيذها الحاكم السياسى من غير حاجة للتصديق من جهة أخرى.

تنفيذ أحكام الأعدام :

أما أحكام الإعدام فلا يمكن تنفيذها الا بعد التصديق عليها من حكومة مصر بالقاهرة فمتى تم التصديق فان الحاكم السياسى يباشر تنفيذ الحكم ويأمر بذلك انه في اليوم المحدد للتنفيذ يؤتى بالمحكوم عليه بالأعدام ومعه جماعة المساجين في المحل المخصص للأعدام ويحضر الحاكم السياسى . ثم تقرأ الحيثيات ، الحكم جهرا على مرأى ومسمع من الحاضرين وبعد الفراغ من قراءة الحيثيات يسأل المحكوم عليه عما اذا كان يريد ان يوصى بشئ وهل له أو عليه بعض الديون وهل له رغبة في تناول طعام أو شربة ماء أو غير ذلك فاذا ذكر شيئا معقولا لا يعطل التنفيذ فانه يجاب الى طلبه وقل أن يطلب المحكوم عليه شيئا في تلك الساعة المشؤمة ثم بعد أن ينطق المحكوم عليه بالشهادتين ينفذ الحكم عليه علنا .

ولما كان الحديث ذا شجون ونحن نكتب عن تنفيذ الأحكام في العهد المتقدم في الذكر يجدر بنا ان نشير الى الفقرة الثانية من كتاب الحكومة المصرية الى رؤوف باشا عندما تم تعيينه واليا على السودان في ١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٩٧ هـ الموافق ٢٧ مارس ١٨٨٠ م

فقد جاء بالفقرة المذكورة التعليمات التى يجب العمل بها في تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم السودان .

وها هي الفقرة المشار إليها بنصها :

« الإدارة الملكية يلزم تنظيمها واجرائها على صورة ثلاثم أحوال تلك البلاد وما يختص بهذا القسم من المخابرات وما يتراءى لزوم تغييره وتبديله من المواد والنظامات ذات الأهمية وعزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المديرين ووكيل الحكمدار وما يتعلق بالإدارة الملكية والأحوال الداخلية مما شأنه استحصال أوامرنا عن جميع ماذكرنا من هذه الأنواع فينبغى أن تكون المخابرة مع نظارة الداخلية وأما ما يتعلق بالأمور القضائية سواء كانت شرعية أو نظامية تجرونها على قواعده المتبعة والحالة هذه - أما ما يختص بهذا القسم من المخابرات أو ما ترونها من الإصلاحات يجب أولا المخابرة عنه مع نظارة الحقانية •

ثم ان الرخصة التي كانت ممنوحة لأسلافكم بتنفيذ ما يصدر من الأحكام شرعية كانت أو سياسية في المواد القضائية الحقوقية والجنائية قد أبقيناها لعهدتكم أيضا ماعدا أحكام القصاص الواجب استحصال أوامرنا عنها « ١ هـ

كتاب قاضي محافظة سواكن :

ويظهر من ذلك انه اذا حكمت المحكمة على أحد بالقصاص فيجب عليها أن تكتب بذلك الى مدير المديرية الذي يجب عليه أن يكتب الى حكمدار السودان وهذا الأخير بدوره يبادر بالكتابة الى حكومة مصر للتصديق وقد اطلعت على جواب في هذا الامدد كتبه قاضي محافظة سواكن في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق سنة ١٨٦٨ م الى محافظ سواكن وها هي صورته :

محافظ سواكن عزتو أفندم

فهم ما توضيح بخطاب سعادتكم شرحا على هذا فبناء عليه قد جرى التحقيق في هذه القضية طرفنا وحاصل ماجرى بالمحكمة لدينا وهو أن على باكرار بن رحمه ابن حجي المذكور ومن عربان بدنه الشافعب وعلى بخيت وبريت وهما أبناء آدم ابن موسى وعيسى بن كسيران وآدم بن موسى من عربان الحمداب هم المتهمون بقتل ولد على باكرار المذكور قد حضروا بمجلس الشرع وبعد حضورهم أدعى على باكرار المذكور بأن خمسة أشخاص عقبوا ابنه القاصر الرباعي القامة المسمى حسن فهم أى الخمسة منهم هؤلاء الثلاثة ومحمد كير الغائب وحواء بنت كير الغائبة زاعمين انه قتل ابن أخيهم وأنه لما سئل ابنه عن قتل ولدهم فأنكر ولدهم ذلك فطلب منهم حالة الأمر

الى الحكومة والشرطة فلم يرضوا بذلك والحال بحضرة جبر من المسلمين ما كثر
 على أرباب للسقي ثم توجهوا به وقتلوه قتل الجاهلية بالتقطيع وانه الآن طلب منهم
 عيسى بن كير وعلى بحيث ويريت المشار عليهم - فأجاب اثنان - بانكار قتل الولد
 بقولهما لم تقتل ولد على باكرار المدعى هذا وأجاب عيسى بن كيراني ابن آدم موسى
 الثالث المذكور باقرار قتل الولد المذكور بقوله : نعم أنا الذي قتلت الحسن ولد
 على باكرار المدعى هذا ذبحا في رقبة قصاصا عن أخى الذى قتله حسن المذكور
 بضربة فأس وقال ان المنكرين قد صدقا في انكارهما قتل الولد فلما علم المدعى اقرار
 عيسى المذكور بذبحه لولده المذكور ترك المنكرين وجعل عيسى المقر على نفسه



اسماعيل باشا الخديوى حفيد محمد على باشا

غريمه لكونه - أى عيسى أقر اقرارا صريحا صحيحا ولكونه حرا مكلفا ووقع الاقرار
 المذكور منه في حالة الطوع والصحة فالموجب في هذا هو القصاص من عيسى بن أبى
 كير المقر المذكور للمدعى المذكور بشرط طلبه أى والد المقتول المدعى على باكرار
 هذا منه لأنه الوارث والقصاص حقه وان شاء صالح أو تركه

واما قول القاتل عيسى قتلته قصاصا عن أخى لغيبة والذى لم ينفعه لعدم ثبوته
- فعلى تقرير ثبوته ليس على الصبى قصاص لأن عمله خطأ فعلى تقرير لزوم
القصاص ليس للمذكور أن يتولى القصاص لوجود أبيه الوارث على قيد الحياة
فعلى مقتضى ما ذكر حكمنا للمدعى على باكرار هذا (على) عيسى بالقصاص ان شاء
طلبه والا نركه كما تقدم - واما المنكران المصدقان في انكارهما من طرفي المقر عيسى
والمدعى على باكرار بعد علمه اقرار عيسى ليس عليهما شيء .
فلأجل المعلومية تحرر هذا في ٢ ربيع الأول سنة ١٢٨٥ هـ .
(١٨٦٨ م)^١

قاضى محافظة سواكن

(١) ص ٣٨ من الدفتر الرسمى لمحكمة محافظة سواكن سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م)

الباب الرابع



القضاء في المهديّة

في السودان

الفصل الاول

فى

النظام القضائى

مرت الأيام وانقضت الشهور والسنون وشاء الله جل جلاله أن تجرى المياه فى مجاريها وأن ترد البضاعة الى أهلها وان يرجع حكم السودان المستضعف الى أهالى السودان بعد انقضاء ستين سنة ونيف تحت الحكم المصرى التركى بخيره وشره فكان لا بد من القضاء ونظام القضاء شأن كل دولة مستقلة تمام الاستقلال .



الامام السيد محمد أحمد المهدي

الرئيس الأعلى للقضاء :

وكان الامام المهدي هو الرئيس الأعلى للقضاء وهو الذى يولى من يليق لهذا المنصب من العلماء وبعد وفاته فى شهر رمضان سنة ١٣٠٢ هـ الموافق ٢٢ يونيه عام ١٨٨٥ م قام بذلك خليفته السيد عبد الله التعايشى .

منصب قاضى الاسلام :

وكان أكبر منصب فى القضاء هو منصب قاضى القضاة وكان اذ ذاك يسمى قاضى الاسلام .

قضاة الاسلام :

(١) وأول من تولى هذا المنصب هو الأستاذ العلامة الشيخ أحمد جبارة وهو سورى الأصل توطن بالسودان ومن علماء الأزهر الشريف وقد صحب الامام المهدي من جزيرة أبا وأسند اليه المهدي هذا المنصب وجعل دونه نوابا فى القضايا الشرعية وأمناء للنظر فى القضايا السياسية وأشهر هؤلاء الأمناء هم المشائخ السيد عبد القادر ساتى على ومحمد الأمين وأحمد عمر بقادى ومجذوب أبو بكر ومحمد سليمان والشفيع رحمه وعلى الأمين خوجلى واسماعيل شجر الخيرى ولما اشتشهد الشيخ أحمد جباره المذكور بواقعة الأبيض المعروفة بواقعة الجمعة الواقعة فى اليوم الرابع والعشرين من شهر شوال سنة ١٢٩٩ هـ الموافق اليوم الثامن من شهر سبتمبر سنة ١٨٨٢ م أسند المنصب المذكور الى :

(٢) الأستاذ ود حلاب من أهالى النيل الأبيض الذى مات فى حصار الأبيض فى سنة ١٨٨٢ م .

(٣) ثم أسند المنصب الى الشيخ أحمد على الملقب بالأزرق وقد وصفه نعيم بك شقير فى كتابه « تاريخ السودان » بقوله « كان طويل القامة - غليظ الجثة - أسود اللون حتى تظنه زنجيا - خفيف اللحية - عبوسا مهابا - وكان من الدهاء الخ » - وفى عهد القاضى المذكور تم عزل النواب ثم الأمناء المشار اليهم وجعلت المحكمة واحدة برئاسته يساعده وكيل وعدد من القضاة وقد عرف هؤلاء القضاة فى كثير من الأحوال باسم نواب الشرع .

(٤) ولما مات القاضى أحمد فى سنة ١٨٨٤ م أسند المنصب المتقدم فى الذكر الى الأستاذ الشيخ سليمان الحجاز الذى كان وكيلا للمحكمة ولكنه لم يسكت فى هذا المنصب مدة طويلة .

(٥) ثم خلفه الأستاذ الشيخ الحسين ود الزهره من علماء الأزهر الشريف وكان عالما شاعرا وسيأتى ذكره عند الكلام على القضاة الذين انتهى أمرهم بالسجن حقا أو ظلما .
ع (٦) ومن بعد وفاة الشيخ المذكور فى سنة ١٨٩٥ م تولى القضاء الشيخ امبى التعايشى .

(٧) وأخيرا أسند منصب قاضى الاسلام الى الأستاذ الشيخ النذير خالدبقى فى منصبه الى سقوط حكومة المهديّة فى سنة ١٨٩٨ م — وكان الشيخ النذير عالما وفى عهد حكومة السودان الانكليزى المصرى عين مدرسا ممتازا بالمعهد العلمى بأم درمان وما زال فى عمله المذكور الى حين وفاته فى عام ١٩٣٠ رحمة الله .

اختصاص قاضى الاسلام :

وكان من اختصاص قاضى الاسلام ترشيح العلماء لمناصب القضاء والاشراف التام على أعمال جميع القضاة — كما كان من اختصاصه رئاسة المحكمة بأم درمان التى هى كالمحكمة العليا الآن — وبالجمله فقد كان لقاضى الاسلام واسع السلطة فى جميع الأمور القضائية لكن يجب أن يعرض كل ما يراه على المهدي أو خليفة المهدي قبل اعلانه للحصول على الموافقة والتصديق — وكان فى بعض الأحيان يقوم باصدار المذكرات ليسيّر على ضوئها القضاة والأمراء فى أعمالهم — وها هى صورة مذكرة أصدرها قاضى الاسلام الأستاذ الشيخ أحمد على :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم — والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم —
وبعد فمن عبد ربه قاضى الاسلام أحمد على الى حبيبه الحسين عبد الواحد أحد عمال المهديّة على جهة الشرق — قد حضر بالمحكمة محمد ود المكى وعرف بأن له قريبات بجهة امارتكم وكن مطلقات ثلاثا من زمن الترك وقد عمل علماء وقتهم فى تلك المدة الطريقة اللازمة فى رجوعهن الى عصمة أزواجهن .

وعند توجهكم من هنا يقال انكم قد نبهتم بعزل من تكون طائفة ثلاثا ولو من زمن الترك وصار منكم رفع وليات المذكور ضمن نسوة ورغب حكم الله في ذلك . ونظرا للعمل بقوله تعالى « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » : الآية . وقد رفعت الى صاحب الوقت خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر وأفهمت سيادته بمفصلات الوقائع فأمر سيادته بأن النساء اللاتي صار طلاقهن ثلاثا وارتجعهن أزواجهن في وقتها فلا سبيل الى فسخ زواجهن الا أن يكون طلاق الثلاث هذا في زمن المهدي فلا وجه للرجوع الا بعد الزواج الثاني كما نص بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي أحيها العمل بمذهب المهدي والسلام » اهـ

تعين القضاة :

وكان النظام المعمول به في تعيين القضاة ان قاضى الاسلام كما قلنا سابقا هو الذى يرشح العلماء لهذا المنصب من غير امتحان اذ هم في الغالب ممن يظن فيهم العلم

ثم يتم تعيينهم بأمر من المهدي في أيام حياته ومن الخليفة بعد وفاة المهدي — وبعد أن يتم التعيين يتشرف القاضي بمقابلة الخليفة — خليفة المهدي — لشكره على حسن ثقته فيه فينصحه بالنصائح الثمينة ويعظه مقتضا كلامه بقوله مخاطبا للقاضي «أى فلان ود فلان» فيجيبه القاضي بقوله : (سيدى) ثم يأمره بتقوى الله والحكم بين الناس بالعدل والانصاف وان يعمل بمنشورات المهدي وأن يسوى بين الخصوم وأن يجمع بين العدل في قضاؤه والشجاعة في جهاده في سبيل الله والوطن — ثم يشير اليه بأنه كبير الأمل في أن يسمع عنه ما يسره فيقبل القاضي يدى الخليفة وينطلق لسانه بالدعاء الصالح للمهدي وخليفته وللانصار ثم يختم القاضي كلامه بقوله « الله يحفظ سيد الجميع » ثم بعد ذلك يرسل القاضي الى الجهة التى تخصص له فيقوم هناك بأعمال القضاء — ويجوز أن يعين الخليفة قاضيا من غير ترشيح من قاضى الاسلام كما يجوز أن يرشح قاضى الاسلام أحد الناس للقضاء فلا يوافق الخليفة عليه اذ أن الخليفة صاحب السلطة المطلقة فلا معارض له أبدا — هذا — وفي أوائل سنة ١٣٠٢ أرسل السيد المهدي عمه السيد محمد عبد الكريم لفتح سنار وانتدب معه الأستاذين الشيخ اسماعيل المفتى عبد القادر والشيخ محمد البدوي لتعيين القضاة في الجهات التى يتم فتحها وقد قاما بما أسند اليهما خير قيام .

معلومات القضاة :

واشتهر بعض القضاة في ذلك الوقت بالعلم والاستقامة وكان منهم عدد من خريجي الأزهر الشريف وعلى رأسهم الأساتذة الشيخ الحسين ود الزهرة والشيخ اسماعيل عبد القادر المشهور باسماعيل المفتي والشيخ محمد البدوي^١ وأيضا وجد عدد منهم لا يعرفون عن القضاء الا اسمه ولا من العلم الا رسمه وكان كل أو جل هم الرجل من هؤلاء أن تكون لحيته طويلة بيضاء لونها يسر الناظرين ولعل الى أمثالهم أشار الشاعر الذي قال :

ليس بطول اللحي تستوجبون القضا
ان كان هذا كذا فالتيس عدل رضا

وقد روى انه حضرت امرأة الى الشيخ موسى عقله أحد القضاة المذكورين وقالت له اقض لي بما قال الله ورسوله - فأجابها بقوله : « انى أقضى بالشورى والمنشورة » فويل للقضاء من هذا القاضي وحكى الدكتور مكى شيكة في كتابه « السودان في قرن » ان الخليفة ندب ستة عشر قاضيا للحكم بين الناس بموجب الكتاب والسنة وبما هو مدون في منشورات المهدي وخاطبهم بأنهم مسئولون بين يدي الله يوم القيامة عن حقوق الناس فقال أحدهم للخليفة « أنا يا سيدى لا أعرف العلم » فقال له الخليفة نحن لا نطالبك بالعلم ولكن المطلوب منك عندما تقدم قضية أو مظلمة أن تنفقوا مع بعضكم وتحكموا فيها بالعدل « اهـ - وأنا لا أدري ولا المنجم يدري من أين يأتى العدل المطلوب في القضاء اذا لم يحكم القضاة بالكتاب والسنة ؟.

مراتب القضاة :

وجعلت الحكومة للقضاة بأم درمان رواتب تختلف باختلاف درجاتهم في القضاء فجعلت لقاضى الاسلام خمسين ريالاً ولوكيله أربعين ريالاً وللقاضى عشرين ريالاً شهرياً^٢.

اما في غير أم درمان فقد خصصت الحكومة للقضاة رواتب في آخر كل شهر

(١) الشيخ محمد البدوي المذكور هو شيخ علماء السودان فيما بعد
(٢) مذكرات السيد بشير السيد المكي .

من الحبوس والملبوسات والمواشي وتسمى في عرفهم «الصفية» والصفية

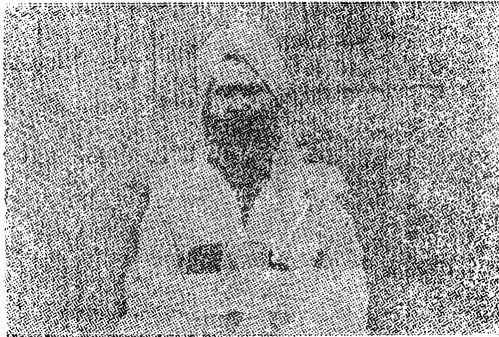
المذكورة تقدر بحسب حال كل قاض .

ويجب أن نعلم انه اذا لم يوجد شيء مما ذكر في بيت المال فلا رواتب ولا صرفية ويجب الانتظار حتى يمن الله بالفرج ان بعد العسر يسرا - زد على ذلك ان حكومة المهديّة قد كانت تمنح قضاتها الكثير من الجوائز من الرقيق والحبوس والمواشي اذا تم الانتصار في الغزوات وجاءت الغنائم وهذه الجوائز تسمى عندهم ازالة الضرر أو «الفقده» وفي الوقت نفسه كانت الحكومة المذكورة بالمصادق لمن عرف من القضاة بعدم الاخلاص لها وفي هذه الحالة لا بد أن ينشد القاضي بين جدران السجن .

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها فلسنا من الموتى نعد ولا الاحياء
اذا جاءنا السجن يومنا لحاجة عجبنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا

رؤى القضاة:

ولم يوجد لباس خاص يميز القضاة بل كان القاضي يرتدى جبة مرقعة فوق سراويل من الدمور وحزاما ورداء وعلى رأسه طاقية يلف عليها عمامة بيضاء ويسدل عليها عذبة على كتفه اليسرى ويضع في عنقه مسبحة وفي رجليه حذاء ويحمل في يديه سييفا فاذا جلس للقضاء وضع السياف على فخذه .



منهـب المحاكم :

وكان الحكم في المحاكم في عهد الحكومة المذكورة بما دون في المنشورات التي يصدرها المهدي أو الخليفة فاذا لم توجد المسألة في المنشورات فلا مانع من العمل فيها بالمذهب المالكي .

والمنشورات المذكورة لم تضم بين دفتيها - أشياء ثلاثة وهي الفرائض والوصايا والعقود اما باقى المسائل فمعظمها قد جاء ذكره بالمنشورات ويقال ان المهدي قد شرع فعلا في وضع كتاب يضم بين دفتيه العبادات والمعاملات وغير ذلك للعمل به ولكن لم تمهله المنية فمات قبل أن يتم تأليف الكتاب وكان اسم الكتاب المذكور «المجالس» وقد بنيت تلك المنشورات على روح الاجتهاد في ذلك العصر ومنها هذا المنشور الذي جمع كثيرا من قواعد الأحكام التي كان يعمل بها حرفيا في المحاكم .

منشور قواعد الاحكام :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم وبعد فمن عبد ربه محمد المهدي ابن السيد عبد الله اعلاما منه الى كافة المشائخ في الدين والأمراء والنواب^١ والمقاديم والتابعين المذكورين - يا عباد الله - اسمعوا ما أقول لكم وكونوا على بصيرة واحمدوا ربكم واشكروه على النعمة التي خصكم بها وهي ظهورنا فهو شرف على سائر الأمم - ولكن المطلوب منكم يا أحبائنا المهاجرين والمجاهدين في سبيل الله زهد الدنيا وما فيها الى الوالى الكريم لأنها لو كان لها بال عند ربكم لكان يحبها - وانظروا في أهلها الذين كانت نعمتهم في كل ما يطلبونه وصارت لهم بعد ما كانت عسلا حنظلا وسما وصاروا في غاية العذاب والهلاك وشديد التعب والمشقة ولو كان فيها خير لما صاروا هكذا وبعد ذلك لهم العذاب الشديد فان أعجبكم هذا فافعلوه والا فكونوا مع الصادقين واجاهدوا في سبيل الله واعلموا ان سيفا سل في سبيل الله أفضل من عبادة سبعين سنة وعلى النساء الجهاد فمن

(١) المقصود بالنواب القضاة

صارت قاعدة وانقطع عنها أرب الرجال فتجاهد بيدها ورجلها - وأما الشابات فليجاهدن نفوسهن ويسكنن في بيوتهن ولا يتبرجن تبرج الجاهلية ولا يخرجن بغير حجة شرعية ولا يتكلمن كلاما جهرا ولا يسلمن على الرجال إلا وراء الحجاب ويقضين الصلاة ويطنن أزواجهن ويستترن بثيابهن فمن وقفت كاشفة رأسها ولو لحظة عين فتؤدب بالضرب سبعة وعشرين سوطا - وإن تكلمت بصوت عال فتضرب سبعة وعشرين سوطا .

ومن تكلم بفاحشة فعليه ثمانون سوطا - ومن قال لأخيه ياكلب أو ياخزير أو يايهودى أو ياديوث أو ياكافر أو يانصرانى أو يالوطى فيضرب ثمانين سوطا ويحبس سبعة أيام - ومن تكلم مع أجنبية وليس بعاقده عليها ولا بأمر شرعى يجوز ذلك فيؤدب بسبعة وعشرين سوطا - ومن حلف بالطلاق أو الحرام فيؤدب كذلك - ومن شرب الدخان فيؤدب بثمانين سوطا ويحرق التمباك ان كان عنده وكذلك من خزنه في فيه ومن استنشقه ومن بقه كذلك في الأدب ومن باعه أو اشتراه ولم يستعمله فيؤدب بسبعة وعشرين سوطا ومن شرب الخمر ولو مصصة ابرة فيؤدب بثمانين سوطا ويحبس سبعة أيام وجاره ان لم يقدر عليه فيكلم أمير البلد ومن لم يتكلم به فيضرب ثمانين سوطا ويحبس خمسة أيام ومن ساعد شارب الخمر ولو بشربة ماء فيؤدب كذلك ويحبس ومن جاهد نفسه في طاعة الله أشد من القتال بالرمح لأن النفس أشد من الكافر لأن الكافر تقتله أو يقتلك وتكون منه الراحة والنفس عدوة في صورة حبيب فقتلها صعب ومسكها تعب . ومن ترك الصلاة عمدا فهو عاص لله والرسول فيضرب ثمانين سوطا ويحبس سبعة أيام وأمواله غنيمة .
وبنت خمس سنين ان لم يسترها أهلها يضربون عليها ومن علم بأمة لها زوج من غير عقد وصبر يوما ما قتل يقتل وقيل يحبس وماله غنيمة .

اعلموا أيها الأحباب :

أن أمارتكم وخلافتكم ونيابتكم عنا في الأحكام في القضايا أن تشفقوا على الخلق وتزهدوهم في الدنيا لتركها وترغبوهم في الآخرة ليطلبوها وعلموهم عداوة أنفسهم ليحذروها وتنصفوهم من أنفسهم اذا ادعوا عليكم فيها .
فمن أشكل عليكم فيها فأمرهم فيها بالصبر لغاية الطلب وجمعهم عندنا وتصير مجازاتهم بحسب الحكم فيه الى الله ورسوله واعلموا أيها الأحباب ان القضايا التي كانت قبل اثني عشر رجب بعد الفتوح قد صار رفعها مطلقا الا الأمانة والدين -

واما التى بعد اثنى عشر رجب بعد الفتوح تسمع فيها الدعاوى — واما قتل النفس
ففيه تفصيل مع كونه مخيرا ولى المقتول فى أخذ الدية أو القصاص واما بعد فتوح
مدينة الأبيض^(١) ففيه القصاص فقط لا غير ذلك فاعملوا طبق المنشورات وكذلك مال الخلع
الواقع أخذه عموما من الأزواج بعد الدخول بهن والاستمتاع بهن واستيلا دهن فلا
يصح أخذه منهن فاحكموا بالحكم الذى فصله الله تعالى فى القرآن العظيم واعملوا ولا
تخالقوا وامثلوا الأمر وكونوا سامعين طائعين لأمرى ولا تغتروا ولا تكفروا بالنعمة
التى من الله عليكم بها • فقيدوها بالشكر وزوجوا البكر بعشرة ريالات مجيدى أو
أنقص والثيب بخمسة ريالات أو أنقص — ومن يخالف هذا فعليه الأدب بالضرب أو
الحبس بالسجن حتى يتوب أو يموت فى سجنه ومقطوع من زمرتنا ونحن بريئون
منه وهو برىء منا — هذا والسلام . اهـ

(١) تم فتح مدينة الأبيض فى سنة ١٨٨٢ .

الفصل الثانى

فى

سجن كبار القضاة

يقولون ان صاحب السلطان كراكب الأسد يجسد على مكانه وهو فى أشد
الخطر .

وهؤلاء القضاة الثلاثة الذين هم الأساتذة الشيخ أحمد على والشيخ الحسين
ابن الزهراء والشيخ اسماعيل عبد القادر المشهور باسماعيل المفتى كانوا من أصدقاء
خليفة المهدي ومن قضائه ومستشاريه ومن المخلصين له .

وقد قضى الله ولا راد لقضائه ان تنعكس الآية فيحكم الخليفة على كل منهم
بالسجن وأن يموت كل منهم بالسجن وان اختلفت جريمة كل منهم عن الآخر .
وبما أن موضوع كتابنا هذا « تطور نظام القضاء فى السودان » وبما أنه قد
جلس كل من المذكورين للقضاء فى حكومة المهدي لذلك اقتضى الحال ان نكتب عن
كل منهم نبذة مختصرة من تاريخ حياته وسبب سجنه تكملة لموضوعنا وسيكون ذلك
بترتيب تواريخ دخولهم السجن .

(١) الشيخ اسماعيل المفتى :

هو اسماعيل المشهور باسماعيل المفتى ابن عبد القادر بن عبد الله بن داود بن
سليمان من قبيلة الصواردة المعروفة بشمال السودان وأمه السيدة عائشة بنت
الشيخ اسماعيل الولي ابن عبد الله وكان اسماعيل مربوع القامة . قمحى اللون .
مستدير الوجه . مثلخ الخدين . واسع الحبهة . معتدل الأنف . خفيف اللحية .
قصير الشاربين . وسط بين البدانة والنحافة . مليح الصورة وكان ورعا تقيا كريما
ولد فى سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) بوطنه مدينة الابيض ثم ارتحل مع خاله العلامة
المغفور له الأستاذ السيد أحمد الأزهرى الى مصر وحفظ القرآن الكريم بالأزهر
وجود قراءته فيه على جماعة من القراء هناك والتحق بالأزهر طالبا فى الحادية عشرة

من سنه وتلقى دروسه فى مختلف العلوم على كبار العلماء وهناك اشتهر بالذكاء
والنجابة والتفوق على الاقران وكثيرا ما جعل أساتذة الأزهر تلميذهم اسماعيل حكما
بينهم فيما يحصل بينهم من اختلاف فى المسائل العلمية — وبعد أن مكث بالأزهر
أكثر من عشر سنين أتم علومه هناك فمنحه علماء الأزهر الاجازات العامة والخاصة
وعلى رأسهم العالم العلامة الشيخ حسن الطويل المصرى كبير علماء الأزهر اذ ذاك على أثر
ذلك أخذ يلقي دروسه فى الأزهر فى المنطق وفى علمى المعقول والمنقول وغير ذلك
من العلوم ثم عاد الى وطنه الأبيض وعين مفتيا لمديرية كردفان ولم تمنعه
الفتوى عن ممارسة التدريس وقد تخرج على يده عدة طلبة من مختلف الجهات انتشروا فى
السودان ييثون ما تلقوه عليه من العلوم — ولئلا يذهب القلم فى هذا الصدد أكثر
من ذلك وأنا أكتب عن جدى فمن المستحسن أن أقف الى هنا وأترك الكلام للاستاذ
نعوم بك شقير فمادّا قال فى « كتابه تاريخ السودان » ؟ قال الأستاذ تحت عنوان
« نفى اسماعيل عبد القادر الى الرجاف فى ١٨٩٣ م » « تقدم لنا ذكر اسماعيل عبد
القادر مرارا بلا تعريف فهو ابن أخت السيد أحمد الأزهرى ابن الولى اسماعيل
الكردفانى المشهور وقد قضى فى الأزهر مع خاله ٨ سنين فاشتهر بالنجابة والذكاء ثم
عاد الى الأبيض فخدم مفتيا للمديرية الى أن كانت المهديّة وأتى المهدي الى كبا
مهاجما الأبيض فخرج اليه مسلما فيمن خرج من أهلها كما مر فصحب المهدي الى أن
توفى فصحب خليفته التعايشى الذى عهد اليه تأليف سيرة المهدي وما كان فى المهديّة
من الوقائع والفتوحات لتكون شاهده بفضل المهديّة ومؤيده لملك خليفته فى السودان
فشمر عن ساعد الجد وكتب الى جميع العمال فى الجهات فأرسلوا اليه التقارير الوافية
عما جرى على أيديهم من الوقائع والفتوحات وجمع اليه من كان فى أم درمان من
القواد والمعاربين فألف سيرة نفيسة ضمنها وقائع المهديّة منذ قيام المهدي الى ما قبل
واقعة طوشكى أى منذ رمضان سنة ١٢٩٨ الى ٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٦^١ وقد قضى
فى تأليفها بضعة عشر شهرا وتحرى فيها الحقيقة ما أمكن »
الى أن قال :

« وعلت منزلة اسماعيل عبد القادر ونفذت كلمته فحسده القاضى أحمد
وسلط عليه بعض أخصائه فسعوا به عند الخليفة فشهد بعضهم انه سمعه يقول « كيف
يطاق أن تسلم أمور الرعية كلها الى رجل جاهل غشوم مثل عبد الله التعايشى »
وشهد آخر انه قال « انى والخليفة كاسماعيل باشا المفتش مع اسماعيل الخديوى »

(١) سنة ١٢٩٨ هـ توافق عام ١٨٨٠ م — عام ١٣٠٦ هـ يوافق سنة ١٨٨٨ م

وقال آخر انه ملأ السيرة مغامز تحط من شأن المهدياً وتدل على انكاره اياها - فعملت هذه الوشائيات في رأس الخليفة فعل النار بالهشيم فنفي اسماعيل عبد القادر الى الرجاف وأرسله مع زقل في وابور واحد سنة ١٨٩٣ وأمر أن تحرق سيرته أينما وجدت فأحرقت كلها الا نسخة منها خبأها أحد كتاب الخليفة حرصا على حقائقها وقد بلغني خبرها وأنا في قلم المخابرات في مصر أتحرى وقائع الثورة من الضباط والساكنين الذين نجوا من الأسر فبحثت عنها مستعينا بالتجار الذين يترددون الى السودان حتى ظفرت بها « الى أن قال :

« وانطبقت حقائقها على ما تحررت جمعه في مصر فزدت به ثقة واستشهدت بالسيرة في مواضع كثيرة من التاريخ .. الخ » اهـ

هذا وقد ذكر مؤلفه السيرة بصدد أخلاق وصفات المهدي فقال « ليس فقط ولا غليظ ولا فاحش ولا عياب ولا مداح وترك نفسه من المرء وما لا يعنيه وترك الناس من ثلاث لا يذم أحدا ولا يعيبه ولا يطلب عورته ولا يواجه أحدا بما يكره يتفقد أصحابه ويسأل عنهم فمن كان غائبا دعا له - وأفضل الناس عنده أعمهم نصيحة وأعظمهم عنده أحسنهم مواساة ولا يجلس ولا يقوم الا عن ذكر الله يعطى كل واحد من جلسائه نصيبه حتى لا يحسب جلسيه ان أحدا أكرم عليه وما جالسه أحد الا صابره حتى يكون هو المنصرف عنه وقد وسع الناس بسطه وخلقه فصار لهم أبا وصاروا عنده في الحق سواء أوسع الناس صدرا وأصدقهم لهجة والينهم خلقا وأكرمهم عشرة - لا يجزئ السيئة بالسيئة ولكن يغفو ويصفح متخلقا بالقرآن المجيد عاملا بما فيه من الاجتهاد في طاعة الله والخضوع له والالتقياد لأمره والشدة على أعدائه والتواضع ولين الجانب والرحمة لأوليائه ومواساة عبادہ وارادة الخير لهم والحرص على كمالهم والأحتمال لأذاهم والقيام بمصالحهم وارشادهم الى ما يجمع لهم خيري الدنيا والآخرة ذا حلم وعلم وصبر وشكر وعدل وزهد وتواضع وعفو وتقوى وحياء ومروءة وجود وسماحة وشجاعة وصمت الا عن ذكر الله وتؤدة ووقار ورحمة بالمؤمنين - وما وضع أحد فمه في أذن له الا استمر مصغيا اليه حتى يفرغ من حديثه .

أكثر الناس شفقة على خلق الله وأرأفهم بهم يركب الحمار ويردف خلفه ويجلس على الأرض ويأكل مع الخدم ويحمل حوائجه بنفسه من السوق - يحب الطيب ويستعمله ويحب من الثياب ما خشن ومن الطعام ما خشن » اهـ .

هذا وكتاب السيرة المذكورة اسمه « كتاب المستهدى الى سيرة الامام المهدي »

ولما كان الشيء بالشيء يذكر اذكر اني قد اجتمعت بالعلامة الأستاذ الشيخ مجذوب مدثر ابراهيم الحجاز من علماء السودان والمدرس بالمعهد العلمى بأم درمان اجتمعت معه بمنزله بمدينة بربر في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٣ م وكنا نتكلم في مسائل علمية وبعد أن تم الموضوع أخبرني انه قد سمع من سيادة والده المرحوم الشيخ مدثر ابراهيم سليمان الحجاز ان خليفة المهدي لما رأى ضرورة وضع كتاب في سيرة المهدي انتهاز فرصة وجود جميع العلماء بمجلسه بالجامع فخطبهم جميعا بقوله « من منكم أيها الأنصار يقوم لنا بوضع كتاب عن سيرة المهدي عليه السلام ؟ قال لهم ذلك وهم جاثون على ركبهم منكسوا الرؤوس فسكت الجميع قليلا ثم قالوا للخليفة لا يستطيع أحد أن يقوم بذلك خير قيام غير اسماعيل عبد القادر فوافق الخليفة على ذلك ثم شرع المؤلف في تأليف الكتاب .

كما ان المؤلف قد وضع قبل ذلك وبعد ذلك عدة كتب علمية وتاريخية منها كتابه « الطراز المنقوش ببشرى مقتل يوحنا ملك الحبوش » - ولم تطبع كتبه لعدم امكان ذلك اذ ذاك وضاعت كلها في أيام ثورة المهديّة كما ضاعت عدة قصائد له منها قصيدته التي أنشدها عام ١٨٩٠ م الموافق سنة ١٣٠٨ هـ في رثاء خاله العلامة السيد البكرى ابن الشيخ اسماعيل الولى ومطلعها :

الى متى أنت بالأمال مغرور وخالك السيد البكرى مقبور
ولم يبق من قصائده الا ما حفظه بعض الناس ومن ذلك هذه القصيدة التي أنشدها في عهد المهديّة في سنة ١٣٠٥ هـ الموافق سنة ١٨٨٧ م :

سمت قبة المهدي مجدا وسوددا	ونيطت بها الجوزاء عقدا منضدا
وصيغ من الأكليل تاج لهامها	وسال بها نهر المجرة مزبدا
وقد نظمت زهر النجوم قلائدا	لجيد علاها حائز السبق مفردا
ولاحت بأنوار الهداية شمسها	فأشرق منها الكون وانقشع الردى
بنية مجد شادها الحلم والتقى	يطوف بها الزوار مثنى وموحدا
فله مغناها ومحكم صنعها	وروضتها الزهراء بالفضل والندى
ولم لا وقد ضمت لأفضل وارث	لخير الورى طه المشفع أحدا
خلاصة صفو المجدعن آل هاشم	وأفضل من فى الخير راح أو اغتدى
امام له فى كل مجد وسودد	مآثر فضل ما أجل وامجدا
محمد المهدي بشرى محمد	شفيع الورى فى الحشر من طاب محتدا

وقام على غصن المسرات منشدا
 وأولاه أفضالا ونصرا مؤيدا
 ودمر جبارا طغى وتمردا
 وقد فل جيش المعتدين وشردا
 لدار بها الفوز العظيم مخردا
 يذوب أسى والصبر عز وأبعدا
 وأعلى منار الدين حقا وشيدا
 خليفته هادى الورى قاعم العدا
 واعملى فى أهل الضلال المهندا
 فلا تنثنى الا وعنها انجلى الصدا
 وتوجه تاج القبول وأيدا
 فغاية ما عندى القصور وقد بدا
 لأنصار دين الله حالا ومبتدا
 لنجز أجرا فى البنية سمردا
 يياشر أعمال البنية مرشدا
 له وهو بدر فى سماء العلائدا
 حوت كل مجد لا يعد وسؤددا
 بقبر حوى الفضل الجسيم المؤبدا
 لتظفر بالحسنى وتبلغ مقصدا
 بقبة مهدي الأنام ترهدى
 (١٣٠٥ هـ) (١٨٨٧ م)

يشره غنى بلبل السعد مطربا
 به الله أحيانا وأظهر دينه
 وقد أحرز الدين الحنيفى بالظبا
 وجاهد من قد حاد عن شرع أحمد
 ولما دعاه الحق جل جلاله
 أجاب النداء فالقلب بعد فراقه
 وقد جبر الله الوجود بأسره
 بهدى الذى قد قام فىنا مقامه
 فقام بأمر الدين حق قيامه
 قلوب الورى تعنو جميعا لهديه
 أمام أجمل الله فى الكون قدره
 مآثره فى الدين يعسر حصرها
 وقد أصدر الأمر الكريم مخاطبا
 وقال لهم قوموا بكامل جهدكم
 وبادر ابقاء الاله مسارعا
 ومن بعده الأنصار تحت اشارة
 فجاءت بحمد الله أعظم قبة
 فيازائرا تلك البنية لائذا
 توسل بيشرى المصطفى متأدبا
 وقف خاضعا وارج القبول مؤرخا

هذا وقد توفى الشيخ اسماعيل المتقدم فى الذكر فى أوائل سنة ١٨٩٧م بجزيرة
 الرجاف فحزن الناس عليه حزنا شديدا - رحمه الله رحمة واسعة -
 ومن كانت منيته بأرض - فليس يموت فى أرض سواها

هذا وقد جاء بمذكرات الأستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان انه فى سنة ١٩٢٣م
 قد تمكن من زيارة الجزيرة المذكورة الواقعة بالرجاف وهى التى سبق أن أعدها
 خليفة المهدي فى عهد المهديّة فى السودان لسجن كبار رجال دولته وقال الأستاذ
 محمد عبد الرحيم ان الجزيرة المشار اليها عبارة عن جزيرة صغيرة تقع بين جبلين

أحدهما بالشاطيء الشرقى والآخر بالشاطيء الغربى ويسمى الجبل الواقع على الشاطيء الغربى بأسم جبل الرجاف وتنسب اليه الجزيرة المتقدمة الذكر وان هذا الجبل على أرض تابعة الآن للمديرية الاستوائية ويمكن رؤيته من مدينة جوبا بالعين المجردة وكان يعسكر جيش المهديّة على سفح هذا الجبل .

(٢) الشيخ أحمد على

ان الأستاذ الشيخ أحمد على هو قاضى الاسلام الثالث فى حكومة المهديّة - ويقول الدكتور مكى شبيكة فى كتابه « السودان فى قرن » « وكان قاضى الاسلام والمشرف على شئون القضاء فى القطر بأكمله القاضى أحمد بدين ضخّم الجثة أسود مهّاب الطلعة ذو شخصيّة قويّة وما احتلّ المنصب لأنّه أكثر علما وأوفر محصولا فى علوم الشرع ولكن لا يمانه بالمهديّة ولمعرفته بمشورات المهدي وقضائه فى المناسبات المختلفة » اهـ

وقد تمتع الأستاذ الشيخ أحمد على المذكور بسلطة واسعة فى القضاء فى عهد خليفة المهدي وكان ذلك فى أول الأمر ثم انعكست الآية ولكل بداية نهاية - جاء بكتاب - « تاريخ السودان » للاستاذ نعم شقير عند الكلام على منصب قاضى الاسلام فى حكومة المهديّة « أول من سمى قاضى الاسلام فى المهديّة أحمد ود جباره فقتل فى واقعة الأبيض كما مر - الى أن قال وتولى القضاء بعده ود حلاب أحد فقهاء النيل الأبيض فمات فى حصار الأبيض فخلفه القاضى أحمد على من فقهاء بنى هلبه فلم يكن له زمن المهدي شأن يذكر لأن المهدي أقام النواب للفصل فى القضايا الشرعية ثم أقام الأمناء للنظر فى القضايا السياسية كما رأيت فلما مات المهدي واستبد الخليفة عزل الأمناء ثم النواب وجعل المحكمة واحدة برئاسة القاضى أحمد فقضى له بما اقتضاه رأيه سواء وافق الشرع أو خالفه فأصبح من أعظم المقربين عنده - وكان مع وظيفته القضاء أمير راية فى جيش يعقوب فانضم الى رايته كثير من سراة البلاد وأغنيائها ومد يده الى الرشوة فجمع مالا طائلا وعظم شأنه جدا فحسده يعقوب على ذلك وسلط عليه بعض القضاة فعادوه وتتبعوا هفواته فوجدوا انه يأمر الجبابة باغفاء المنتمين الى رايته من الضرائب فشكوه الى الخليفة فجرده من رايته وأمره بالانقطاع الى القضاء ثم شكوه لقبوله الرشوة ومداخلته فى الضربخانة متحزبا لفريق دون الآخر فجرده من جميع أمواله ونسائه وزجه فى السجن ومنع عنه الغذاء حتى مات وذلك فى يونيو سنة ١٨٩٤ م » اهـ

وفي شهر يوليو سنة ١٩٥٦ قرأت هذا وذلك على الأستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان فقال ان السبب الأول في سجن القاضي أحمد المشار اليه هو أن المدعو أحمد على قد حسد الزاكي طمبل أمير جيوش المهديّة بشرق السودان في رئاسة الجيش ونافسه في ذلك فسعى به عند خليفة المهدي بأنّه يكاتب حكومة الطليان سرا ليسلمها مديرية كسلا لكي تجعله قائدا عاما للجيش هناك فأحالهم الخليفة الى المحكمة للنظر في هذه الدعوى وهناك حكم القاضي أحمد المذكور على الأمير الزاكي بالسجن ومنع عنه الطعام والشراب الى أن مات ولما علم بذلك الخليفة أخيرا غضب لا للحكم بسجن الزاكي طمبل - بل لمنع الطعام والشراب عنه - ولهذا فقد حكم خليفة المهدي على القاضي أحمد بالسجن ومنع عنه الغذاء والماء الى أن مات .

٣ - الحسين ود الزهرة :

واسمه الحسين ابن ابراهيم وهو مشهور بالحسين ود الزهرة والزهرة لم تكن اسم أمه بل هي اسم ترعة ماء بوطنه نسب اليها ويظهر جليا للمطلع على كتابنا هذا أن العالم العلامة الشيخ الحسين المذكور هو قاضي الاسلام الرابع في حكومة المهديّة . ولدحوالى سنة ١٨٣٣م بقرية (أم عظام) وقيل بقرية ود شعير بقرب المسلمية بمديرية النيل الأزرق من أبوين عباسيين وبعد أن حفظ القرآن الكريم بوطنه المذكور وتلقى مبادئ العلوم العربية والدينية هاجر الى مصر لطلب العلم بالأزهر الشريف وهناك لاحت عليه لوائح النجابة والذكاء فاشتهر بذلك بين العلماء والطلبة وبعد أن نال من العلم حظا وافرا رجع الى السودان وبعد قليل ظهرت المهديّة فانضم الى سلك أنصارها وأصبح من دعائها - وكان يظن أنه سيجد بحكومة المهديّة ما يستحقه من الاجلال والتعظيم باعتبار انه من علماء الأزهر النابغين ولكنه لم يجد ذلك في أول أمره ووجد أن العلماء لا محل لهم في الدولة المذكورة وبينما هو في هذا الأمر اذ تم فتح الخرطوم في سنة ١٨٨٥م فنظم قصيدة للامام المهدي هنأه بها بالنصر على الأعداء ولقت نظر المهدي من طريق خفى الى ضرورة اسناد المناصب وخصوصا مناصب القضاء الى العلماء فهم أهل لذلك - استمع قوله في ذلك :

فتناولته من اللثام وأعطه صنف الكرام فأهله العلماء
واشروط عليهم ما أردت من الهدى يعطوا العهود لأنهم أمناء
ثم بعد ذلك بقليل أرسله المهدي الى كسلا لاستلام حاميتها .

وبعد وفاة المهدي في شهر يونيو ١٨٨٥م عينه خليفة المهدي مدرسا ممتازا

لتدريس علم الميراث بالمسجد بأمر درمان إذ أن علم الميراث لم يحدث فيه تغيير ولا تبديل في محاكم حكومة المهديّة ولم يرد شيء بصدد في المنشورات بل كان يقضى فيه القضاة بما تدون في كتب الشريعة الإسلامية فلا بد من أن يدرسه القضاة وسائر الناس على أصوله وقد قام الشيخ الحسين بهذا الأمر خير قيام فلما رأى الخليفة ذلك منه أسند إليه منصب قاضي الإسلام فحكم بما أنزل الله وجعل كتاب الله في كل ما يعمل فيه رويته ورتب عليه حكمه وقضيته واتخذ سنة رسوله صلى الله عليه وسلم منارا ومثالا - ولكن مثل هذا القاضي لا يمكن أن يعيش بين هؤلاء القوم - نعم انه أرفع من أن يعيش بينهم فلا بد من سجنه ثم موته وقد انتهى أمره بالسجن ظلما وعدوانا - وكان موته خسارة عظيمة على السودان وضرورة قاضية للوطن رحمه الله وجعل مثواه جنة المأوى والفردوس الأعلى - وقد تضاربت الأقوال في سبب سجنه فقال بعضهم ان السبب الأول هو ما ذكره مؤلف « كتاب السودان بين يدي غردون وكتشنر » الذي قال بكتابه المذكور (وبعد أن تولى القضاء عرضت عليه مسألة وهي أن رجلا من الموسرين اسمه عوض الكريم من أهالي قرية المتمة بمقاطعة بربر هجر دياره فرارا من ظلم المهديّة ولحق بالحرمين الشريفين وتوفي هناك فأفتى القضاة بكفره ووجوب مصادرة أمواله - فقال الشيخ الحسين لم يكفر هذا الرجل ولا يجوز مصادرة أمواله فحقد التعايش عليه وأضر له سوء) اهـ

وفي سنة ١٩٤٩ أخبرني الأستاذ السيد بشير السيد المكي حينما قابلته بمنزله بالأبيض - والسيد بشير حجة في أخبار القضاء والقضاة في محاكم المهديّة لأنه كان كاتباً ممتازاً بها وقد شاهد بعينه جميع التطورات التي حدثت في المحاكم المذكورة - أخبرني سيادته بأن السبب في سجن الحسين الزهرة ان خليفة المهدي قد جمع القضاة بأمر درمان وقال لهم ان القضايا التي فصل فيها الأمير يونس الديكيم وأمرؤه بدت لا يعاد النظر فيها مطلقا فعارضه الشيخ الحسين وقال مخاطبا للخليفة (المال تأكله العيلة ونحن نحمل المسؤولية على أكتافنا وتقابل بها الله سبحانه

وتعالى ؟) وهذا معناه ان الشيخ الحسين قد عارض خليفة المهدي فلم يقبل هذا الخليفة منه وأمر القضاة بالانصراف وفي مساء اليوم المذكور ذهب القاضي الشيخ الهادي دفع الله الحلاوي الى الخليفة وقال له ان الشيخ الحسين قد ارتد بكلامه السابق في الذكر وفي صباح اليوم التالي أمر الخليفة بوضع الشيخ حسين تحت

الحراسة بالجامع في حراسة الأستاذ الشيخ محمد ابراهيم عبد الدافع الكاتب بالمحاكم اذ ذاك وفي الظهر وفي الجامع بعد الصلاة اجتمع الخليفة بالقضاة وقال لهم (ألم يرتد ود الزهرة بكلامه معي بالأمس ؟) فأجابه الجميع (ارتد ارتد) وهنا أمر الخليفة بسجن الشيخ الحسين فسجن الى أن مات بالسجن - ويقال ان الخليفة لما سأل القضاة بقوله لهم « ألم يرتد الشيخ الحسين ؟ » أجابه القضاة بقولهم « ارتد ارتد » فيما عدا أحدهم فقد قال للخليفة ان الشيخ الحسين لم يرتد فالتفت اليه الخليفة وقال له اذن فلتذهب معه الى السجن لتعظه هناك فارتبك القاضي وأظهر من الخوف والجزع ما لا يعلمه الا الله وقال للخليفة اني تبت لله ولرسوله فقال له الخليفة عفونا عنك - وقال السيد البشير انه بعد سجن الشيخ الحسين أرسل اليه الأستاذ الشيخ سليمان الحجاز وكيل المحكمة أحدا يسأله عن ملف المنشورات فقال الشيخ للرسول اني أشكو الى الله ظلم اخواني العلماء - وقال مؤلف كتاب (تاريخ السودان) الأستاذ نعم شقير أثناء الكلام على تاريخ الشيخ الحسين المتقدم في الذكر - « الى أن ولاه منصب القضاء كما مر فوقف عند حد الشرع وقضى بعدة مسائل على خلاف ما أراد التعايشى فاغتاز منه وجبسه وكبله بالحديد ومنع عنه الطعام والماء الى أن مات قهرا في سنة ١٨٩٥ م » . ١ هـ

وبالجملة فان الأستاذ رحمه الله^١ قد كان عالما من العلماء العاملين كما كان شاعرا من الطراز الأول وقد جاء في قصيدة له يمدح بها أنصار المهدي :

الأمر جد والخطوب جداد
وختمها بقوله :

ولآله والقائم المهدي ما
وسمت له رتب الولاء على السما
وله قصيدة عصماء في المهدي والمهدية مطلعها :

برح الخفا ما الحق فيه خفاء
وقد أجاد في هذه القصيدة كعاداته اجادة تدل على علمه وأدبه وشعره وقال في ختامها :

واحلل أسيرك ههنا ان تستطع
خفض عليك فللخطوب ترسل
ما في القيامة للاسير فداء
طورا وطورا شدة ورخاء

(١) يقال ان الشيخ الحسين ابراهيم الزهرة قد وضع عدة كتب منها كتابه « الآيات البيّنات في ظهور مهدي آخر الزمان وغاية الغايات »

الفصل الثالث

في

تقسيم المحاكم

تنقسم المحاكم في حكومة المهديّة الى الأقسام الآتية :

١ - المحكمة العليا بأمر درمان

٢ - محاكم العملات

٣ - محكمة الكارة

٤ - محكمة السرية

٥ - محكمة رد المظالم

٦ - محكمة المحتسب

٧ - محكمة بيت المال

٨ - محكمة الملازمة

واليكم اختصاص كل محكمة من المحاكم المتقدمة في الذكر وكيفية العمل فيها:

١ - المحكمة العليا بأمر درمان :

يوجد بالمحكمة المذكورة عشرون من القضاة ويجلس الكل للقضاء بالمسجد

المعروف في عصرنا هذا بجامع الخليفة - ويجلس كل منهم على فـروة من جلد

الضأن يفرشها على الأرض .

اسماء قضاة محكمة امد درمان :

ومن هؤلاء القضاة الأساتذة الآتي ذكرهم وهم الشيخ عبد القادر ودام مريوم

والشيخ اسماعيل عبد القادر المشهور باسماعيل المفتي والشيخ عبد الباقي

بقادي والشيخ عثمان أحمد البطحائي والشيخ حسن الخطيب والشيخ حسين محمد

جزو والشيخ أحمد حمدان والشيخ أحمد الأخضر المشهور بأبي الشفيع والشيخ

عبد الله حسن العركي والشيخ محمد زروق والشيخ الزاكي محمد والشيخ الهادي دفع الله الحلاوي والشيخ موسى عقله والشيخ خالد جبارة والشيخ ابراهيم الترجماي والشيخ نجم الدين حسين والشيخ يس فضل والشيخ محمد الرقيق والشيخ محمد محمود والشيخ مكي أبو حراز .

هذا - ومن قضاة الأقاليم في السودان في المهديّة السيد اسماعيل الأزهرى الذى كان قاضيا لمنطقة الكاملين (مفتى السودان فيما بعد) والسيد الباقرا بن الشيخ اسماعيل الولي الذى كان قاضيا على جهة السبيل بالجزيرة والشيخ عمر الأزهرى من خريجي الأزهر الشريف (وسيتأتى ذكره بالجزء الثانى لهذا الكتاب) والشيخ دوليب الامام الذى كان قاضيا على جهات الدويم والشيخ ابراهيم العركي الذى كان قاضيا بالقضارف والشيخ عيسى دوليب والشيخ خالد المنوفى والشيخ محمد الفكى بلال والشيخ ابراهيم الشبللى والشيخ حنفى القرشى قاضى عمالة دارفور والشيخ عثمان عبد المطلب قاضى دنقلا والشيخ الكجيك القاضى بخط ود العباس شرق النيل الأزرق والشيخ عربى بلال والشيخ حماد رقيعات من قبيلة الحمر القاضى بسرية ودالنجومى بديقلا .

يوم الشورى :

ولكل من الخصوم بأمر درمان الخيار فى عرض قضيته على من يشاء من القضاة الجالسين للقضاء ولكل من القضاة نظر ما يعرض عليه من القضايا والفصل فيها بالمنهج الشرعى على المذهب المالكي اذا لم يأت ذكر المسألة بمنشورات المهديّ فيما عدا بعض القضايا كقضايا القتل وجرائم السطو وأمثال ذلك فان الواجب على القاضى تأجيل هذه القضايا بعد التحقيق اللازم فيها لعرضها فى يوم الشورى الذى هو يوم الخميس من كل أسبوع على المجلس المشكل من قاضى الاسلام رئيسا وعضوية حضرات جميع القضاة بأمر درمان لأنه قد جرت العادة أن يعرض كل قاض ما عنده من القضايا الكبرى فى اليوم المذكور على المجلس المشار اليه فيشير اليه رجال المجلس بأن يحكم فيها بكذا وكذا بناء على المنشورات أو على النصوص الشرعية .

وقد خصص قاضى الاسلام بعض القضاة لنظر قضايا الأحوال الشخصية فى أمر درمان منهم الأساتذة الشيخ ابراهيم عالم والشيخ عبدالقادر أم مريوم والشيخ الهادي دفع الله أما فى باقى جهات السودان فتنتظر محكمة الجهة جميع القضايا بكل أنواعها



(السيد اسماعيل الازهرى - قاضى منطقة الكاملين فى المهديّة -
« مفتى السودان فيما بعد (١) »)

وانتدب خليفة المهدي الأستاذ الشيخ اسماعيل المفتى عبد القادر للفصل فى القضايا
(١) انظر الجزء الثانى لهذا الكتاب

على اختلاف أنواعها حتى الجنائية منها التى تقع بين كبار رجال قبيلة التعايشة الذين هم أقارب الخليفة .

اعلان الخصوم :

وكان النظام المعمول به فى حكومة المهديّة انه اذا حضر شخص أمام المحكمة لرفع دعوى على آخر وجب على كاتب المحكمة أن يحرر اعلانا الى المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة فى جلسة يحددها له وأخيرا قد رأى خليفة المهدي أن هذه الطريقة فيها بعض تعطيل النظر فى القضايا فأصدر منشورا فى سنة ١٨٨٥م مفادة أنه يجب على المدعى عليه أن يبادر بالذهاب مع المدعى الى المحكمة للمقاضاة من تلقاء نفسه من غير أن يصله اعلان من المحكمة .

وهاهى صورة طبق الأصل من المنشور المذكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الولي الكريم — والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم وبعد — فمن عبد ربه الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق أمير جيش المهديّة — الى كافة أحبابه فى الله ورسوله أنصار الدين الأمراء والمقاديم وخلفائهم .
مادام أحبابى أن الله سبحانه وتعالى وصف عباده المؤمنين بـ « بلين الجانب والالتقياد للحق وعدم التمتع والتجبر كما قال تعالى : « انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا » .

وما كان فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرير علوم بطلب الخصوم لمحل المحاكمة فترأى لنا أن تكون الحالة غير عادة الترك الكفرة فقد استصوب لظرفنا ترك تحرير العلوم المذكورة من الآن فصاعدا — وانه ان تظلم أحد من أحد وطلب المرافعة معه الى الشرع والنائب أو حاكم السوق المندوبين فلا يتوقف الخصم عن التوجه مع خصمه بل يحضر طائعا منقادا ان كان مؤمنا صحيحا — والا اذا

توقف أحد من الفقراء يجرى تأديبه بمعرفة أميره وارساله - وان لم يفعل ذلك الأمير فستصير مجازاته هو ان شاء الله تعالى فينبغى لكم أيها الجميع أن تعملوا بهذا وفي تاريخه قد تحرر للقاضى والنواب وحاكم السوق بعدم تحرير طلب للموجودين بالبقعة لما سبق والسلام .

١٢ شعبان سنة ١٣٠٢ هـ (١٨٨٥ م)

سماع الدعاوى :

وقد جاء بكتاب الأصول القضائية فى المرافعات الشرعية للاستاذ على قراءه « ان الأصل أن الحق لا يسقط بتقادم الزمان الا أن السلاطين جرت على النهى عن سماع الدعاوى بعد مضى خمسة عشر عاما قطعاً للحيل والتزوير فيما عدا الوقف والارث فانه لا يمنع من سماع دعاويها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة الى أن قال : «وحيث كان الأمر كذلك وكان القضاء مما يتخصص لم يجز للقضاة أن يحكموا فى هذه الدعاوى التى نهوا عن سماعها فاذا حكموا لم تنفذ أحكامهم لكونهم معزولين عن الحكم فيها » اهـ

وبناء على هذه القاعدة فقد رأت حكومة المهديّة فى السودان عدم سماع دعاوى أهالى شمال السودان وهم المعروفون اذ ذاك بأهالى البحر - رأت عدم سماع دعاويهم السابقة لشهر محرم سنة ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م) عدا دعاوى الدين والأمانة ومال اليتيم والحرية فتسمع هذه الدعاوى ولو كانت سابقة لسنة ١٣٠٢ هـ وقد أصدرت الحكومة المذكورة منشورا فى هذا المعنى سنة ١٨٨٦ للعمل به فى المحاكم .

وها هو المنشور بحروفه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم - والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم وبعد - فمن عبده خليفة المهدي عليه السلام الخليفة عبد الله بن محمد خليفة الصديق .

الى كافة أحبائه في الله أنصار الدين عموما وخصوصا القضاة ونواب الأحكام والعلماء والنقباء كان الله في عوننا وإياكم وملكننا أنفسنا وهوانا لما فيه صلاح آخرتنا - آمين .

أجابى لا يخفى عليكم أن الدنيا دار غرور - والتعلق بها لا طائل تحته بل هو قاطع عن الله تعالى ومعوق عن كسب الآخرة ولا سيما الدعاوى فإن فيها القال والقال وكثرة التعطيل وضياع الزمن الطويل فيما لا يعنى على أنه ما ترك العبد شيئا الا نال عوضه بأحسن منه أما حالا أو مالا .

وهذا الزمن زمن الاقبال على الله وتلك التجارة الربحة لا زمن التكالب على الدنيا الخسيسة وحيثما كان كذلك فانه من باب ارادة الخير لاخواننا في الله اقتضى نظرنا أن جميع دعاوى أهالى البحر الواقعة قبل ابتداء شهر الله المحرم سنة ١٣٠٢هـ (١٨٨٤) الذى هو تاريخ حضورنا بأمدرمان تكون مرفوعة ولا تسمع سواء كانت دمائية أو جنائية أو مالية ما عدا الدين والأمانة ومال اليتيم والحرية اما من بعد التاريخ المذكور وهلم جرا فتسمع بوجه الحق على مقتضى نص الكتاب والسنة ومنشورات المهدي عليه السلام وهذا من باب الفرق بالمسلمين ليلتفتوا لآخرتهم فيعمروها بصالح الأعمال ويرغبوا فيها عند الله في كثير من النوال .

وقد ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : « من أحب دنياه أضر بآخرته ومن أحب آخرته أضر بدنيته فآثروا ما يبقى على ما يفنى » فأفهموا هذا واعملوا بموجبه والسلام ٥ رجب سنة ١٣٠٣ هـ (١٨٨٦ م) وقد سبق أن أصدر السيد المهدي منشورا قال فيه : « واعلموا أيها الأجباب أن القضايا التى كانت قبل اثنى عشر رجب الماضى بعد الفتوح قد صار رفعها مطلقا الا الأمانة والدين وأما التى بعد اثنى عشر رجب بعد الفتوح فتسمع فيها الدعاوى - وأما قتل النفس فيه تفضل مع كونه مخيرا ولى المقتول فى أخذ الدية أو القصاص وأما بعد فتوح الأبييض ففيه القصاص فقط لا غير . . الخ » وقد سجلنا هذا المنشور بكتابنا هذا فوجب الرجوع اليه وأيضا جاء بمنشور أصدره السيد المهدي . وسيأتى ذكر هذا المنشور عند الكلام على « الفتيا » - جاء هناك ما يأتى - « ان ما ذكرته من أمر الأطيان فكل من له طين أخذه ظالم واستولى عليه فليكن لصاحبه

(١) يقصد بأهالى البحر سكان ضفاف النيل .

بموجب الاقرار والشهادة الأمانة ما لم يكن الاستيلاء ووضع اليد زائداً على سبع سنين للحاضر وأما الغائب فتسمع له الدعوى اذا حضر نحو هذه المدة فان زاد عن السبع لا نسمع دعواه — هذا بالنسبة للأطيان .

وأما بالنسبة للاستيلاءات الغير الأطيان فتسمع من وقت فتوح المديرية (مديرية بربر) وما قبل يصير رفعها ولا تسمع فيها دعوى ومن كان ضعيفاً لا يقدر على استعمال طينه ويجد من يستخدمه ويأخذ منه ما يقوم به على حسب الاتفاق فليفعل ذلك — وكل ذلك يراعى فيه العمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم — وأما — المنشور الذى أخرجناه على أهل أطيان الصعيد هو بالنظر لكون الأطيان متسعة والعباد محتاجون الى ما ينفعهم عند الله ولذلك أمرناهم بما يحرزون به ملك الأبد .. الخ اهـ .

والخلاصة أن الذى يفهم من منشور السيد خليفة المهدي المشار اليه سابقاً وغيره من المنشورات أن القضايا التى قبل وفاة المهدي سواء كانت جنائية أو دمائية أو مالية أو غير ذلك يصير رفعها وعدم سماع شئ منها بالكلية ما عدا المستثنيات الأربعة المعلومه من منشورات المهدي وهى الدين والأمانة ومال اليتيم والحرية وقد جمعنا هذا وذاك فى هذا الصعيد ليظهر الكل لمن يقرأه .

جلوس الخصوم :

ويجلس الخصوم على الأرض فى غاية الأدب ونهاية الاحترام لمجلس القضاء فلا يرفع أحد صوته الا بما يناسب المقام ولا يتجرأ أحد على اساءة هيئة المحكمة أو الى اساءة خصومه أو على التهويش بأى نوع كان .

الحجاب :

ويقف الحجاب والجنود وبأيديهم السياط تحت رئاسة الأمير يعقوب المشهور بأبى زينب ابن خالة خليفة المهدي^١ للمحافظة على كرامة المحكمة والويل للخصم اذا تعمد اساءة الأدب فالجلد يحرق جسمه والسجن يؤدبه .

(١) مذكرات الاستاذ محمد عبد الرحيم المؤرخ — مخطوطة



محاضر الجلسات :

ولا بد من الإشارة هنا الى أن لكل قاض السير في التحقيق حسب رأيه فبعضهم لا يرى ضرورة تدوين أقوال الخصوم وشهادة الشهود في محاضر وبعضهم يرى ضرورة ذلك وهذا في القضايا الجزئية أما في القضايا الكلية فلا بد فيها من تدوين الأقوال في محاضر .

الطعن في الشهود :

وقد منع الخليفة عبد الله التعايشي الطعن في الشهود^١ لذلك فانك تجد في معظم الأحكام هذه الجملة « ولعدم قبول الأعذار لاشارة خليفة المهدي عليه السلام استحلطنا الشاهد على كتاب الله وحكمنا بكذا وكذا .. الخ » وقد سبق أن ذكرنا أن للخصم الخيار في عرض قضيته على من يشاء من القضاة الجالسين للقضاء ولكن يجب أن نعلم ان هذا انما يكون في القضايا الجزئية - أما في القضايا الهامة الكبرى فلا بد من عرضها على قاضي الاسلام (قاضي القضاة) نفسه كالقضايا التي يقيمها الأفراد أو الجماعات على الأمراء اذا انحرفوا عن طريق العدل والانصاف وعلى عمال

(١) مذكرات السيد بشير السيد المكي « مخطوطة »

الخراج اذا اشتطوا فى جمع الزكاة والعشور فينظرها قاضى الاسلام بنفسه وله استشارة غيره من كبار القضاة اذا رأى ذلك كما له أن يشكل لجنة برأسته وعضوية بعض القضاة أو كلهم لنظر القضية - واليكم هذا الحكم الذى أصدرته محكمة أم درمان فى قضية لها خطرهما كان المحكوم عليه فيها السيد الخليفة محمد شريف حامد وكان رئيس الجلسة الشيخ أحمد على وعضوية كل أو جل قضاة أم درمان وبحضور بعض كبار الشخصيات البارزة من رجال الدين والأعيان فى سنة ١٨٩٢ م .

حكم المحكمة :

حمدا لمن جعل الاستقامة طريقا للسلامة - وشكرا لمن وفق ذوى البصائر الى الوقوف على قدم الصدق فصاروا من أهل الكرامة وخص أهل عنايته بأنوار هدايته فاستسلموا لقضائه واستراحوا من الوقوع فى هاوية الندامة - وحض على اطاعة أولى الأمر بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » لا تتظام الحال والسلامة فى يوم القيامة وصلاة وسلاما على قطب دائرة الأصل النوراني ومنبع الفيض الرحمانى وأشرف النوع الانسانى ومعدن السر الربانى - سيدنا محمد الذى قسم بسيف الحق ظهر الخلاف ومكن حسام الشرع من رقاب أهل الانحراف وعلى آله وأصحابه الذين قوى فى الله يقينهم فأمنوا بالغيب فانكشفت غياهب الشك عن بصائرهم فازدادوا ايمانا وتمكن دينهم - وبعد فان الخليفة محمد شريف حامد قد بارز خليفة المهدي عليه السلام بالعداوة والعصيان والخلاف حتى تظاهر بالحرا به وشهر السلاح عليه ولم يبال بادخال الخل فى الدين وشق عصا المسلمين .

فبعد هذا كله اجتمع جبهة المسلمين وأحضروه بين أيديهم وحلفوه على كتاب الله تعالى فحلف وعاهد الله لا يعود الى مثل ما صدر منه ثم جاء الى خليفة المهدي عليه السلام نادما على شنيع فعله فقبله مع ما ارتكبه من عظيم الذنب والخطيئة وعفا عنه وقبله بالصفح والأكرام ثم نقض العهد وعاد الى الخلاف واضمار السوء فضلا عن كونه تاركا الجمعة والجماعة .

فعند ذلك اجتمع أصحاب المهدي عليه السلام من قضاة الشرع الشريف وأمرأه وعمد وأعيان وسألوه عن ذلك فقابلهم بأقبح المقال وتفوه بما يؤدى الى سوء الحال

حتى قال ان الفوٲ معه وفي حزبه وأن نصره المهديّة تحت قدمه وان الصّحابة اعترضوا على النّبيّ صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من سوء المقال وما زالوا يراجعونه بالقول اللين الحسن وتلوا عليه منشور المهدي عليه السلام في خليفته والمنشور الذي وجهه اليه خاصّة وأمره فيه باتّباع خليفته وعدم خروجه عن أوامره فعند ذلك - أظهر التوبة والندم -

فنظراً لما حصل منه من نقض العهد وعدم استمراره على التوبة السابقة اقتضى نظر أصحاب المهدي عليه السلام طبق الوجه الشرعيّ وضعه بالسجن تأديباً له ولولا اظهاره التوبة مما حصل منه لكان جزاؤه أعظم من السجن وقد ثبت جميع ذلك لدى أصحاب المهدي عليه السلام الآتي ذكر أسمائهم وأختامهم فيه أدناه وجميعهم شهدوا عليه شهادة حق يؤدونها بين يدي أحكم الحاكمين - والسلام .

أحمد على قاضي الاسلام - السيد المكّي اسماعيل - عبد القادر أم مريوم - اسماعيل عبد القادر - محمد البدوي - مكّي أبو حراز - الهادي دفع الله الحلاوي - عثمان احمد البطحاوي - شرف الدين دفع الله - عبد الله الحسن - أحمد حمدان - حسين جزؤ - محمد عمر البنا - البدوي العريق - محمد حامد جفون - الزاكي محمد - عبد الباقي المالحى - عمر الياس أم برير - طه الجعلى - على الأمين - طه الازيرقابي - العطا الدود - المبارك جباره - خالد عطا المنان - عبد الله أحمد - عجب أنعيه - بابكر عمر - محمد البصير - ابراهيم الفكى - محمد على بلال - عبد الله برجوب - القرشى أحمد - عثمان أبو خودم - كباشى محمد - جناد الله بليو - عبد الرحمن أبو سيل - النعيم أحمد - الشريف الناير - جفون أحمد ابراهيم على - محمد عثمان الضيف - على المدنى - عبيد موسى - سعيد لبطه « اه .

الحكم بالسجن :

وقد جرت العادة عندهم أن المحكمة المشار اليها تحكم بالسجن من غير أن تحدّد مدة السجن - وهذا معناه أن المحكوم عليه يبقّى بالسجن الى أجل غير محدد حتى يمن الله عليه بالفرج وكان السجن بأمر درمان عبارة عن حوش متسع محاط بسور حصين وفي وسطه بعض أكواخ من الحجر والطين - أما القيود التي كانت مستعملة فهي :

المكية في الرجل والجزير بالعنق والمشقة للقصاص والبرمنسي (الفلق)
باليدين للنساء وبالرجلين للرجال - وكان المسجون يجد في السجن من العذاب
ما لا يعلمه الا الله خصوصا اذا لم يقدم أهل المسجون رشوة الى السجن فاذاقدموا
اليه ذلك وجد المسجون بعض الراحة في سجنه .

وكان أهم من في السجن لحين سقوط حكومة المهدي الأستاذ الشيخ محمد
شريف نور الدائم وقد سجن لعدم ولائه للخليفة والمشائخ العوض المرضي و ابراهيم
رمضان وهما من أمناء بيت المال سابقا و ابراهيم محمد حمزة وقد كانت جريمته انه
قد اتهمه الخليفة بالمساعدة على انقاذ سلاطين باشا وقد كان يعيش كل منهم في السجن
وكانه قد خرج من الدنيا - ولما تم فتح أم درمان في شهر سبتمبر سنة ١٨٩٨ م من
الله عليهم بالفرج .

وقد كان النظام المتبع أن يمر قاضي الاسلام على المساجين بالسجن فيأمر
بالافراج عن بعضهم حسب المدة التي قضاها بالسجن ونوع جريمته وهذا في الأحكام
التي تصدرها المحكمة فقط .

أما الذين كتب عليهم دخول السجن بأمر خليفة المهدي فلا يستطيع أحد من
الناس أن يفرج عنهم الا الخليفة نفسه .

خليفة المهدي يفصل في القضايا :

وهنا يستطيع أحد القراء أن يوجه إلينا سؤالاً وهو هل كان خليفة المهدي
ينظر قضايا ويفصل فيها ؟ ونحن بدورنا نحيله الى ما كتبه نعويم شقير في كتابه
«تاريخ السودان» في هذا الصدد اذ قال : «فاذا أراد أحد أن يرفع شكواه اليه
ناداه وهو داخل الى الجامع (يا خليفة المهدي أنا مظلوم) فيقف ويسمع له ويحكم
في الأمر ولا يجسر أحد أن يعارضه » .

دفاتر المحكمة :

وبهذه المحكمة الدفاتر الآتية :

١ - دفتر قيد القضايا الكبرى .

(١) مذكرات السيد بشير السيد المكي

٢ - دفتر تسجيل الأحكام الهامة - وقد أخبرني السيد بشير السيد
المكي بأن الدفتر المذكور كان يسمى (دفتر الصادر) .

التصديقات :

وكانت محاكم المهديّة تبأشر التصديقات - والطريقة في ذلك لا تختلف عن النظام
المعمول به الآن في محاكمنا الشرعية والمدنية وييان ذلك انه يجب على الشخص الذي يريد
عمل التصديق أن يكتب ما يريده على ورقة ثم يحضر الى المحكمة ومعه الورقة
المذكورة وأمام القاضي أو القضاة يختم على الورقة أو يمضى عليها بحضور شاهدين
- ثم بعد ذلك يكتب القاضي على ذيل الورقة المذكورة ما يفيد حصول ذلك
أمامه - وبذلك يسرى مفعول ما تحمله الورقة بين دفتيها وها هو تصديق من
محكمة أم درمان حصل أمام جماعة من القضاة في سنة ١٣٠٧هـ - (١٨٩٠م) ولا شيء
فيه غير أن المقر لم يقر أمام المحكمة بل أقر أمام شاهدين سمعت المحكمة شهادتهما
وحلفتها اليمين وصدقت على ذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم - وبعد
فقد أقرت الحرمة السارة بنت محمد يبلى اقرارا معتبرا بالحالة الشرعية الاختيارية
لا علة بها ولا سرض يمنع صحة الاقرار ونفاذ التصرف أقرت بأنها تصدقت
على بنتها بتول بنت الحاج عبد الحفيظ بالآدمية المسماه خادم الله المولودة حمراء
اللون - الكاسرة مربوعة القامة والآدمية المسماة فضل الموجود تولادية الجنس
خضراء اللون مربوعة القامة المشلخة بلدى والآدمية راجين الله - كبيرة السن قصيرة
القامة نوبأوية الجنس - صدقة لله ورسوله وقد قبلت بنتها بتول المذكورة هذه
الصدقة وحازتها وتصرفت فيها التصرف الشرعى وصرن ملكا لتول المذكورة تتصرف
فيهن حيث شاءت وذلك بشهادة المذكورين أدناه وكفى بالله شهيدا .

٢٦ الحجة سنة ١٣٠٧هـ (١٨٩٠ م)

شهد بذلك

محمد عبد الرحمن

« ختم »

شهد بذلك

ابراهيم محمد الببلى

« ختم »

التصديق

ثبتت لدينا الصدقة المحررة أعلاه بشهادة كل من ابراهيم محمد بيلى ومحمد عبد الرحمن وحلفهما على المصحف ولاعتقاد شهادتهما وانهما سمعا من المحررة السارة بنت محمد بيلى ذلك - صدقنا عليه والسلام .

ربيع الأول سنة ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م)

نواب محكمة الاسلام

اسماعيل عبد القاهر

الطاهر محمد

محمد المكى أبو حراز

« ختم »

« ختم »

« ختم »

ومما يلاحظ ان التصديق من القضاة لا بد أن يكون من قاضيين فأكثر أما الذى يصدر من قاضى الاسلام فيكفى صدوره من قاضى الاسلام وحده - وذلك كالتصديق الآتى الذى حصل فى سنة ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم - والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم - وبعد فقد أقر واعترف وأشهد على نفسه وهو بالأوصاف المعتبرة شرعا فى صحة بدنه وتمام عقله دون جبر ولا اكراه الرجل العاقل البالغ الرشيد عثمان ولد محمد قرافى المشهور بعثمان حليوه انه قبض واستلم من محمد البشير ولد السيد المكى خمسة وخمسين ربع قمح ونصف من ربع داخل عدل لحاوى - ونصف أردب عيش ريف داخل عدله ومقدارا من البصل مجهول العدد كان تعلق الشيخ أبودول المتوفى وتركه أمانة طرف محمد البشير المذكور وقد استلمه عثمان السالف الذكر حسب وصايته المثبوتة شرعا من الشيخ المتوفى وإذا لا سمح الله وحصل منازع لمحمد البشير المذكور فى تلك الأشياء من وارث أو غريم صاحب دين أو أى منازع فيكون عثمان المذكور هو الخصم الملزوم بجميع ما يلزم محمد البشير فى تلك المادة - وذلك بشهادة من يذكر أدناه - والله خير الشاهدين .

٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠)

المقر بما فيه

عثمان محمد قرافى

« ختم »

شهد بذلك
كرار ولد السيد المكي
« ختم »

شهد بذلك
محمد ولد سيد أحمد
« ختم »

شهد بذلك
حسن الحاج عثمان
« ختم »

تصديق المحكمة

حضر لدينا عثمان محمد قراfi وافر بما هو مسطر اعلاه وللإعتماد صدقنا

عليه ...

١٨ ربيع الأول سنة ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠)

قاضى الاسلام
احمد على
ختم

اختصاص المحكمة :

ومن اختصاص المحكمة المذكورة مباشرة الشهادات أيضا - واليكم هذا
الشهاد الذى حصل من المحكمة المذكورة فى سنة ١٣٠٧ هـ (١٨٩٠ م) فى موضوع هبة
الحمد لله الوالى الكريم - والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم *
أما بعد - فهذا ما وهبت الحرمة زينب بنت عطا المنان وهى بأثم الأوصاف
المعتبرة شرعا الى المدثر ابراهيم الحجاز وهو جميع النخيل الكائن ببربر المحصور
بحدود أربعة الحد القبلى منزل رستم ومنزل حامد ولد محمود والحد البحرى
جسر المطر المعمول على بندر بربر والحد الشرقى الطريق المعتاد والحد الغربى محل
محمد جبريل الكنزى وولد محمد ولد حامد ما عدا نخلة واحدة معينة من النخيل
المذكور معلومة فانها تعلق الشيخ محمد المصرى هبة ناجزة لوجه الله تعالى وقد قبل
المدثر ابراهيم الهبة المذكورة وحازها وصارت تحت يده وفى تصرفه من ابتداء مجلس
الهبة ولغاية تاريخ هذا الكتاب وهو واضع يده على النخيل المذكور من غير
مانع ولا منازع بمقتضى الهبة الشرعية الواقعة من الحرمة زينب المذكورة بطوعها
واختيارها وتوفيت الى رحمته تعالى وهى مقرة بها وثابتة عليها بلا رجوع عنها .

ولكون ما ذكر جميعه ثبت لدينا شرعا الآن بشهادة كل من المكرم سليمان
الحجاز وكيل محكمة الاسلام والشيخ ابن محمد المصرى .
فقد تحرر هذا مصدقا عليه منا حجة فى ذلك لعدم التعرض من أحد والسلام .
٢٣ العقد سنة ١٣٠٧ هـ (١٨٩٠ م)

قاضى الاسلام
أحمد على
« ختم »

عطلة المحاكم :

وهذه المحاكم أبوابها فاتحة فى كل يوم ماعدا شهر رمضان المعظم فانه
لا تنظر فيه قضايا بالمرّة بل ينقطع القضاة الى الصيام والعبادة — وأوّل من رأى ذلك
هو الامام المهدي فانه قد كان لا ينظر قضايا فى شهر رمضان المكرم .
ثم رأى أخيرا بعد وفاته أن يقتدى القضاة بذلك وقد سبق أن أصدر المهدي
منشورا فى هذا الصدد فى يوم ١٣ يونيو سنة ١٨٨٥ م أى قبل وفاته بأيام معدودات
« يسمى منشور الراحة » وهاهى صورته :

« وبعد فيقول العبد لله محمد المهدي ان هذا الذى أقبل هو شهر رمضان زمن
الاقبال على الرحمن — وميدان الاشتياق الى عظيم الشأن — فانزعوا أيها الأحباب
فيه للديان — ووطنوا قلوبكم على الشدائد والرضا بالبلايا والامتحان حيث أوعد
بذلك الرحمن لتبين حال أهل الصفوة والرسخان وبشر الصابرين بعظمة الشأن
وحسن العواقب — وتوليه الديان — فتوكلوا على الله وفوضوا له فى كل ما يفعل
لحسن الظن به اذ هو حقيق بالاحسان وهو العالم بما لم يعلمه الأبوان — فتحققوا
ذلك أيها الأحباب وانصبوا أنفسكم وارفعوا حوائجكم فكلنا عبيد الله والأمور بيده
فلا تشغلونى بقضايا ولا حوائج فى هذا الشهر وخلصونا للذكر والتذكّار والصلوات
والدعوات فان فقد العبد قدر الصبر والرضا والتعويض وأراد أن يرفع حاجته
الى العبيد فها هم — الخلفاء نيابة عنى والأمناء المنيبين والقاضى فمن شغلنى بشىء فى
رمضان بعد هذا فلا يلم الا نفسه والسلام .

ثمانية شعبان سنة ١٣٠٢ هـ (١٨٨٥ م)

٢ - محاكم العمال :

ونظام القضاء فيها لا يختلف كثيرا عما هو عليه بحكمة أم درمان - ويبان ذلك أن حكومة المهديّة قد قسمت السودان الى عمالات .

وهذه العمال هي :

دقلا وبربر والجزيرة والقلابات ودارفور وكردفان وبحر الغزال وخط الاستواء ورباط سواكن .

قضاة محاكم العمال :

وجعلت الحكومة لكل عماله عددا من القضاة يختلف عددهم بحسب اتساع العمالة وضيقتها وأهميتها - ويجلس هؤلاء القضاة برئاسة أحدهم وهو الذي يعينه قاضي الاسلام في مكان معلوم وهو معروف عندهم باسم «الكر» وهذا «الكر» عبارة عن «راكوبة» لها فتحات في جوانبها ويقف الخصم خارج «الكر» ويمد رأسه بالفتحات ويخاطب القضاة .

ولكل خصم أن يعرض قضيته على من يشاء من القضاة فينظرها القاضي ويفصل فيها متى ما كانت القضية بسيطة - أما القضايا الكبرى فبعد أن يتم القاضي التحقيق اللازم فيها يؤجلها لعرضها على الرئيس وباقي الأعضاء للمشاورة وللمناقشة بعضهم بعضا وبعد أن يتم اتفاقهم على الحكم يؤذن للخصوم بالمثل أمام القاضي المحقق فينطق لهم بالحكم .

ثم يملأ القاضي على كاتب المحكمة الحكم فيكتبه الكاتب على ورقة من النوع المعروف اذ ذاك باسم « أبو شباك » يوقع عليها جميع القضاة بأختامهم وتسلم هذه الورقة الى المحكوم له . ولم تعرف عندهم المحاضر الا في القليل النادر في القضايا الهامة .

الاستشارة :

ويجوز أن يؤجل القضاة القضية لأجل واسع لاستشارة قاضي الاسلام ويقال عندهم لمثل هذا التأجيل « تأجيل المشورة »

وكان للخصم الحق في طلب التأجيل أيضا لاستشارة قاضي الاسلام أو المهدي نفسه .

وانى أنقل هنا استشارة وجهها أحدهم الى الامام المهدي في سنة ١٣٠١هـ
(١٨٨٤م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم — والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم —
سیدی ان نصرانيا يقال له حنا اشترى طينا من البدوى ابراهيم والمذكور قد اشترى
ذلك الطين من جماعة رفاعه والرحلاب .
والنصرانى المذكور أوكلنى عليه من نحو ست سنين والآن ان جماعة رفاعه
والرحلاب قد ادعوه بعد السنين المذكورة من غير وجه شرعى .
فهل تسمع لهم دعوى مع طول هذه المدة المشار اليها ؟
أفيدونا نفعنا الله بكم وبأسراركم — والسلام .

الرد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم — والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم —
حيث صار التنبيه من سابق بأن المعاملات التى حصلت مع الترك وأتباعهم أن صار
نقضها يحصل خلل وعدم استقامة فلا ينقض بيع البدوى ابراهيم لأنه الموجب فى
قانونهم ولولا ذلك لاستحققه الآن عند حاكمهم سابقا ولما كان كذلك فاذا كان
النصرانى أسلم فملكه له واذا لم يسلم فهو لبيت المال كحال أموال الترك والنصارى
الباقين على كفرهم ومن بالققرة والسلام .

٢٤ شعبان سنة ١٣٠١هـ (١٨٨٤م)

وباقى أعمال محاكم العمالات واختصاصاتها فهى فى ذلك كمحكمة أم درمان
حسب البيان الذى ذكرناه .

استقلال القضاة :

ويظهر أن القضاء اذ ذاك لم يكن حائزا للاستقلال التام — فقد كانت رئاسة
القضاء فى أم درمان لا تخاطب قضاة العمالات رأسا وانما بواسطة عامل الجهة أو
أميرها والعامل هو الذى يبلغ القضاة التعليمات التى تصل اليه من هناك .

لذلك فإنك تجد كثيرا من المنشورات التي يصدرها قاضى الاسلام تعنون باسم أمير الجهة أو عاملها وهذا يسلمها للقضاة للعمل بموجبها - ومن ذلك هذه المذكرة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الولي الكريم - والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم - وبعد - فمن عبد ربه قاضى الاسلام أحمد على الى حبيبه الحسن عبد الواحد أحد عمال المهديّة بجهة راشد - قد حضر بالمحكمة محمد ولد المكي وعرف انه عندما بلغ أهالى تلك الجهة المنشور الصادر من صاحب الوقت الامام المهدي عليه السلام فى مادة الرضاع فله بعض حريماته من أقاربه وحصل لهن التفريق من أزواجهن بموجب المنشور حال كون الزوج بهن قبل المهديّة - هذا ولكون بعد توجهكم من البقعة هنا قد تنبه علينا شفاها من المهدي بأن المتراضعين اذا حصل بينهما زواج قبل ظهور المهديّة فلا يفرق بينهما وان سبق حصول تفرقة فترجعن الى أزواجهن وما دام أن جهتكم متسعة ولا بد أن يكون لهما ما يماثل ذلك - فأولا يصير رجوع وليات المذكور المتزوجات قبل المهديّة الى أزواجهن وكافة من تكون تزوجت فى تلك المدة يصير اقرارها فى عصمتها السابقة وان حصل فسخ من زوجها فترجع اليه .

وأما الزواج الذى فى زمن المهديّة فيصير فسخه بالرضاع كما يعلم لكم من منطوق المنشور والسلام . اهـ .

استشارة الحكام للقضاة :

وقد كان خليفة المهدي يستشير بعض القضاة بأمر درمان فى بعض الأحيان فيما يعرض عليه من المشكلات فى أمور الدولة - وقد حذا حذوة فى ذلك عمال العملات فهم يستشيرون قضاة العملات اذا عرض عليهم شئ يتعلق بأمر الدين . وقد جرت العادة هناك أن تعقد المجالس فى مثل هذه الأحوال ويحضرها جماعة من الأمراء والنقباء والعظماء وعلى رأس الجميع قضاة العملات وبعد الأخذ والرد فى الموضوع ربما رأى الجميع الكتابة الى خليفة المهدي لأخذ رأيه فى المسألة . ومن ذلك انه فى سنة ١٨٨٧ م ظهر فى القلابات رجل ادعى انه نبي الله عيسى

وصدق به جماعة من المسلمين وقد كاد أن يقوم المدعى بدعواه ويظهرها لدى الجميع ولكن أسرع وبادر ابو عنجه عامل الجهة وعقد مجلسا في الحال هناك برئاسة وبعضوية أمرائه وعظماء عمالته وفي مقدمتهم قضاة العمالة وبعد التأكد من ذلك وبموافقة القضاة كتب ابو عنجه الى الخليفة بأمر درمان بالموضوع وشرحه له شرحا وافيا فأصدر الخليفة حكمه في الحال وهو بأمر درمان على المدعى ومن صدق به من أصحابه بالأعدام جميعا - واليكم ما كتبه ابو عنجه الى الخليفة في هذا الصدد - ومنه يظهر لكم اسماء حضرات القضاة الذين حضروا المجلس :

« وبعد - فمن العبدین الذليلين العاجزين حمد ان ابي عنجه ويونس الدكيم الى سيدهما وسندهما ووسيلتهما الى ربهما خليفه المهدي عليه السلام الخليفة عبد الله بن محمد خليفه الصديق رضى الله عنه - آمين سيدى - انه لقد حدث عندنا بمركز القلابات أمر عجيب جلل وهو أن أحد المجاهدين المدعو آدم ولد محمد البرقاوى من راية الحاج عبد الله البرقاوى ادعى زورا وبهتانا أنه نبي الله عيسى ابن مريم عليهما السلام وقد قام بهذه الدعوى من امد بعيد غير انه لم يظهرها الا لبعض خواصه الذين يثق بهم سرا وأكد عليهم بعدم افشائها الا لمن يأتهمونه وبذلك اضل كثيرين من اعيان السرية الذين اقروه على أمره وحالفوه على كتاب الله تعالى وما زال مستمرا على فعله غير مكترث لقبيح عمله وكبير زلله حتى تكاثر ما قد افتراه ووصل الينا خبره من بعض الأصدقاء وذلك في يوم الاربعاء ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٠٥ هـ فبعثنا في طلبه وقبل حضوره حضر بعض أنصاره عبد الله البرقاوى ومحمد عمر المشهور بأبى قرشى ومهاجر اسماعيل وعيسى أحمد والطيب بن البديرى ومحمد أحمد الحمري فسألناهم عن الأمر فأقروا لدى المجلس بحضور جماعة من المسلمين وفيهم نواب الشرع الثلاثة وهم ادم ضوء البيت وحامد بلولة وادم على وجميع العمال والنقباء وغيرهم ثم حضر هو بذاته في المجلس فقلنا له : « ايها الأخ لقد بلغنا بانك زعمت انك نبي الله عيسى وروح الله فهل ما نسب اليك صحيح ؟ أم هي اشاعة كاذبة لا أصل لها ؟ » فأجاب : « أيها الاخوان ان ما قد بلغكم حقيقى وهو أنا نبي الله عيسى فان لم تصدقوا بى الآن فلا تصديق لكم بعد هذا ثم قلنا له « وما دليلك على ثبوت دعواك ؟ » فأجابنا : « بأن الحق عز وجل أخبرنى بانى نبي الله عيسى وكذلك الرسول صلى الله عليه وسلم » فقلنا : « ان كان لا بد من ذلك - فاعلمنا في أى زمن وبأى وقت اجتمعت بخليفة المهدي عليه السلام وفي أى

محل صليت خلفه فان عندنا منه رضى الله عنه اشارات تفهيك بها فان انبأنا بشيء منها فورب المهدي عليه السلام وهذا الكتاب الشريف لتصدقن بك فيما ادعيته ؟ فأجابنا بقوله يا هؤلاء انكم تدرنون الكلام واننى انا عيسى وما لى بغير هذا لكم من جواب فافعلوا ما اتمم فاعلون او خاطبوا فى امرى خليفة المهدي ليعلمكم بحقيقتى فانكم لا تعلمون » ووافقه على ذلك وزيره أبو القرشى وغيره ممن تقدم ذكرهم وكذلك الطائفت أحمد وهنون النيل الهباني ومحمد حسين بقارى ومحمد على البرتاوى وداؤد التاماوى وعبد الرحمن ابراهيم البرتاوى وعبد الله جاموس وعثمان احمد القموس وجميع هؤلاء أمراء رايات فحينئذ أخذتنا عليهم غيرة الاسلام وأمرنا بسجنهم جميعا - ثم احضرناهم ثانيا واعدنا لهم السؤال عليهم يرجعون عما هم فيه فما ازدادوا الا تصميما واصرارا عليه فسألنا المتنبى عن أبيه وأمه ومولده ومنشئهم فقال انى من البشر مثلكم وانى نبي الله عيسى بلا ريب ولكن ليس هذا أوانى وليس لكم معنى الآن من قول لأنى للآن ما أنذرتكم وعما قليل ترون صدق ذلك .

ولشدة اعتقاد جماعته فيه وتصديقهم اياه كانوا لا يتكلمون فى المجلس الا عن اذن منه فلو سألناهم صدوا عن الاجابة حتى يأذن لهم واستأذنه - احدهم مهاجر اسماعيل فى الكلام فأذن له فقال ان دعوى هذ الرجل صحيحه وانه قبل هذا اخبرنا بأن هذا ليس أوانه - ثم سألنا المدعى عن شأنه فى المهديّة فقال نحن وأتمم الآن فيها سواء تحت اشارة خليفة المهدي فعليكم بالايمان - وعلامة ظهورى ستأتىكم الحبشة على جردتين فتفوت الأولى ويأتىكم الدجال فى الثانية وهناك ترون العجب من امرى ويتم لكم ظهورى -

فقلنا له ما شأنك مع خليفة المهدي ؟ فقال ان خليفة عبد الله والخليفة على عارفان بأمرى - وأما الخليفة شريف فلا علم له بى - وانى الآن تحت اشارة خليفة المهدي الى الوقت المعلوم -

ثم ان مهاجرا المذكور اجاب ثانيا بقوله للمجلس « يا ايها الاخوان : الانبياء والمرسلون والمهدي عليهم الصلاة والسلام المؤيدون من الله بالملائكة والأولياء والجن والانس فأول تأييده لهم هل هو ظاهرى أم باطنى فأجبتاه بأنه باطنى فأجابنا هل لكم من علم فى الباطن - فقلنا له لا - فقال هذا تأييده لعبده - هذا - وقد طال الكلام وكثر المقال على هذا المنوال - فاعدناهم الى السجن فقال بعضهم عند

القيام الى السجن لا اله الا الله محمد رسول الله ان هذا هو عيسى حقا لا غيره ولا
نشرك به شيئا .

وحيث سيدى ان هذا من اهم ما يجب رفعه لباب السيادة وان ارباب هذه
الدعوى امراء رايات كما سلف ومن الضروري ان تكون عقيدة اتباعهم مثل عقيدتهم
وربما اذا داموا على ذلك أو أمهلوا ودام لهم هذا المدعى أن يوقدوا نار الفتنة على
غفلة ويحصل الفشل في الدين فقد ثقلناهم الان بالحديد وتجاسرنا برفع هذا لتصدر
لنا الإشارة الكريمة بشأنهم —

أما صاحب الدعوى فإنه مولود في برقوق وأمه فاطمة بنت خديجه وعمره ٢٥ سنة وهو
أمر دلا لحيه له ولونه اخضر الى صفرة اعجمى اللسان مفلج الاسنان السفلى مفتوح
الوجه مربع القامة متوسط الجثة واسع الجبهة عظيم الرأس — ونظر السيادة فيه
الكفاية والسلام»

٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٥ هـ «١٨٨٧ م»

٣ — محكمة الكارة

هي محكمة قد انشئت بأمدرمان مركز الحكومة المذكورة للفصل في بعض
قضايا الجهادية (الجنود السود) وهذه المحكمة مختصة بالنظر في جميع القضايا
المتعلقة بالزواج والطلاق والارث واقامة الاوصياء على القصر واقامة القيم على
المحجور عليهم من المجانين واهل السفه وعلى المفقودين وفي الوصايا وفي الدعوى
الخاصة بالديون والمعاملات التجارية وفي الجرائم الجنائية — وما يجب الإشارة
اليه ان المحكمة المتقدمة في الذكر هي الوحيدة من نوعها بحكومة المهديّة حيث لم
تنشأ محكمة مثلها في جهة غير أمدرمان ولعل السبب في ذلك يرجع الى كثرة الجهادية
بأمدرمان .

وهؤلاء الجهادية هم العساكر الذين وقعوا في الأسر من جيش الحكومة السابقة
(حكومة النجاشي) فجعل لهم خليفة المهدي أميراً أسماه ابراهيم الخليل
يقوم برعايتهم وملاحظتهم وتربيتهم على طاعة حكومة المهديّة والجهاد في سبيل الله .
كما جعل لهم الخليفة مساكن خاصة بالطايبية القديمة بأمدرمان التي عرفت
بالكارّة وقد كانت هذه المساكن ظاهرة الى حين اعادة تعمير الجهة المذكورة في عهد

(١) هو ابن عم خليفة المهدي

الحكم الثنائي وايضا جعل لهم الخليفة قاضيا كما ذكرنا سابقا وقد اوصى الامير والقاضى بهم خيرا لأنهم قد كانوا نعم المعين للخليفة في زمن الحرب وكذلك قد اوصى بهم الأمراء والقضاة في خارج أم درمان حتى انه اكراما لهم قد كتب في سنة ١٣٠٣ هـ (١٨٨٦ م) الآتى الى عثمان دقنة الذى كان يقيم اذ ذاك بكسلا (نعلمكم حيسى ان الجهادية لا بدلهم من التربية التامة وبعد الشقة في مذاكرتهم والتأليف الكلى لهم أولا حتى يوافقوا على الدين وتنشرح قلوبهم وقد علمنا يقينا شأنهم مما شاهدناه فيهم من ابتداء المهدي الى الان فمن ذلك اننا في محاربة اعداء الله بجزيرة أبا اسرنا بعضا منهم وظهر لنا منهم الألفة والانسراح فتوجهنا بهم الى تقدير فلما غزونا القيقرة هربوا منا وتوجهوا لأعداء الدين بفشودة - ثم حضر أعداء الله جيش راشد فأسرنا منهم جهادية فهربوا ثانية الى جهة فاشودة ثم حضرت جردة ولد شلالى فأسرنا منهم جهادية بكثرة فاجتمعوا مع الأنصار وظننا انه لا يحصل منهم مثلما حصل من السابقين فعند حضورنا للابيض هربوا وانضموا الى اهل القيقرة حتى فتحها الله .

ثم بعد فتوح الابيض وجدنا فيها جهادية بكثرة فاهتمنا بأمرهم واکرمناهم وما تركنا لهم من الاكرام شيئا وبعد ذلك كله هرب بعضهم الى جهة الخرطوم وعند مجيء جماعة أبو قرجة لحصار الخرطوم هرب بعض من معه وانضموا الى القيقرة وكذلك بعض من جهادية ولد النجومى انضموا الى اهلها حتى فتحت فمن ذلك اتضح ما ذكرناه فينبغى ان تعتنوا بالمذكورين غاية الاعتناء وتربوهم التربية التامة حتى يرسخ الإيمان في قلوبهم فانهم اذا تربوا صلحوا للمساعدة في الدين .

ومما يساعد علي تأليف المذكورين اعطاؤهم زوجاتهم واذا كان لهم أقارب يضمون اليهم حيث ان مصلحتهم عمومية ولو انضم اليهم غير المستقيم من اخوانهم يجره حالهم الى الايمان والاذعان اذ الطبائع تسرق الطبائع والأفراد الذكور الذين لا يطيقون حمل السلاح جميعهم يلحقون بالجهادية في جميع ماذكر - والدمور الموجود في مخازن كسلا اكسوا منه الجهادية ونساءهم لأجل تأليفهم ، ا هـ .

ويظهر ان هذه اللقطة من خليفة المهدي جعلت العامل بكسلا يخصص لهم مكانا خاصا لسكنائهم وقد عرف المكان المذكور الى اليوم باسم الكاره وفي سنة ١٩٢٦ م كنت عاملا قضائيا بمحكمة المديرية هناك فشاهدت الكارة المذكورة وقد اعدت لسكنى بعض الموظفين بعد ان زالت مباني المهدي - ومع كثرة عدد الجهادية بكسلا

في أيام المهديّة فإن الحكومة لم تجعل لهم محكمة مستقلة كما هو الحال بأم درمان بل محكمة العمالة هي التي تنظر قضاياهم كغيرهم من الأنصار .

٤ - محكمة السرية

متى خرج الجيش للحرب خرج معه بعض القضاة لأمرين لا ثالث لهما وهما الجهاد في سبيل الله والوطن والجلوس على منصة القضاء للحكم بالعدل والأنصاف بين الأنصار المحاربين وبين أهالي تلك الجهات التي يتم احتلالها ويعين قاضي الاسلام رئيسا لهؤلاء القضاة يسمى (قاضي السرية)

ولمحكمة السرية نفس السلطة التي لمحكمة العمالة فلها النظر في المسائل المتعلقة بالجرائم والأموال وفي المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق وجميع العلائق العائلية وكتابة جميع حجج العقارات والأطيان والعقود ونحوها \

ومما هو معلوم انه وان كان لمحكمة السرية النظر في الجرائم الجنائية الا ان حكمها في قضايا القتل لا يمكن تنفيذه الا بعد التصديق عليه من خليفة المهدي شأنها في ذلك كشأن جميع محاكم حكومة المهديّة وسيأتي بيان ذلك بباب التنفيذات من هذا الكتاب .

قضاة السرايا :

وقد حفظ الناس أسماء كثير من قضاة السرايا نذكر منهم الأساتذة الشيخ



(الشيخ محمد البدوي القاضي بمحاكم المهديّة - شيخ الاسلام فيما بعد)

محمد البدوي قاضي سرية الزاكي بربر والاستاذ الشيخ عثمان عبد المطلب الركابي قاضي سرية ود النجومي بدتقلا والشيخ نجم الدين محمد الفسلاتي قاضي سرية القضايف والاستاذ الشيخ بابكر كوكو الحلاوى قاضي سرية فركه الذى استشهد بواقعة فركة فى سنة ١٨٩٦ م وغيرهم .

هذا وقد سبق أن أسند خليفة المهدي القضاء — كما ذكرنا سابقا — الى الشيخ محمد البدوي المذكور وأرسله الى بربر فعرف بالعدل والانصاف وقد عرضت عليه قضية هناك ادعى فيها المدعى على المدعى عليه بأنه قد اقتلع عينه بغير سبب وبعد الثبوت الشرعى قام القاضى بنفسه وباشر تنفيذ حكمه فاقتلع عين المحكوم عليه عملا بنص القرآن « العين بالعين » وكانت هذه القضية حديث الناس فى تلك الايام وكانت موضع اختلاف شديد بين القاضى والأمير الزاكي أمير بربر اذ ذاك الأمر الذى من أجله قد طلب خليفة المهدي الى الشيخ محمد البدوي أن يعود الى أم درمان فعاد ومكث بأمر درمان لحين سقوطها .

تصديق محكمة رباط سواكن :

وكان من اختصاص المحكمة المذكورة مباشرة الاشهادات والتصديقات ولما كان الشئ بالشئ يذكر فلا مانع من ان ثبت هنا صورة توكيل اصدرته محكمة السرية برباط سواكن فى سنة ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) واليكم ذلك بوجه تصديق الطريقة المتبعة اذ ذاك فى عمل التصديقات .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم — والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم وبعد فمن عبد ربه محمد الأمين ولد الحاج عبد المعروف الى — حضرات ساداتنا نواب الشرع بمركز هندوب احمد جابر وعبد الله حسن وعثمان محمد فرح والمجنوب ابو بكر تولاهم الله آمين

نعرض لحضراتكم — سادتى ان لى اطيانا كائنة بيجر النيل بجهة كنور على منزلين احدهما ٢٢ عودا بلديا ومن ابتداء سنة ١٢٨٣ هـ مقيمة باسمى بدفاتر

(١) سنة ١٢٨٣ هجرية توافق عام ١٨٦٥ م

هذه الصفحة
مفقودة من
الكتاب المصور
عن الأصل

يقول ابن خلدون عن المظالم - « وهي وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ونصفه القضاء وتحتاج الى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدى وكأنه يعرض ما عجز القضاة أو غيرهم عن امضائه ويكون نظره في البيئات واعتمادات الامارات والقرائح وتأخير الحكم الى استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصلح - واستحلاف الشهود وذلك أوسع من نظر القاضي » اهـ

هذا ولما ظهر كثير من الظلم في عهد حكومة المهديه وزادت حوادث النهب والسلب واصبح الاعراب يعشون بمصالح الناس وكثرت شرورهم وصدر عنهم الكثير من الفساد والعند وقتل المسلمين الأبرياء حتى ان ظلمهم لحق بكثير من القضاة والعلماء أمثال العلامة الاستاذ الشيخ محمد الخير عبد الله ويقال انه لما رفع الشيخ محمد الخير الامر في ذلك الى الامير عثمان الديكيم - قال الامير المذكور - « اتكلمني في الدنيا الفانية يا محمد الخير الم يقل المهدي عليه السلام الدنيا جيفة وطلابها كلاب ؟ »

اقول لما كثر الظلم شكوا الناس الى خليفة المهدي وبكى الناس لشدة الظلم والجور اصدر خليفة المهدي المنشور المعروف بمنشور منع الظلم - تقتطف منه الاتي : « فيلزمكم ان تكونوا واقفين على قدم الاستقامة بامثال اوامر الله واجتناب نواهيه ولا سيما ظلم العباد فان الله تعالى نهى عنه في محكم الكتاب وبين شؤم عاقبته في دار الثآلب - قال تعالى « الا ان الظالمين في عذاب مقيم » وقال تعالى « ومن يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا » - وقال - أنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويسعون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم » وقال - « ان لعنة الله على الظالمين » وقال - « وتلك القرى اهلكناها لما ظلموا » وقال « ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون انما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين مقنعى رؤوسهم لا يرتد اليهم طرفهم وافئدتهم هواء » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة » وقال - « لا يحل لمسلم ان يأخذ عصا اخيه بغير طيب نفس منه » - وقال - « ينادى مناد يوم القيامة اين الظلمة واشياع الظلمة حتى من ألان لهم دواة أو برى لهم قلما فيجمعون في تابوت من حديد فيرمى بهم في جهنم » الى غير ذلك من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الواردة في ذم الظلم والتحذير

منه فكيف بعد ذلك يليق بالمؤمن وخصوصا من كان بمثابةكم ممن رحمه الله وأكرمه بصحبة المهدي أن تحدثه نفسه بالاقدام على ظلم أحد المسلمين وأخذ حقه بغير وجه جائز عند رب العالمين - فيلزم ان تكونوا واقفين مع حدود الله وتلزموا طريق الاستقامة والاستعداد ليوم القيامة وتتابعوا عن كل ما يجر الى سخط رب العالمين ويعطل نصرة الدين كالظلم والقتل والحسد والكبر والعجب والرياء والتعدي على حقوق العباد والجور في الأحكام والركون الى حب الدنيا وغير ذلك من الصفات الذميمة التي نهى الله عنها ، في ربيع الآخر سنة ١٣٠٦ هـ - (١٨٨٨ م) ١٠ هـ .

ويظهر ان هذا المنشور لم يأت بالفائدة المطلوبة لانه لم ينته الناس عن الظلم ولم يتبعوا ما جاء بالمنشور ليرشداهم الى طريق الخير وحسن السير لذلك قد رأى الخليفة أن الضرورة تحتم وجود نظام النظر في المظالم انصافا للمظلومين واغاثة للمستضعفين لايقاف تعدي ذوى الجاه والحسب من البقارة اولئك الظلمة الذين ابادوا الرجال من غير ذنب وحصدوهم وجعلوا البلاد فوضى .

فعين خليفة المهدي هيئات قضائية في معظم جهات السودان كالجزيرة وكردفان وغير ذلك وتتألف كل هيئة من قاض او قضاة وكاتب وامير ويقال للقضاة «قضاة رد المظالم» وللأمير امير رد المظالم .

وكانت هذه الهيئة بمثابة محكمة استئناف في عصرنا الحاضر - ولكل هيئة من الهيئات المشار اليها قوة مسلحة .

وكانت الهيئة مع القوة المذكورة تمر بكامل هيئتها في البلاد التي تقصدها وتعتقد جلساتها « بالكر » في كل بلد تمر عليها - وقد سبق أن شرحنا المقصود بالكر في كتابنا هذا .

وينحاط قاضى رد المظالم في جلسته بجماعة هم :

(١) الفقهاء وعلى رأسهم قضاة الجهة .

(٢) الامراء وعلى رأسهم امير رد المظالم ومهمتهم الاحاطة بما يصدر من الاحكام للعمل حالا في رد الحقوق الى اهلها وارسال المجرمين الى الخليفة بأمر درمان

(٣) الكتاب ومهمتهم تدوين أقوال الخصوم وتسجيل الأحكام في القضايا الهامة وغير ذلك من الامور الكتابية

(٤) الحجاب - وهم شباب من الأنصار عرفوا بقوة أجسامهم واشتهروا بالتغلب على من يلجأ الى العنف او يحاول اساءة المحكمة

وكانت سلطة قاضى رد المظالم اكثر بكثير من سلطة القاضى فمن اختصاصه النظر فى القضايا التى يقيمها الافراد والجماعات على الامراء اذا انحرفوا عن طريق الانصاف - وهم فى أكثر الأحوال كذلك - وعلى عمال الخراج اذا اشتطوا فى جمع العشور والزكاة وعلى كتاب الأمراء اذا حادوا عن اثبات أموال المسلمين بنقص أو زيادة ومثل هذا فيه من العدل ما تجدر الإشارة اليه وقد سبقهم فى ذلك السلف من المسلمين وقد حكى عنه فى أمهات كتبهم ومن ذلك انه وقف رجل من العامة على المنصور بن أبى عامر فى مجلسه فنادى ياناصر الحق ان لى مظلمة عند ذلك الرصيف الذى على رأسك (وأشار الى الفتى صاحب الورقة وكان له فضل محله عند المنصور) قد دعوته انى الحاكم فلم يأت فقال له المنصور أو عبد الرحمن ابن الفطيس بهذا العجز والمهانة ؟ كنا نظنه أمضى من ذلك - اذكر مظلمتك يا هذا : فذكر الرجل معاملة كانت بينهما فقطعها من غير نصف فقال المنصور ما أعظم بليتنا بهذه الحاشية ثم نظر الى الصقلبي وقد ذهل عقله فقال له ارفع الورقة وانزل صاغرا وساو خصمك فى مقامه حتى يرفعك الحق أو يضعك ففعل ومثل بين يديه - ثم قال لصاحب شرطته الخاص به خذ بيد هذا الفاسق وقدمه مع خصمه الى صاحب المظالم لينفذ عليه حكمه بأغلظ ما يوجب الحق من سجن أو غيره ففعل ذلك وعاد اليه الرجل شاكرًا فقال له المنصور قد انتصفت انت اذهب لسيلك وبقي انتصافى أنا ممن تهاون بمنزلتى - فتناول الصقلبي بأنواع من المذلة وأبعده عن الخدمة هذا وكان أيضا من اختصاص قاضى رد المظالم فى حكومة المهديّة النظر فى تظلم الأنصار المجاهدين اذا نقصت مرتباتهم وبالجملّة فقد كان من اختصاصه الفصل فى دعاوى الشعب عامة والنظر فى كل حكم يعجز عنه القاضى - وينتخب قاضى رد المظالم من العلماء المعروفين بالزهد والورع والتقوى الذين لا تأخذهم فى الله لومة لائم وانه يتمتع بكامل السلطة وقوة اليد ونفاذ الكلمة وبذلك فانه يستطيع كف الخصوم عن التجاحد ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب وكان له الحق فى أن يستعمل من الارهاب ومعرفة الامارات والشواهد ما يصل به الى معرفة الحق من الباطل وقد أسندت هذه الوظيفة الى كثير من العلماء نخص بالذكر منهم أصحاب الفضيلة الأساتذة محمد زروق وعبد الله حسن وعربى بلال الهوارى ومحمد مجمود وعبد الباقي بقادى - هذا وان عهد محاكم رد المظالم فى حكومة المهديّة يعيد الى أذهاننا عهد عبد الملك ابن مروان الذى أفرد يوما

خاصا للنظر فى أحوال المسلمين وتصفح قضاياهم الأمر الذى دل على حسن تصرفه ومقدار عدالته واحتياطه فى أمور المسلمين .

ومن المعلوم أن سيدنا عليا كرم الله وجهه قد احتاج الى النظر فى المظالم أما غيره من الخلفاء الراشدين فلم يجلس أحد منهم للمظالم وقد جاء بكتاب « تاريخ الاسلام السياسى للدكتور حسن ابراهيم حسن » ولم يجلس أحد من الخلفاء الراشدين لأن الناس كانوا فى الأول بين من يقوده التناصف الى الحق أو يزجره الوعظ عن الظلم الا عليا - رضى الله عنه فانه احتاج الى النظر ولم تكن فى الحقيقة كما صارت اليه بعدئذ على أنه لم يفرد لسماع الظلمات يوما معينا أو ساعة معينة وانما كان اذا جاءه متظلم انصفه ثم أفردوا يوما خاصا للنظر فى أحوال المتظلمين وتصفح قصصهم وأول من فعل ذلك عبد الملك بن مروان لكنه كان اذا وقف منها على مشكل احتاج فيه الى حكم رده الى قاضيه ابن ادريس الأزدي فكان ابن ادريس هو المباشر وعبد الملك الأمر » اهـ

ويحدثنا التاريخ بأن كثيرا من جهات السودان فى عهد محاكم رده المظالم قد تمتع أهلها بالأمن التام فى أنفسهم وأولادهم وأموالهم ووقف كل منهم فى حده وعلم ماله وما عليه .

ومما يؤسف له ان نذكر انه فى سنة ١٨٩٨ م دعا الحال استدعاء قضاة وأمراء رد المظالم الى أم درمان لحضور واقعة كررى وبرجوعهم عاد الظلم الى ما كان عليه أولا ووجد الظلمة المجال واسعا للسلب والنهب والقتل فطغوا وبغوا على الناس وتمادوا فى الطيش والغواية - ولم يمض زمن طويل على ذلك حتى سقطت حكومة المهديّة فى السودان :

والظلم من شيم النفوس فان تجد ذا غفة فلعله لا يظلم

٦ - محكمة المختسب

وظيفة المختسب النظر فيها يتعلق بالنظام العام والجنايات أحيانا يستدعى الفصل الى السرعة .

وقد كانت هذه الوظيفة فى كثير من الدول الاسلامية مثل العبيدين بمصر والمغرب والأيوبيين بالأندلس داخلة فى عموم ولاية القاضى يولى فيها باختياره وأول من وضع نظام الحسبة فى الاسلام هو سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكان

يقوم بنفسه بعمل المحتسب — وكان غرضه من ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحافظة على الآداب والفضيلة والبعد عن الفساد والرذيلة والنظر في مراعاة أحكام الشرع والأشراف على نظام الأسواق بالكشف على الموازين والمكاييل تجنباً للتطيف ومنع المحتالين من الأكتار في الحمل وغير ذلك وقد رأى سيدنا عمر يضرب جمالاً ويقول له « حملت جملك مالا يطيق » .

ولم يستعمل لفظ المحتسب الا في عهد الخليفة المهدي العباسي

٩٥٨ — ١٦٩ هـ .

هذا وقد أنشأت حكومة المهدي في السودان كسائر الحكومات الاسلامية — في كل مدينة من المدن الكبيرة وظيفة المحتسب وكانت تسمى في بعض الأحيان «وظيفة صاحب السوق» لأن كل عمل صاحبها متعلق بالأشراف على الأسواق وقد أصدرت الحكومة منشورا حذرت فيه التجار عن المكر والخداع والغش والخيانة وعدم الوفاء بالعهد الى غير ذلك مما لا يجوز شرعا في البيع والشراء وها هو المنشور المذكور بحروفه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم وبعد فمن عبد ربه محمد المهدي ابن السيد عبد الله الى كافة أحبابه في الله المؤمنين بالله وبكتابه أهل السوق بالبقعة وغيرها وجميع المتعاطين حرفة البيع والشراء — اعلموا أحبابي ان الدنيا كلها بما فيها من زهرتها ونعيمها لا تزيد عند الله على جناح بعوضة بل حلالها حساب وحرامها عقاب ، وان الله قد أوضح لكم فيها نهج الحق وذلكم عليه لتلزموه بالصدق كي يعتمد الوزن بالقسط في جميع معاملتكم وما تأتون وتذرون من أخذ وعطاء وبيع وشراء الى غير ذلك — فقال جل جلاله : « يا أيها الذين آمنوا اتفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة » ونفى عنكم الظلم بقوله : « والكافرون هم الظالمون » وأكد عليكم النهي عن الظلم — لئلا تكونوا مثلهم فلا تظلمون ولا تظلمون — وخبركم بالوعيد الشديد كتابا وسنه عن الكذب والمكر والخداع وعن الغش والخيانة وعدم الوفاء بالعهد لا سيما اليمين الفاجر

فقال تعالى (قتل الخراصون) والمعنى أى الكاذبون فياله من وعيد ما أشده وأفجعه على ذى قلب سليم نعوذ بالله من غضبه .

ومثل قوله تعالى : (ان الذين يشتركون بهعد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لأخلاق لهم فى الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يذكىهم ولهم عذاب أليم) وقال رسوله العظيم صلى الله عليه وسلم « من حلف يمينا وهو فيها كاذب لقي الله وهو عليه غضبان » وقال أيضا « اليمين الفاجر تدع الديار بلاقع » - وعنه صلى الله عليه وسلم « من غشنا فليس منا » وكذا ورد عنه « اياكم والخيانة بئس البطانة » وقوله صلى الله عليه وسلم « المكر والخديعة فى النار » - وما أحسن وصيته لمعاذ بن جبل رضى الله عنه حيث قال فيها « أوصيك بتقوى الله وصدق الحديث والوفاء بالعهد »

وبالجملة فجميع ما نهى عنه الله ورسوله مما أوضحناه حرام لا يجوز ارتكابه لأحد خصوصا الحلف فانه فجور والحالف اذا كان كاذبا فى يمينه فتمن مباحه أشد حرمة من لحم الخنزير - وحيث كان كذلك فعزيمة من الامام المهدي ابن عبد الله لكل من بلغه هذا المنشور ودرى مافيه لا يقتري على الله كذبا ولا يغش أحدا ولا يمكر ولا يخادع ولا ينقض عهدا ولا يحلف يمينا فاجرا لاستجلاب حطام الدنيا الساحرة ولا يخسر ميزانا ولا يطلقه وان يتخذ بين ذلك سبيلا يلزم الصدق فى أخذه وعطائه وبيعه وشرائه وجميع معاملاته دون خيانة وغدر مع الوقوف على المسألة بمقتضى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى أوردناها فتلك تجارة رابحة الى معادكم يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون واياكم وتخط أمرنا هذا فيحل عليكم غضب الله تعالى ورسوله وفقنا الله واياكم والمسلمين انه جواد كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم والسلام » اهـ

وكان المحتسب يختار بالطريقة التى يختار بها القضاة لأن عمله مرتبط بالقضاء وجعلت له الحكومة واسع السلطة فى مراعاة أحكام الشريعة الغراء ومنشورات المهدي داخل منطقة السوق .

وكان دائما ومعه جماعة من الحراس من شباب الأنصار يطوفون فى الأسواق فيفتشون اللحوم والخضروات والمأكولات المعروضة للبيع وأعمال الطهارة ويشرفون على الباعة ونظام المرور فيجعلون الحوانيت - وكلها مصنوعة من البروش - بطريقة لا تمنع ذلك .

ويمنعون الناس من البول في الطرقات والسب والتهكم والسخرية - ومن اختصاصه أيضا ملاحظة أثمان الحاجيات ورفض قبول العملة والنظر في العملة المغشوشة وأجرة العمال وقيام العامل بالعمل المتفق عليه - وقبل هذا وذاك وعظ أهل السوق وحثهم على الذهاب الى المسجد الجامع لادراك الصلاة بالمسجد .

وكان المحتسب يفصل في الحوادث البسيطة التي تقع في منطقة السوق بالمنهاج الشرعي ومنشورات الامام المهدي على جناح السرعة وينفذ حكمه فورا من غير معارضة أو استئناف ومن غير تسجيل شيء في محاضر أو دفاتر اما الجرائم الكبيرة فيحيلها الى القضاء للاختصاص وهناك سجن من الشوك داخل السوق ليحفظ المحتسب فيه المجرمين الى أن يتم الفصل في قضاياهم .

أسماء المحتسبين :

وأول من أسندت اليه وظيفة المحتسب بأم درمان في حياة المهدي هو الشيخ محمد أحمد البدرى ثم أسندت هذه الوظيفة فيما بعد الى جماعة من الرجال نذكر منهم : ود حسين أداى الجعفرى الذى كان محتسبا بأم درمان والفقيه أحمد صبي انكه الزغاوى الذى كان محتسبا بدقلا والشيخ على سرير الجعلى فقد كان محتسبا برفاعه والشيخ عبد الرحيم أحمد الجعلى فقد كان محتسبا بالقضارف والشيخ حسن كرور المغربى الذى كان محتسبا بسنجه .

وبالجملة فقد كانت أعمال المحتسب في حكومة المهدي لا تختلف كثيرا عما ذكره ابن خلدون في مقدمته بصدد أعمال المحتسب حيث قال : « ويبحث عن المنكرات ويعذر ويؤدب على قدرها ويحمل على المصالح العامة في المدينة مثل المنع من المضايقة في الطرقات ومنع الحماليين وأهل السفن من الاكثار في الحمل والحكم على أهالى المباني المتداعية للسقوط بهدمها وازالة ما يتوقع من ضررها على السابل والضرب على أيدي المعلمين في المكاتب وغيرها من الابلاغ في ضربهم للصبيان المتعلمين - ولا يتوقف حكمه على تنازع أو استعداد بل له النظر والحكم فيما يصل الى علمه من ذلك ويرفع اليه - وليس له امضاء الحكم في الدعاوى مطلقا بالغش والتدليس في المعاش وغيرها وفي المكائيل والموازين - وله أيضا حمل الماطلين على الانصاف - أمثال ذلك مما ليس فيه سماع بينه ولا نفاذ حكم وكأنها أحكام ينزه القاضى عنها

لعمومها وسهولة أغراضها فتدفع الى صاحب هذه الوظيفة ليقوم بها فوضعها على ذلك أن تكون خادمة لمنصب القضاء » اهـ

٧ - محكمة بيت المال

قد أنشأت الدولة الاسلامية بيتا للمال الغرض منه صيانة أموال الدولة وحفظها والتصرف فيها لصالح الجماعة الاسلامية .

والمال الوارد لبيت مال المسلمين اما أن يكون ضريبة عن أرض أو عن أشياء أخرى غير الأرض فضريبة الأرض عشر أو خراج .

ومن موارد بيت المال الزكاة التى يدفعها المسلمون عن أموالهم المنقولة كالذهب والفضة وحيواناتهم التى يرعونها الكلأ المباح .

ومن موارده أيضا نصيبه من الفىء والغنائم والركاز وكجزية الرؤوس التى يدفعها أهل الكتاب عن أشخاصهم والعشر الذى يدفعه المشركون عن متاجرهم وسفنهم التى تدخل بلاد المسلمين ومداينهم ويسمى العشور كما كانت ترد الى بيت المال الأموال التى لم يعلم لها مستحق كاللقطة وتركه من لا وارث له والأموال التى يصلح عليها المسلمون أعداءهم وغير ذلك .

ومن أراد أن يعلم شيئا عن كل مورد من هذه الموارد التى تمتد بيت المال فعليه بمطالعة كتب الفقه فان فيها الشرح الوافى والبيان الكافى لذلك .

وكان المال الذى يأتى من الموارد المتقدمة فى الذكر ينفق على مصالح الدولة بحسب ما يراه الامام فتدفع منه أرزاق القضاة والولاة والعمال وصاحب بيت المال وغيرهم من الموظفين^١

هذا وقد أنشأت حكومة المهديّة فى السودان بيتا للمال كغيرها من الدول الاسلامية لحفظ العشور والزكاة والغرامات والغنائم وغير ذلك - وان الشخص الذى يعهد له بهذا البيت يسمى « أمين بيت المال » وأمناء بيت المال العام فى عهد المهديّة هم :

المشايخ : أحمد سليمان و ابراهيم عدلان والنور الجريفاوى والعوض المرضى و ابراهيم رمضان والعوض المرضى (المرة الثانية) والحاج أحمد ديس على التوالى - وليت المال فروع وهى - بيت مال الملازمة وبيت مال ورشة الحربية والترسانة

(١) انظر كتاب تاريخ الاسلام السياسى للدكتور حسن ابراهيم حسن

وبيت مال الخمس والنفيء — زد على ذلك ان لكل عماله (اقليم) في السودان بيت مال وهذا وذاك يتبع بيت المال الرئيسى بأمر درمان عاصمة الدولة . وعينت الحكومة قضاة عرفوا باسم النواب للحكم في الحقوق المتعلقة ببيت المال ولا اختصاص لهم في غير ذلك ويختار هؤلاء القضاة بنفس الطريقة التى يختار بها سائر القضاة .

هذا — وترفع الدعوى في محكمة بيت المال من وعلى الآتين :

أولا — من أمين بيت المال على غيره — مثال ذلك :

(١) حكمت المحكمة الشرعية على زيد من الناس بمصادرة أمواله وأملاكه وضماها الى بيت المال — واتضح أخيرا ان من ضمن أموال المحكوم عليه بقرة ساوية الجسم صفراء اللون معروفة باسمها مشهورة بوسمها — مثلا —

وان هذه البقرة قد وضعها المحكوم عليه أمانة في حوزة عمرو من الناس ففى هذه الحالة فان أمين بيت المال يرفع قضية أمام محكمة بيت المال ضد عمرو وبعد أن يثبت ذلك شرعا فان المحكمة تحكم بالبقرة المشار إليها وتضم الى بيت المال

(ب) قد وضع زيد وهو من الكفار الذين هربوا من السودان في حالة الحرب مائة ريال مجيدى — مثلا — كأمانة في حوزة خالد فان أمين بيت المال في هذه الحالة يرفع قضية ضد خالد أمام محكمة بيت المال ومتى أثبت ذلك بطريق شرعى فان المحكمة تحكم له بالمبلغ المذكور وضمه لبيت المال .

(ج) مات بكر الذى لا وارث له عن تركته التى هى مصحفه وسيفه ودرعه فقام زيد واستولى على التركة المذكورة فان أمين بيت المال يبادر في هذه الحالة بمقاضاة زيد بمحكمة بيت المال ومتى أثبت أمين بيت المال دعواه بأحد الأدلة الشرعية فان المحكمة تحكم له على زيد بتركة بكر وضماها الى بيت المال .

(د) ان الشخص المنوط به تحصيل الزكاة قد حصل من زيد أقل مما يجب عليه شرعا فيجب على أمين بيت المال أن يرفع قضية ضد زيد أمام محكمة بيت المال ومتى أثبت ذلك فان المحكمة المذكورة تحكم له على زيد بأن يدفع الفرق الى بيت المال .

(هـ) قد جرت العادة أن يبيع أمين بيت المال بعض أملاك بيت المال كالمواشى والرقائق الى غير ذلك الى التجار لصالح الدولة ولا مانع من أن يدفع المشتري الثمن على أقساط معينة فاذا لم يدفع المشتري الثمن في الوقت المتفق عليه بغير عذر مقبول

فان أمين بيت المال يرفع عليه قضية أمام محكمة بيت المال التى تحكم على المشتري بعد الاثبات بدفع القسط لبيت المال - هذه هى بعض القضايا التى يكون فيها أمين بيت المال المدعى وقد أتينا بها هنا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .
ثانيا - من أحد الناس على أمين بيت المال مثال ذلك :

(أ) حكمت المحكمة الشرعية بثبوت وفاة شخص عن غير وارث واطافة تركته لبيت المال وسبق أن وضع زيد بقرة أمانة فى حوزة هذا الشخص الذى لا وارث له فضمت البقرة مع التركة الى بيت المال ففى هذه الحالة يجب على زيد أن يرفع قضية بمحكمة بيت المال ومتى أثبت دعواه حكم له وأستبعدت بقرته من التركة وسلمت اليه .

(ب) وضع عمرو عشرين أردبا من الذرة كأمانة بطرف خالد المحكوم عليه بمصادرة أمواله وأملاكه وقد صادرت الحكومة الذرة المذكورة مع أملاك خالد فيجب على عمرو والحالة هذه أن يرفع قضية ضد أمين بيت المال بمحكمة بيت المال ومتى أثبت دعواه حكم له بالذرة وسلمت اليه .

(ج) قد حصلت الحكومة من خالد أكثر مما يجب عليه شرعا فى الزكاة مثلا - ففى هذه الحالة فان لخالد أن يرفع قضية ضد أمين بيت المال أمام محكمة بيت المال ومتى أثبت دعواه حكم له برد الزائد

(د) سبق أن حكمت المحكمة الشرعية بثبوت وفاة زيد من غير وارث واطافة تركته التى هى خمسون ريالاً لبيت المال وبعد ذلك حضر عمرو الذى هو ابن زيد المذكور - فله أن يرفع قضية على أمين بيت المال ومتى أثبت ارثه فان محكمة بيت المال تحكم له بتركة أبيه المذكور واستبعادها من بيت المال وقس على ذلك فان القضايا من هذا النوع كثيرة ومتنوعة .

ثالثا - من الجمهور بعضهم على بعض - مثال ذلك :

(١) اشترى زيد من أمين بيت المال رقيقا من الغنائم وكان المعسول به فى مثل هذه الحالة أن يكتب أمين بيت المال وثيقة بالبيع المذكور ويسلمها للمشتري للاعتقاد وعدم المعارضة واليكم وثيقة بنصها :

بحر العاشم - فرخة سداسية مكادية حمراء اللون من غنائم الحبشة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فمن عبد ربه عبد اللطيف البشير لكافة أنصار الدين — الآدمية الموضح اسمها وأوصافها أعلاه من ضمن ١١ رأس رقيق بمقتضى أمر سيدنا المكرم أحمد على رئيس السرية فى ٢٤ جماد أول سنة ١٣١٠ هـ مذكورا به عن مباعهم بالقيمة لسداد ثمن الأقمشة المأخوذة من أحمد محمود الحدرى لزوم كساوى الأنصار وعلى مقتضى ذلك صار قيامها اليه بمبلغ ثمانية وعشرين ريالاً قشلى للمعلومية وعدم المعارضة — تحرر هذا بيده ليتصرف فيها كيف شاء والسلام .

٢٤ جماد أول سنة ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م) ١ أمين بيت مال سرية القلابات « ختم »

وبعد أن يستلم المشتري الأمة والوثيقة أعلاه له التصرف التام — فاذا ادعى أحد عليه ان الأمة المذكورة ملكه فتحال القضية الى محكمة بيت المال للاختصاص وهناك يتم الفصل فى القضية — وأكبر حجة يعتمد عليها المدعى عليه فى هذه القضية الوثيقة المتقدمة فى الذكر .

(ب) اشترى خالد من زيد رقيقا وفى كثير من الأحوال — فان مثل هذا النبيع لا يعتمد رسميا الا اذا صدق عليه أمين بيت المال وذلك كالآتى :
فرخة تسمى الزين كله سداسية زرقاء اللون مشلخة الخدين بلدى سلم وعلى أكتافها فصوص والبطن والصدر والظهر وعلى صدغها الأيمن اشارة نار مربية .

الحمد لله الوالى الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم وبعد أقر الواضع اسمه وختمه فيه أدناه خليل خاطر سليم وصى أيتام أنجال المرحوم اسماعيل خاطر انه قد بيعت الآدمية الواضح اسمها وأوصافها أعلاه وهى من ضمن تركة المرحوم اسماعيل خاطر أجريت بيعها الى محمد درويش ومحمد عالم ومدنى محمد بمبلغ قدره ٨٠ ريالاً عملة بيت المال البقعة المشرفة وقبضت منهم الثمن وصارت تلك الآدمية ملكا لهم — ولأجل الاعتماد — تحرر لهم هذا منأ بيدهم بشهادة المذكورين أدناه والله تعالى خير الشاهدين والسلام

١٩ صفر سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٤ م) ٢ المقر بما فيه

خليل خاطر سليم « ختم »

(١) انظر كتاب محاضرة عن العروبة فى السودان للاستاذ محمد عبد الرحيم المؤرخ السودانى .

(٢) من كتاب محاضرة عن العروبة فى السودان للاستاذ محمد عبد الرحيم

شهد بذلك شهد بذلك شهد بذلك شهد بذلك شهد بذلك
« ختم » « ختم » « ختم » « ختم » « ختم »
الأسطى على العمرى ، عبد الرازق ابراهيم ، عبد السميع صالح ، مراد هيبه ، حسن خاطر

تصديق أمين بيت المال

يعتمد بيع الآدمية المذكورة أوصافها أعلاه حسب القرار المذكور — وأشهد
عليه المذكورين ولذا صدقنا عليه .
أمين بيت مال المسلمين
الخضر محمد داود
« ختم »

فاذا جاء عمرو وادعى ملكية الآدمية المذكورة بالوثيقة المشار إليها فان
الاختصاص فى نظر هذه القضية لمحكمة بيت المال وهنا لا بد أن نذكر السبب الذى
من أجله جعل الاختصاص فيما تقدم لمحكمة بيت المال مع انه لا علاقة لبيت المال
بالقضية حسب الظاهر — فنقول ان السبب فى ذلك انه فى آخر عهد حكومة المهديّة قد
كثر النهب حتى وصل ذلك الى بيت المال نفسه خصوصا فى موضوع الرقيق ففى كثير
من الأوقات يفقد بيت المال عددا من الرقيق لذلك قد صدر الأمر انه لا يعتمد رسميا
بيع أو شراء الرقيق ولو من الجمهور حتى يصدق على ذلك أمين بيت المال — والغرض
الأول من ذلك أن يتأكد أمين بيت المال قبل التصديق من أن الرقيق الذى تم بيعه لم
يكن من رقيق بيت المال فاذا تم التصديق وحصل نزاع فى الرقيق فالاختصاص لمحكمة
بيت المال فى نظر القضية ليتأكد مرة أخرى القاضى ان الرقيق الذى حصل فيه النزاع
لم يكن من أملاك بيت المال ثم بعد ذلك يشرع فى سماع الدعوى والفصل فيها ولا
شك ان هذا رأى رشيد من الحكومة فى الحفاظ على أملاكها .

ومما يلفت الأنظار ان نظام محكمة بيت المال المتقدم ذكره لم يعمل به فى غير
مدينة أم درمان .

اما فى باقى أنحاء السودان فان قضاة الجهة هم الذين ينظرون فى القضايا المتعلقة
ببيت المال ولم يوجد هناك نواب كما هو الحال فى أم درمان .

واختصاص هذه المحكمة الفصل في قضايا « الملازمة » وهم جماعة من أنصار المهدي بالسودان من واجبهـم المحافظة على خليفة المهدي وأسرته وعائلة المهدي وكان يقيم الجميع بالمحل المعروف الآن باسم « السور » بأم درمان وكان أول قاض للمحكمة المذكورة الشيخ محمود وافي التعايشي .



الفصل الرابع

في

استئناف الاحكام وتنفيذها

ان الأحكام التي تصدرها محكمة أم درمان غير قابلة للمعارضة والاستئناف لأنها لا تصدر حكمها الا بعد موافقة قاضى الاسلام (قاضى القضاة) عليها في يوم الشورى وقد سبق أن تكلمنا عن هذا اليوم . أما الأحكام الصادرة من محاكم العملات اذا لم يقبل بها المحكوم عليهم فلهم استئنافها أمام محكمة أم درمان وبيان ذلك ان الواجب على المحكوم عليه أن يسرع بالذهاب الى أم درمان وأن يقدم استئنافه كتابة^١ الى قاضى الاسلام الذى يبادر بطلب صورة الحكم من المحكمة التى أصدرته .

ثم يعرض قاضى الاسلام صورة الحكم على قضاة أم درمان في اليوم المعروف بيوم الشورى وينظر الجميع في القضية فاذا اتضح لهم موافقة الحكم لمنشورات المهدي أو للنصوص الشرعية اذا لم يذكر الموضوع بالمنشورات اذا اتضح لهم ذلك يوافق الجميع عليه ويتم تأييده . اما اذا ظهر لهم مخالفته فلا بد من الغائه واعادة النظر في القضية من جديد والحكم فيها واخطار قاضى العملة بالحكم الجديد للعمل بموجبه - وكذلك للمحكوم له ان يطلب الاستئناف بالطريقة المذكورة ومما تجب الاشارة اليه أنه اذا اختلف القضاة في نظر الحكم في الحالة المتقدمة في الذكر فانه يرجح الجانب الذى فيه قاضى الاسلام وبمتى تم تأييد الحكم أو ابطاله والحكم في القضية بواسطة محكمة أم درمان فانه بذلك يتم الأمر النهائي اذ لا طعن بعد ذلك ولا معارضة ولا استئناف بحال من الأحوال وهذا يشبه الآن عندنا بالمحاكم الشرعية القرارات التى تصدرها محكمة التمييز وبالتى تصدرها محكمة الاستئناف العليا في المحاكم المدنية والجنائية هكذا يتم استئناف أحكام محاكم

(١) مذكرات الاستاذ السيد بشير السيد المكي

العمالات وكذلك يجوز استئناف أحكام المحاكم الأخرى المتقدمة في الذكر بنفس الطريقة المذكورة .

تنفيذ الأحكام :

متى صدر الحكم في القضايا البهرية من أية محكمة فإن القاضي الذي أصدر الحكم يباشر التنفيذ بنفسه فإذا صدر الحكم بالجلد أمر القاضي الحجاب وهم جماعة من الشباب الأشداء بجلد المحكوم عليه بمجلس القضاء ولا بد من جلد المحكوم عليه بالجلدات المحكوم بها كاملة حتى ولو أدى ذلك الى موته - وإذا صدر الحكم على الزوجة بطاعة زوجها وانتقالها معه الى منزله أمر القاضي الحجاب بأخذ الزوجة فوراً وتسليمها الى زوجها بمنزله والنويل لها اذا ظهر منها ما يدل على عدم موافقتها على تنفيذ الحكم فالضرب يوجعها والسب الفطيع لا بد منه لها .

اما الأحكام في القضايا الكبرى كأحكام الاعدام وقطع اليد أو الرجل الصادرة من المحاكم المشار اليها سابقا على اختلاف درجاتها فلا يمكن تنفيذها الا بعد التصديق عليها من خليفة المهدي وبعد أن يتم التصديق ينفذ الحكم حالا ويكون ذلك في الغالب في وقت العصر ليشاهده الناس ويعلن عنه بضرب الآلة المعروفة باسم (امبابة) وهذه الأمبابة هي سن فيل صغير طولها نحو متر تثقب ثقبا واحدا من رأسها وتضرب للدلالة على خروج الخليفة من منزله أو لمجرد اجتماع الناس للغزو أو لسماع الخطب من المهدي أو الخليفة أو نحو ذلك - فيسمع الناس صوتها فيحضرون لمشاهدة التنفيذ الذي يتم بمعرفة المحتسب بسوق أم درمان بالمحل المعروف الآن بميدان المحطة الوسطى هذا اذا كان التنفيذ على شخص واحد اما اذا كان التنفيذ على جماعة فانه يتم أيضا بسوق أم درمان في جهة من الجهات المعروفة في عصرنا الحاضر بالأسماء الآتية :

(١) ميدان المحطة الوسطى (٢) ميدان البوستان (٣) مدخل حي المسالمة ولربما حضر قاضي الاسلام التنفيذ اذا كان الحكم على أكثر من واحد ومن الأحكام المشهورة التي صدق عليها خليفة المهدي حكم محكمة أم درمان في سنة ١٨٩١ م بإعدام الشيخ ود جابر النبي وحكمها قبل ذلك في عام سنة ١٨٨٧ م بإعدام الشيخ محمد نور .

وقد اعتاد الخليفة أنه إذا صدق على حكم من أحكام الأعدام على شخصية بارزة
يصدر منشورا في الحال كبيان للناس
ومن ذلك هذا المنشور بحروفه :
« وبعد فمن عبد ربه خليفة المهدي عليه السلام الخليفة عبد الله بن محمد
خليفة الصديق :

الى المكرم حمدان أبي عنجه كان الله له أمين بعد السلام عليك :
نعلمك انه ظهر رجل بهذا الطرف يدعى محمد نور فأعرض عن الدين ونشر من
جهتنا غاية النفرة حتى انه لم يصل بالمسجد معنا وقد توجه اليه بعض الأصحاب الثقات
مرارا في محله فوجدوه في غاية الأعراض والانكار ثم أحضر عند القضاة في المحكمة
فقالوا له ان الله سبحانه وتعالى يقول « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولى الأمر منكم » - وان خليفة المهدي عليه السلام قد ولاه الله علينا
وطاعته واجبة فقال المراد من ولى الأمر هو الله فقالوا له ان الله تعالى قال أولى الأمر
منكم فكيف مع هذا تقول ما ذكرته فلم يعترف بخطئه وما زاد الا نقورا ومع ذلك
فانه منكر قتل من قتل على يد المهدي عليه السلام كأهل الخرطوم وغيرهم من الأعداء
الذين خرجوا من الدين بكفرهم بالامام المهدي ومحاربتهم له وليس مصدقا بكفرهم
- ولما لم يرجع عن أعراضه حكم الشرع بقتله فصلب وقد أكلت النار لسانه ولحيته
ويديه ورجليه وسرحت فيه وتغير لونه والعياذ بالله من ذلك وبعد ذلك أمرنا فأخرج
من الديم خارج قبور المسلمين - وقد حررنا هذا لاعلامكم بما كان .. » هـ

الفصل الخامس

الفتيا في المهديّة

برز في عهد رسول الله صلوات الله وسلامه عليه جماعة من العلماء بكتاب الله وسنة رسوله وكانوا يفتون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم - وممن اشتهر من هؤلاء العلماء من بعد الخلفاء الراشدين عبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري وسلمان الفارسي .

وقد تخصص كل عالم - من أصحاب رسول الله - بعلم فكان ممتاز فيه ومقدما على غيره فيه -

قال ابن وهب :

خطب الناس في يوم الحايية عمر بن الخطاب فقال : « من أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد ابن ثابت ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل ومن أراد المال فليأتني »

وقال مسروق « لقد رأيت مشيخة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألون عائشة في الفرائض » - ثم صارت الفتوى بعد الصحابة الى التابعين واتبع أهل كل مصر فتيا من كان عندهم من الصحابة فأتبع أهل المدينة فتاوى عبد الله ابن عمر - وأهل الكوفة عبد الله بن مسعود - وأهل مكة عبد الله بن عباس - وأهل مصر اتبعوا فتاوى عبد الله بن عامر^١ واشتهر بعد الصحابة من المفتين يزيد بن أبى حبيب وقد تلقى العلم عن بعض الصحابة وهو أحد التابعين ولا هم عمر بن عبد العزيز فتيا مصر أثنان من الموالى وهما يزيد وعبيد بن جعفر وواحد من العرب وهو جعفر ابن ربيعة وقد أنكر العرب على عمر ذلك فقال : « ما ذنبى ان كانت الموالى تسمو بنفسها صعدا وأنتم لا تسمون »^٢

(١) انظر كتاب أعجب ما رأيت وأغرب ما رويت للاستاذ محمد سليمان محفوظ

(٢) راجع كتاب الفقه على المذاهب الاربعة

ثم أتى بعد التابعين فقهاء الأمصار كأبى حنيفة ومالك والشافعى والحنبللى
رضى الله عن الجميع ثم صار الفقه تقليدا .

وكان الخليفة فى صدر الاسلام هو الامام والقاضى والمفتى والمنفذ للأحكام —
فلما اتسعت دائرة الاسلام وأصبح من العسير على الخليفة أن يقوم بنفسه بكل ما تقدم
ذكره دعت الحاجة أن يتولى الخليفة الأحكام السياسية والادارية ويندب العلماء
الصالحين للنيابة عنه لفصل القضايا بين المسلمين وللفقوى حسب ما تدون بكتب
الشريعة الاسلامية الغراء ومن هنا عرف الناس وظيفة القاضى ووظيفة المفتى — هذا
ولما بزغت شمس الاسلام فى سوداننا أصبح السكان فى أشد الحاجة الى معرفة أحكام
الشريعة الاسلامية للتمكن من السير على ضوئها فلم يجدوا شيئا من ذلك ولكن لم
يمض وقت طويل على هذا حتى قدم الى السودان جماعة من العلماء من مصر فهب
السودانيون للترحيب بهؤلاء العلماء الذين أخلصوا فى تعليم الوطنيين أمور دينهم •

ثم بعد قليل سافر بعض السودانيين الى مصر وانضموا الى طلاب الأزهر
الشرىف لطلب العلم ثم عادوا الى وطنهم الذى كان فى أشد الحاجة اليهم للجهل
الضارب أطنا به فعقدوا حلقات الدروس فى مختلف البلاد السودانية فتحسن الحال
كثيرا عما كان عليه وعرف الناس مالهم وعليهم شرعا •

قال الأستاذ نعيم شقير فى كتابه تاريخ السودان « ولأهل السودان رغبة
شديدة فى تحصيل العلوم العربية حتى لقد يقصد بعضهم الأزهر الشرىف فى مصر
ويقضى السنين الطوال فى تحصيلها وقد أنشئ لهم رواق فى الأزهر منذ عهد طويل
يعرف برواق السناريين وأشهر من تخرج منهم فى الأزهر الشيخ أحمد ود عيسى
صاحب مسجد ود عيسى المشهور بالجزيرة والسيد أحمد الأزهرى ابن الشيخ
اسماعيل الولى الكردفانى المار ذكره والشيخ اسماعيل (المفتى) عبد القادر ابن أخته
والشيخ عبد الرحمن المصوى (يقصد الشيخ المصوى عبد الرحمن) والشيخ الحسين
ابراهيم الزهراء من أهل الجزيرة ... الخ » اهـ ومن كبار خريجي الأزهر الشرىف
أيضا فى العهد المذكور الأساتذة الشيخ محمد البدوى أول شيخ لعلماء السودان فى
عهد حكومة السودان الانكليزى المصرى والشيخ أحمد وديدى من أهالى دقلا
والشيخ صالح على من بلدة ارتدى بجهات العرضى والشيخ حسين عمارى من أهالى
كردفان الذى توطن أخيرا بدارفور وكان رئيس لجنة القضاة بها .

وكانت النتيجة ان وجد عدد من العلماء بالسودان يرجع الناس اليهم في حل مشكلاتهم الدينية .

وكان بعضهم يرجع الى علماء مصر خصوصا في عهد العلامة الشيخ عlish مفتى المالكية بالديار المصرية المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢ م) ثم بعد هذا وذاك تم انشاء وظيفة المفتى في السودان في عهد حكومة الفتح المصرى وقد سبق ان تكلمنا عن ذلك بكتابتنا هذا وأشارنا الى أن الحكومة المذكورة قد جعلت مفتيا لكل مديرية في السودان وقد قام المفتيون بما أسند اليهم خير قيام .

وبعد سقوط الحكومة المشار اليها وظهر حكومة المهديّة كان الامام المهدي هو الذى يعرض عليه المسلمون في السودان ما أشكل عليهم أمره في أمور الدين وقد ظن كثير من المؤرخين الجاهلين بأحوال السودان ان حكومة المهديّة حرمت المسلمين من وظيفة المفتى وللحقيقة والتاريخ أقول ان هذا الاعتقاد في غير محله اذ في الحقيقة وواقع الأمر ان وظيفة المفتى كانت موجودة وان كان القائم بها لا يسمى المفتى اذ ذلك لأنه قد قام بها في صدر المهديّة السيد المهدي نفسه اما بعد وفاته قام بها كبير قضاته المعروف بقاضى الاسلام وها هو استفتاء رفعه جماعة من القضاة الى الامام المهدي في سنة ١٣٠١ هـ (١٨٨٤ م) .

الاستفتاء

الحمد لله الوالى الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم - وبعد
فمن عبيد ربهم نواب أحكام المهديّة الى سيدنا وولى أمرنا وثقتنا فى الله السيد محمد أحمد المهدي ابن السيد عبد الله - دام نصره آمين -

سيدي عرضت علينا مسائل أثناء الدعاوى من المظالم وأشكل علينا الحكم فيها فرغبنا التحرير منكم بما ينبغى الاجراء به على ظهر هذا السؤال للعمل به - وهى ست مسائل :

الاولى - شخص سب والده شتما واستهزاء ولم ينته وثبت ذلك

الثانية - شخص سب حرا بقوله يا عبد مرة أو مرارا

الثالثة - رجل في بلاد مملكة الترك وله في جهة بلاد المهديّة زوجة - والزوجة رغبت الطلاق منه فان كانت اتهمت بأمواله فما يكون فيها وفي ماله ان ثبت لدينا -

الرابعة - امرأة غنيمة في الحقيقة وتزوج بها رجل خال عن التغميم واستشهد فهل يكون لها ارث في ماله أم لا وكان تزويجها قبل العفو أو بعده .

الخامسة - رضيع أو فطيم تزوجت أمه وأراد الزوج الأول أخذ ابنه والأم طلبت بقاءه عندها أو أمها أو أبيها فمن الذى يكفله .
السادسة - أمة تزوج بها مملوك وانتقل المملوك وهو باق بالبلد على انه غير ممكن اجتماعها معه الزمن الطويل فهل تطلق منه أم لا ؟ وان طلقت فما هو الوقت الذى يجب طلاقها من طول الزمن - يفاد عن هذا للاعتقاد والسلام ...

فتوى الامام المهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم وبعد -
فمن عبد ربه المنفقر الى مولاه المحتاج الى مساواة اخوانه فى الله محمد المهدي ابن عبد الله الى أحبابه وأصفياه فى دين الله وفقنى الله واياهم على الصواب - وجعلنى ممن يأخذ عن الله من أنوار السنة والكتاب - ويجعل له النور الذى فيه الفرقان والتمييز بين الحق والباطل .

أجابى - ان العلم انما هو عند الله - وهو قد أعطى كل واحد بما يشاء من علمه لا يشاركه فيه أحد - وان كان حقيرا فى أعين الناس يستخرج المؤمن منهم الخاصة التى عندهم فانما هو من فضل الله ومن اعطاء الله مع ان مثله لا شئ عنده ويستأهل الاقدام والمنع من ذلك فيشكر الله على نعمه بالتواضع وروية المنة لله بأن لا يستكبر بنعمة الله على أحد - وان ما ذكرتموه - أجابى - أقول فيه والله المستعان وعليه التكلان - ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

فالشخص الذى يسب والده استهزاء ولم ينته فحيث ان الله قرن الأمر بالاحسان على الوالدين مع عبادته فقال (وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا) الى أن قال (فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما) الآية

الى أن قال (فانه كان للأوابين غفورا) فما دام فى هذه الحالة المشابهة من السب لوآله وعدم الرجوع عن ذلك فليحبس ويزجر بعد الضرب ثمانين حتى يرجع عن ذلك فيكون آيبا فيغفر الله بأوبته ورجوعه كما ذكر الله تعالى .

المسألة الثانية - التى هى سب الحر - فقد سبق أننا نهينا عن ذلك لينتهوا

بأبلغ الزجر لئلا ينطقوا بالفواحش بقول أتنا من النبي صلى الله عليه وسلم بأن ذلك ينقص المهديّة وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) وقد ذكر الله سبحانه وتعالى قصة السب لصفوان الصالح الذي يقتفى اثر الجيش لشجاعته حتى وجد عائشة رضى الله عنها ولم يعلم باقتطاعها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه فصحبها مغطيا وجهه ولما نزلت آية البراءة لها جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من وقع في سبها ثمانين جلدة وجلد الذى تولى كبره الذى هو عبد الله ابن أبى رأس المنافقين جلدين مائة وستين لا يذائه بسب أهل النبي صلى الله عليه وسلم خاصة بهن ونحن لأجل اعلام النبي صلى الله عليه وسلم بأن ذلك ينقص المهديّة جعلنا على الثمانين عشرين فكانت مائة والحمد لله الآن المهديّة استقرت فنرجع الى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى هو الثمانون - ونفوض الأمر لله ولى أمرنا ولا قوة الا به .

واما المسألة الثالثة - فالرجل الذى ببلدة الترك وله زوجة فى بلد المهديّة ورغبت الطلاق فمن حيث ان الرجل مع الكفرة والمرء على دين خليله كما ورد (من كثر سواد قوم فهو منهم) فلا يحتاج الى رغبتها ولا الى التطلق فهى مفسوخة منه بدليل قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لا هن حل لهن ولا هم يحلون لهن » الآية - وحيث انها فى بلاد المهديّة فهى فى حكم المهاجرات فاختبروا ايمانها كما ذكر الله فان وجدتموه صحيحا فهى مطلقة منه وان وجد له مال فهو غنيمة فيدخل فى بيت مال المسلمين كحكم أموال الكفرة الذى حصل فيها كما هو مبين .

وأما المسألة الرابعة - التى هى زوجة الشهيد الأنصارى فما دام انها سميت زوجة فقد صار تزويجها بعد العقد لأنه لا وجه للتزويج لمن هى أمة فلها نصيب الميراث كما ذكر الله تعالى « ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها . اودين » .

واما المسألة الخامسة - التى هى أم الرضيع الذى تزوجت أمه وهى تريد بقاءه عندها وأبوه لا يريد ذلك - فقد منع الله اضرار الأب على الأم بسبب المولود

— وكذلك اضرار الأم على الوالد بسبب الولد بأن لا ترضع له بقوله تعالى « لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده » وما دام ان الأم تزوجت فقد أسقطت ولاية الرضاعة التي تريدها بذلك — ولكن لها عدم الاضرار بولدها اذا كانت لها أخت أو أم أو جدة فيكون الولد عند من ذكر واذا لم يوجد شيء من ذلك فكذلك لا يضار الوالد بولده فيسلم للأم الوالد أو أخته أو جدته كما ذكر الله

فالحاصل طلب الاتفاق بينهما في ولدهما وتقدم الأم لمزيد الشفقة — وألحق أقارب الأم للقرب من الأم واذا لم يوجد لها قريبه انتقل الحق الى أقارب الأب من النساء كما ذكر وتكون النفقة على الأب لأن الولد منسوب اليه وهو ملزوم بنفقته لقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ولزوم عطاء المرضعة قوله تعالى « فان أرضعن لكم فاتوهن أجورهن واتمروا بينكم بمعروف » الآية — ولينفقوا بالاحسان والاتفاق على اتباع كتاب الله —

المسألة السادسة — المتزوج بها المملوك وانتقل المملوك عنها لما لكه ولا يستطيع أن يأتيها الا بالمدة الطويلة فينظر حال الأمة ان كانت تستعفف بذلك والا فلا فائدة في طموح بصرها الى ما لا يحل كما يفهم من قوله تعالى (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله) فان استعفت بزوجه المذكور في الزمن الطويل فيها وان لم تستعفف فكالأماء ولا سيما ضعف الأماء من المعلوم عدم عفتهم واذا أظهرت التعفف به فزنت عوقبت بنصف ما على المحصنات من العذاب فهذا ما ظهر لى والله أعلم ومن علمه الله علما فهو على نور من ربه والسلام سنة ١٣٠١ هـ (١٨٨٤)

فتوى قاضى القضاة

هذا — وقد سبق أن ذكرنا في أول هذا الفصل انه قد كان يقوم قاضى القضاة فى بعض الأحيان بمهام الافتاء واليكم الفتوى التى أصدرها الأستاذ الشيخ أحمد على قاضى الاسلام (قاضى القضاة)

الفتوى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم — اما بعد

فمن عبد ربه أحمد على - قاضى الاسلام - أقول جوابا على المسائل السبع التى كتبها بعض الأخوان .

المسألة الأولى - هى الحلف بالحرام بأنواعه سواء كان منكرا أو مقرا لم يلزم فيه الطلاق ولا تحل به العضمة لأن الحرام ليس يمين انما ينعقد بأسماء الله وصفاته نال تعالى « قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا » الى آخر الآية - والزوجة من جملة الرزق ولنا برسول الله أسوة حسنة - قال تعالى « يا أيها لنبي لم تحرم ما أحل الله لك » فغايتة انما يلزم بحرام زوجته وحنثه كفارة يمين ليؤدب زجرا لا تركابه النهى حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت »

المسألة الثانية - الرهن الذى ينتفع المرتهن بغلته مع أخذ رأس المال بتمامه قول ان المرتهن له الانتفاع من الرهن بقدر النفقة فاذا علمت هذا تعلم أن المنافع لزائدة عن النفقة فهى للراهن يحاسب بها صاحب الدين بالغة ما بلغت ولا يجوز ركهها بدون رضا قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لا أن تكون تجارة عن تراض منكم » - والمنافع المذكورة من جملة المال .

المسألة الثالثة - من وجد أشياءه الضائعة أو المسروقة أو المنصوبة من مدة سابقة - فأقول ان الضائع والمسروق فربه يستحقه بالبينة ويأخذه مالم يتبين ان الذى بدده مشتريه من الترك وأعوانهم وألا فلا

والمغصوب متى ثبت غصبه فى المدة السابقة من الترك وأعوانهم فليس للمغصوب نه فيه كلام ولا تسمع له دعوى .

المسألة الرابعة - شهود الدعوى وهم المعروفون بالعدالة هل يجب تحليفهم م لا وهل القدح فى الشهود اذا ثبت معتبر أم لا - أقول ان الحلف للشهود لا بد منه يثبت قال الله فى حق تلك الشهادات « فيقسمان بالله » والقدح اذا ثبت يعتبر حيث قال تعالى « واشهدوا ذوى عدل منكم » والثابت فيه القدح ليس بعدل .

المسألة الخامسة - نساء الكفرة المحاربين ومن انضم اليهم فى الققرة اذا قتلوا : سلموا بالمحاصرة فأقول ان من انضم مع المحاربين فى الققرة فهو محبهم وخليتهم يثبت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المرء على دين خليله » فأموالهم ونسأؤهم أولادهم غنيمة الا ان يعفو المهدي عليه السلام عنهم وحيث كانوا غنيمة فمن خرجت

زوجته من الققره قبله ولم تتزوج قبل خروجه لا تحل الا بعقد جديد وصادق حيث قال تعالى « وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ » والاذن في تزويجهما من نائب الشرع المحمدي والأمير المحاصر بالققره ان لم يوجد نائب الشرع — وعدتهن قرن واحد ما لم يلحقهن عفو المهدي عليه السلام .

المسألة السادسة — من تخلف عن المحاصرة أو الجهاد بلا عذر فالحكم فيه وفي أمواله وزوجته وولده — أقول ان المتخلف من الجهاد بلا عذر فقد ارتكب اثما عظيما فلا يخلو حاله من الجبن والنفاق فتلزمه التوبة والاستغفار والندم على مافات والعزم على أن لا يعود لمثل ذلك ولا تتعرض لماله وزوجته وولده .

المسألة السابعة — من يرسل الأمتعة يبيعها خفية للكفرة طمعا في كثرة المال بعد أن سمع المنع والتحذير — أقول ان ثبت هذا بينة يؤخذ ماله لبيت المال ويترك له نفقته فقط — وان عاد ثانيا تقطع يده أو يحبس لغاية فتح المدينة والله أعلم بالصواب « اهـ



السيد عبد الله التعايشي خليفة المهدي في مجلس قضاته

الخاتمة

الآن قد تم ما أردنا ضمه بين دفتى هذا الكتاب — وانى لا أريد أن أزعج القارئ الكريم بذكر ماتحملت من مشاق وما سهرت من لياالى فى بحثه وتنقيبه — ولكن الذى أريده منه ان يقرأه فى جلسه هادئه وان يؤخر الحكم حتى يجهز الاسباب وما يبنى عليه حكمه فان ذلك من صفات القاضى العادل — فان ظهر له ان ما جاء به صحيحا فليكيف عن الكتابة فان ذلك يكفى فى الشهادة

اما اذا ظهر له ان هناك خطأ فليكتب ما شاء الله له ان يكتب فكلننا من بنى الانسان وما اكثر خطأ الانسان — وكلنا فى حاجة الى الصواب — وكنتا يعلم انه لا يدعى العصمة بعد الأنبياء الا من كان على قلبه غباوة وعلى بصره غشاوة .

ولكن فى الحالة الاخيرة ارجو ان اجد فى الكاتب الرجل الذى يؤمن بتقريع المعتقدين بلا دليل وتوبيخ المتبعين للظنون وتبكيث الخاطبين فى عشواء العماية وانه اذا خاطب خاطب العقل فان فى ذلك السعادة وفى غيره الشقاء والضلالة وانه اذا جاء بشىء جاء معه بالبرهان واتبعه ببيان الغاية

كما أرجو أن أجد من الكاتب عينا تنظر الى دقائق الأمور — وصمدرا واسعا — وقلبا حليما اذ انه لا بد من نقد النقد ورد الرد ثم بعد ذلك يعرض الأمر على هيئة محكمة الرأى العام وقد يكون الحكم لنا او علينا فنقبله على الرأس والعين من غير معارضة

أما اذا أصر الكاتب على رأيه ولم يقبل بالحكم فمثل هذا لم نكتب له وهو فى واد ونحن فى واد اخر — والله خير الحاكمين



يظهر للمطلع ان غرضنا من وضع هذا الكتاب ان نذكر الحقيقة — والحقيقة فقط لان الحقيقة لا بد منها فى كل شىء عموما — وفى بيان تاريخ القضاء خصوصا قال أفلاطون « انى أحب أرسطو ولكنى أحب الحقيقة أكثر » وقد ذكرنا بكتابنا هذا تطور نظام القضاء فى سوداننا وهذا كرد على أولئك

الأجانب الذين ذكروا انه لم يوجد قضاء في السودان خصوصا في عهوده السابقة وكذكرى لهؤلاء المواطنين الذين جهلوا أو تجاهلوا تاريخ القضاء في هذه البلاد .

ان هذا الشعب المناضل يتطلع اليوم الى شطب قوانين عهد الانكليز ونبذها هذه القوانين العتيقة الموروثة من أولئك الظلمة وتلك القوانين التى شقت طريقها للحكم بالقوة وحرمان المواطنين من جميع حقوقهم لشدة اجرامها فى حقهم فلا بد والحالة هذه من قوانين جديدة تحل محل قوانين الانكليز فتكفل للجميع الحريات التى هى أساس الديمقراطية ليعبروا عن آرائهم بكل صراحة وانه لا يشك أحد من المواطنين فى أن حكومتنا الوطنية السودانية ستقوم باجابة مطالب أبناء البلاد فى ذلك فيتمتع الجميع بالعدالة .

ويعرف كل منهم ماله وعليه من حقوق سياسية وأدبية ويجب العمل بهذا وذاك فى أقرب وقت للتخلص من قيود العبودية التى فرضها الاستعمار حتى لا تتعرض البلاد الى هزات عنيفة وحتى ينال كل سودانى جميع الحريات التى جاء ذكرها فى وثيقة حقوق الانسان .



ان الانسان أسير الاحسان

وما الاحسان فقط أن تجود بما فضل من مالك على بائس غصه الدهر بنابه
ورماه فى واد الحاجة الشائك :

ان من يغيث ملهوفاً فهو محسن

وان من ينقذ غريقاً فهو محسن

وأن من يعالج مريضاً فهو محسن

ذلك لأن أبواب الاحسان كثيرة تختلف باختلاف الناس

ان الاحسان عاطفة كريمة من عواطف النفس

وان المحسن الذى لا يجعل احسانه احولة ينصبها لاصطياد النفوس وامتلاك

الأعناق هو المحسن الذى أحسن غاية الاحسان ولمثل هذا المحسن يجب الاعتراف
بالجميل .

من أجل هذا أسطر على صفحات كتابى هذا شكرى لكل من تكرم بالاطلاع
على مخطوطة الكتاب وأبدى رأيه فى الموضوع .

وأخيرا وليس آخرا لا أدري كيف أستطيع أن أوجه شكري وجزيل ثنائى لحضرة الأستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان الذى تكرم بمراجعة الباب الأول فى القضاء فى مملكة الفونج والباب الثانى فى القضاء والقضاة فى سلطنة دارفور والباب الثالث فى نظام القضاء فى حكومة الفتاح التركى المصرى للسودان والباب الرابع فى القضاء فى المهديّة .

راجع كل الأبواب المذكورة فى كتابنا هذا السيد محمد عبد الرحيم وقد قضى فى ذلك أياما كثيرة وليالى عديدة وكانت مراجعة تامة نافعة وقد باركها وأوصى بالرجوع اليها والاعتماد عليها والعمل بموجبها .

كما أشكر مولانا صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محجوب عثمان اسحق مفتش المحاكم الشرعية السودانية الذى كان لى الشرف العظيم أن ينال كتابى هذا مراجعته خصوصا الباب الخامس من الكتاب وهو الباب الأخير وبالذات فيما يتعلق بمحاكم السودان الشرعية فى عهد الحكم الثنائى البائد وقد ضحى فى ذلك بوقت طويل عزيز عليه - أما الأستاذ السيد مجذوب على حبيب قاضى المحكمة العليا والسيد المبارك المدنى أحمد حسن من قضاة المديريات بمحاكم السودان المدنية والجنائية فلهما منى وافر الشكر حيث أنه قد تكرم كل منهما بمراجعة ما جاء بالباب الاخير المذكور بصدد نظام القضاء المدنى والجنائى والمحاكم الأهلية وسيظهر الباب المذكور بالجزء الثانى لكتابنا هذا فأرجو الرجوع اليه - وأيضا أوجه جزيل الشكر للاستاذين السيدين ابراهيم المفتى وبكرى أحمد عبد الهادى المحامين بالسودان فقد قام كل منهما بمراجعة الجزء الخاص بالمحاماة وسيطلع السادة القراء على ذلك بالجزء الثانى المذكور - ويجدر بى وأنا أكتب هذه الخاتمة أن أوجه الشكر الجزيل للاستاذ الشيخ صديق الامام عمر مبعوث الأزهر لمعاهد السودان الذى تكرم بدراسة فاحصة شاملة لأكثر ما جاء بالكتاب .

ثم أرى نفسى فى حاجة الى أن أذكر بالخير تلك اللجنة التى شكلت لمراجعة الجزء الكبير من كتابنا هذا وكان رئيسها فضيلة الأستاذ الشيخ ابراهيم عثمان - شيخ المعهد العلمى ببورتسودان -

هذا ما كان فى السودان - أما فى مصر فقد شاء الله جل جلاله أن يطلع على مسودة كتابى

هذا في شهر مارس سنة ١٩٥٧ جماعة من أساتذة الجامعات هناك ومن علماء الأزهر الشريف وعلى رأسهم صديقنا الدكتور محمد عبد المنعم - فخا جى ذلك العالم البعثة والأديب الذى أقام البرهان بل البراهين على ان الأزهر أستاذ الأدب والبحث • هذا وقد كان بودى أن أقوم بطبع كل صفحات كتابى المتقدم ذكره فى مجلد واحد ليسهل الاطلاع عليه لكن قدرأت أخيرا لأسباب كثيرة تأجيل الجزء الثانى منه وهو الذى يضم بين طياته الباب الخامس المذكور سابقا الذى يشتمل على تطور نظام القضاء الشرعى والمدنى والجنائى والأهلى والمحاماة فى الحكم الثنائى فى السودان وبعده وسأقدمه باذن الله للطبعة ليخرج للناس فى أقرب وقت -

وقصارى القول انى أقف أمام ملحوظات السادة المشار اليهم بمصر والسودان موقف المعجب بها الخائى عليها وانى لعاجز عن اداء ما يجب لهم من الشكر على هذا الفضل العظيم وكل ما أقدر عليه هو الابتغال الى الله أن يحفظهم ويقيهم أعلام علم وهدى وارشاد ذخرا للبلاد والعباد :

فكل امرئ يولى الجميل محب وكل مكان ينبت العز طيب

حسين سيد أحمد المفتى

أم درمان فى ١/٨/١٩٥٨

التقاريف

وبعد أن أطلع الأستاذ السيد محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان على هذا الكتاب كتب الينا الآتى :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد - فيقول المفتقر الى ربه الكريم محمد بن عبد الرحيم - ان من ودائع الفطرة البشرية الحركة بعد السكون . والنهضة بعد الركون . الا أن ذلك يفتقر الى الاتحاد والانصراف عن سوء النية ومناهج الاستبداد حتى يكون الشعب كفرد واحد يسعى لما يسعده .

هذا وبينما كنت أقوم برحلات متواضعة لبحث تاريخ بلادنا الذى أصبح منشورا فى قاع البحار يحتاج الى غواص ماهر لا يبالى بطول الشقة وعواصف المشقة - فمن محاسن الصدف ان نزلت ثلاث مرات على ضيافة فضيلة الأستاذ السيد حسين المفتى القاضى الشرعى .

كانت الأولى فى سنة ١٩٣٧ وقد وجدته نائبا لمحكمة الكاملين الشرعية فتحدثت اليه عن القضاء قديما فكان ينصت باقبال ونفس طافحة الى المزيد ويدون بمذكراته - وبعد يسير قرأت له على صفحات صحفنا المحلية سلسلة مقالات طريفة عن القضاء قديما فعز على أن تقرأ تلك المقالات ثم تهمل فتغيب عن الذاكرة كثيرها مما جادت بها قرائح عباقرة بعض الكتاب من أبناء هذه الأمة ورجوت أن لو تمكن الأستاذ حسين من جمع تلك المقالات فى كتاب يخرجها للناس .

وفى سنة ١٩٤١ سرت لتقديم أبنائى الى مدرسة عينية بمركز الدر ولبحث المنطقة الكائنة بين أسوان شمالا وحلفا جنوبا لأصطاد بحجر عصفورين - ولما عدت نزلت بضيافة السيد حسين المفتى الذى كان قاضيا لمنطقة أبى حمد بالمديرية الشمالية فطلب الى أن أبقى معه هنيهة ليرجع الى ما جاء بمذكراتى عن القضاء فأجبتة الى طلبه

ومكثت معه بضعة أيام هي في الحقيقة ووافع الأمر قد كانت أيام بحث وتنقيب عن التاريخ عموما وعن تاريخ القضاء خصوصا .

وفي شهر يونيو سنة ١٩٥٥ مررت بمدينة بورتسودان في طريقى الى الحج فوجدت الأستاذ حسين قاضيا للمحكمة الشرعية هناك فعرض على كتابه « تطور نظام القضاء في السودان » وقد اطلعت عليه فاذا هو عمل ضخم في معناه وأنه مدعم بالوثائق والمستندات المستخرجة من أصح المصادر التي لم يسبق نشر معظمها وبذلك فقد صحح أوضاعا وأراء وكشف عن حقائق كثيرة كانت مجهولة وهو ماستيئنه القارئ نفسه حين يطالعه .

وفي شهر يونية سنة ١٩٥٦ تكرم المؤلف وزارنى بمنزلى بأمر درمان وطلب الى الاشتراك معه في مراجعة كتابه المذكور مراجعة نهائية وكان في في عطلة السنوية فبذلت الهمة وتبرعت له بجزء كبير من وقتى في المراجعة لما وجدته منه من حسن الاستعداد

ولما جاء اليوم السادس من شهر يوليو سنة ١٩٥٦ تمت مراجعة الكتاب — فالذى أعلمه وأؤكد من صحته عن تكوين هذا المؤلف — أقول انه يدل بوضوح تام على عالمية مؤلفه وسلامة ذوقه وطهارة ذمته لأنه بذل مجهودا يشكر عليه في توخى الدقة في البحث وفي براعة العرض والبناء وتنوع أبواب الكتاب وفصوله وسجل لكل طور من أطوار القضاء في هذا القطر ما كان عليه من عدل وحسن تصرف ونزاهة — وأقام الدليل القطعى على ذلك من أحكام برهن قضاتها على نزاهتهم وبراعتهم في الاقتباس من القرآن والحديث — وذلك مما يدل على ان الناس كان كل منهم آمنا على حقه وكل بما فعلت يداه رهين —

ويعجبنى أيضا من هذا الكتاب انه قد جاء بأسلوب الأدباء وعبارات العلماء ودقة الفقهاء وصراحة المؤرخين وفلسفة الكتاب المتقدمين والمتأخرين — وبالجمله فان الكتاب قد كتب بدقة واحكام وبطريقة علمية رائعة منزهة عن كل نقص وفيه وجهات نظر جديدة لها شأنها .

ان تقديم تاريخ بلادنا — في هذه الفترة بالذات — لهو أهم من اشتغالنا بتراجم بسمارك وقلب الأسد ونابليون وأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية — فهيا أيها السودانيون الى تدوين تاريخ بلادكم لأنكم قد أصبحتم — بنعمة الله — أمة مستقلة ودولة تامة الاستقلال وقد خرج المستعمرون من بلادكم بعد مضى أكثر من نصف قرن من الزمان .

أيها المواطنون :

ان هذا الاستقلال يناديكم ويطلب اليكم أول ما يطلب أن تسجلوا تاريخ وطنكم حتى يعرف « جمهورية السودان » الشرقى فى دياره والغربى فى بلاده .
اما من ناحية تاريخ القضاء فقد وضع لنا أساسه مؤلف هذا الكتاب الذى يجب أن ننظر اليه بعين ملؤها الاجلال لأنه قام بفرض الكفاية — ولنا كبير الأمل أن نرى أمثاله فى القريب العاجل ولا غرابة :

قل لمن لا يرى للاواخر شيئا ويرى للاوائل التقديما
ان هذا التقديم كان حديثا وسيبقى هذا الحديث قديما

ولا يسعنى فى ختام هذه الكلمة الا أن أقدم للاستاذ السيد حسين المفتى أوفر التهانى وأطيب التمنيات لمؤلفه « تطور نظام القضاء فى السودان » وأرجو أن يتمكن فى القريب العاجل من تقديم الجزء الثانى من كتابه المذكور للمطبعة فإن فى هذا وذالك خدمة كبيرة وفائدة عظيمة للسودان والسودانيين وغيرهم — وفقنى الله وإياه الى عمل الخير وخير العمل — والله ولى التوفيق .

محمد عبد الرحيم

أم درمان فى ١٩٥٦/٨/٤

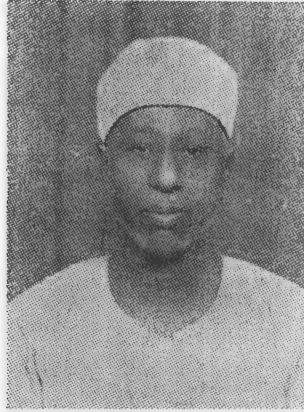


الاستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان

هذا ماكتبه - بعد الاطلاع على هذا الكتاب - صاحب الفضيلة الأستاذ
الأكبر الشيخ محجوب عثمان اسحق مفتش المحاكم الشرعية السودانية :

تطور نظام القضاء في السودان

كنت في مأمورية ببورت سودان في مارس سنة ١٩٥٦ وكان العمل بالمأمورية يستغرق كل المدة التي أقمتها بها وقد عرض على الأستاذ الكبير الشيخ حسين سيد أحمد المفتى قاضى شرعى بورت سودان آنذاك مؤلفه « تطور نظام القضاء في السودان » وطلب منى مراجعته فقلت أتصفح بعض صفحاته في الأمسيات التي لا يصحبني فيها العمل للمنزل وأحمل بقية الكتاب معى الى الخرطوم فقرأت قليلا من الصفحات فازداد شوقى لتصفح الكتاب لآخره فوجدت فيما قرأته متعة ولذة



الاستاذ الشيخ محجوب عثمان اسحق

غمضيت في قراءته الى آخره فوجدت فيه بيانا قويا وأسلوبا سلسا وعرضا محكما مع دقة في التعبير وصحة في الوقائع مدعمة ومؤيدة بأسانيد صحيحة ووثائق ومصادر موثوق بها .

لقد كانت المعلومات القيمة التي جمعها المؤلف في هذا الكتاب مبعثرة في كتب

كثيرة ووثائق عديدة لا توجد في يسر وسهولة وفي غير مشقة وجهد وقد مضى زمن طويل والمتطلعون لمعرفة ما كان عليه القضاء في الترون الماضية وفي ممالك المتعاقبة بالسودان يتلفتون ذات اليمين وذات الشمال ليجدوا ملجأ يطمئنون اليه ولندرة المصادر الموثوق بها وغموضها فان اخراج هذا الكتاب يحتاج الى نفس كبيرة لا تؤثر على الحق شيئاً ولا تهاب في سبيل الجهر به أحدا وقد توفر ذلك في مؤلفنا الجليل الشيخ حسين سيد أحمد المفتي الذي بذل أقصى الجهد وقضى زمنا مباركا أخرج فيه هذا المؤلف للناس في أصدق رواية وأوفى بيان وأغزر مادة فسد به فراغا كبيرا في عالم القضاء فكل باحث واجد فيه طلبته ومشبع نهمه - فالمؤلف يستحق من الجميع أهلب الشاء وأجل الحمد •

بورتسودان في مارس سنة ١٩٥٦

محجوب عثمان اسحق
مفتش المحاكم الشرعية السودانية

مصادر كتاب تطور نظام القضاء في السودان

- ١ طبقات ود ضيف الله — للعلامة الشيخ محمد ضيف الله محمد
- ٢ فتح العلى المالك — فى الفتوى — على مذهب الامام مالك للعلامة الشيخ عليش
- ٣ مذكرات الأستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان — « مخطوطة »
- ٤ الأصول القضائية فى المرافعات الشرعية للاستاذ على قراعه
- ٥ تاريخ السودان لنجوم بك شقير
- ٦ العروبة فى السودان — للاستاذ محمد عبد الرحيم
- ٧ مذكرات السيد بشير السيد مكى « مخطوطة »
- ٨ كتاب السودان بين يدى غردون وكشنر لابراهيم فوزى باشا
- ٩ كتاب نقشات اليراع فى الأدب والتاريخ والاجتماع للاستاذ محمد عبد الرحيم
مؤرخ السودان
- ١٠ الدفاتر الرسمية لمحكمة محافظة سواكن فى عهد الفتح التركى المصرى للسودان
- ١١ كتاب السودان فى قرن للدكتور مكى شبيكة
- ١٢ تاريخ الاسلام السياسى للدكتور حسن ابراهيم حسن
- ١٣ السودان من التاريخ القديم الى مرحلة البعثة المصرية للاستاذ عبد الله حسين
المصرى المحامى
- ١٤ منشورات الامام محمد أحمد المهدي = مخطوطه =
- ١٥ كتاب «حاضر العالم الاسلامى» للاستاذ ثروب ستودارد الامريكى ونقله
الى العربية الأستاذ عجاج نويهض
- ١٦ مذكرات الأستاذ محمود القباني « مخطوطة »
- ١٧ تاريخ الزبير ولد ضوة = مخطوطه =
- ١٨ كتاب التوقيعات الالهامية لمؤلفه محمد مختار باشا
- ١٩ وثائق وأحكام صادرة من محاكم السودان فى العهود السابقة للحكم الثنائى
- ٢٠ كتاب أعجب ما رأيت وأعذب ما رويت للاستاذ محمد سليمان محفوظ

فهرست الكتاب

الموضوع	الصفحة
الاهداء ...	٥
محتويات الكتاب	٦
مقدمة الكتاب	٧
الباب الاول - في القضاء في مملكة الفونج ...	١٣
الفصل الاول	١٥
اقليم سنار - مذهب القضاء - المناصب الدينية - تقسيم المحاكم - تشكيل المحاكم - قضاء علماء الشريعة البيضاء - حكم محكمة الشريعة البيضاء - رجال القضاء - قضاء الاجاويد - الافتاء - مراتب القضاة	
الفصل الثاني - المحكمة العليا بمملكة الفونج	٢٧
اختصاص المحكمة - نواب المحكمة وكتابها - نظام الجلسات - التنفيذ - المحاماة - المرافعات - تقديم العرائض - التقاعد عن العمل - الرشوة	
الفصل الثالث - المحاكم الصغرى بمملكة سنار	٣٥
اختصاص المحاكم الصغرى - تشكيل المحاكم الصغرى - جلسات المحاكم الصغرى - محاضر الجلسات - الاستئناف - مذهب المحاكم - سقوط حكومة سنار - كبار قضاة مملكة الفونج	
الباب الثاني - القضاء في سلطنة دارفور	٤٥
الفصل الاول	٤٧
سلطنة دارفور - القضاء قبل ملك سليمان بن احمد - القضاء بعد استقرار سليمان على العرش - السلطان يولى القضاء - السلطان ينظر الدعاوى - تصديق من السلطان - الافتاء - القضاة في حلقات الدروس - رواتب القضاة - السلاطين والقضاة - تقسيم القوانين -	
الفصل الثاني	٥٥
القضاء الشرعى في سلطنة دارفور - ارباب القضاة - لجنة القضاة - رئيس لجنة القضاة - الخصوم - الفلاطنة - رئيس الجلسة - المحاضر - النطق بالحكم - اختصاص المحكمة - مذهب المحاكم - القضاء في الارياف - زى القضاة - معلومات القضاة - القضاء العرفى - مواد القضاء العرفى - مكان الجلسة - اختصاص القضاء العرفى	

٦٥	الفصل الثالث - القضاء في كردفان
					استقلال القضاء - قضاة الشريعة البيضاء - قاضي عموم دار كردفان
					- اختصاص قاضي عموم دار كردفان - الجلسة - الكتب - التنفيذ
					- حكم المحكمة
٧٣	الباب الثالث - القضاء والقضاء في حكومة الفتاح التركي المصري للسودان
٧٥	الفصل الاول
					المحاكم الشرعية - حكم بالاعدام - مذهب المحاكم - رواتب القضاة
					- زى القضاة - القضاء
٨٣	الفصل الثانى
					تقسيم المحاكم - المحكمة العليا وتشكيلها واختصاصها - حكم المحكمة
					العليا - محاكم المديرية واختصاصها وتشكيلها - حكم محكمة
					مديرية كردفان - مباني المحكمة - محاضر الجلسات - دفاتر الاحكام
					- التصديقات - محاكم المحافظات واختصاصها - حكم محكمة
					محافظة سواكن - حجة بيع - محاكم الاقسام وتشكيلها واختصاصها
١٠٠	الفصل الثالث - منصب قاضي عموم السودان
					الشيخ محمد الاسيوطى - الشيخ ادريس - الشيخ أحمد السلاوى
					- الشيخ ابراهيم الهيمى - الشيخ مصطفى السلاوى - الشيخ
					محمد خوجلى - السيد أحمد الازهرى - اختصاص قاضي عموم
					السودان
١٠٥	الفصل لارابع - وظيفة الافتاء
					الشيخ أحمد البقلى - الشيخ محمد السليدى - الشيخ ابراهيم
					عبد الدافع - انشاء وظيفة المفتى في المديرية - أسماء المفتين -
					اختصاص مفتى المديرية
١١١	الفصل الخامس - القضاء في المجالس المحلية
					تأسيس المجالس المحلية - مفتى مجلس الاستئناف المحلى - مفتى
					المجلس المحلى للمديرية - تنفيذ أحكام المجلس - ضعف المجلس
١١٧	الفصل السادس - استئناف الاحكام
					استئناف أحكام محاكم الاقسام - استئناف أحكام محاكم المديرية
					المحافظات - استئناف أحكام مفتى المديرية - شروط الطعن في
					الاحكام - صيغة الحكم
١٢٣	الفصل السابع - تنفيذ الاحكام
					تنفيذ أحكام الاعدام - كتاب قاضي محافظة سواكن في الاعدام
١٢٧	الباب الرابع - القضاء في المهديّة في السودان
١٢٩	الفصل الاول
					النظام القضائى - الرئيس الاعلى للقضاء - منصب قاضي الاسلام -

قضاة الاسلام - الشيخ أحمد جباره - الشيخ ود حلاب - الشيخ
أحمد على - الشيخ سليمان الحجاز - الشيخ الحسين الزهرة -
الشيخ أمبدى التعايشي - الشيخ النذير خالد - اختصاص قاضي
الاسلام - تعيين القضاة - معلومات القضاة - مرتبات القضاة -
زى القضاة - مذهب المحاكم - منشور قواعد الاحكام

١٣٩

الفصل الثاني

سجن كبار القضاة - الشيخ اسماعيل المفتى عبد القادر - الشيخ
أحمد على - الشيخ الحسين الزهرة

١٤٩

الفصل الثالث

تقسيم المحاكم - المحكمة العليا بأم درمان - أسماء قضاة محكمة
أم درمان - أسماء قضاة الاقاليم - يوم الشورى - اعلان الخصوم - سماع
الدعاوى - منشور سماع الدعاوى - جلوس الخصوم - الحجاب - محاضر
الجلسات - الطعن في الشهود - حكم المحكمة - الحكم بالسجن -
خليفة المهدي يفصل في القضايا - دفاتر المحكمة - التصديقات -
اختصاص المحكمة - عطلة المحاكم - محاكم العمالات - قضاة محاكم
العمالات - الاستشارة - استقلال القضاء - استشارة الحكام
للقضاة - محكمة الكاره - محكمة السرية - قضاة السرايا - تصديق
محكمة رباط سواكن - محكمة رد المظالم - محكمة المحتسب -
أسماء المحتسبين - محكمة بيت المال - محكمة الملازمة

١٨٧

الفصل الرابع

استئناف الاحكام - تنفيذ الاحكام

١٩١

الفصل الخامس

الفتيا في المهديّة - فتوى الامام المهدي - فتوى قاضي القضاة

١٩٩

الخاتمة

٢٠٣

التقاريط -
تقريظ الاستاذ محمد عبد الرحيم مؤرخ السودان -
تقريظ فضيلة الاستاذ الشيخ محبوب عثمان اسحق مفتش المحاكم
الشرعية السودانية

٢٠٩

مصادر الكتاب

بحمد الله وتوفيقه قد تم طبع الجزء الأول من
كتاب «تطور نظام القضاء في السودان» ويليه الجزء
الثاني ان شاء الله •

الخرطوم في شهر شعبان سنة ١٣٧٨ الموافق
شهر مارس سنة ١٩٥٩ •

بيان الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	سطر	صحيفة
بالطلاق	الطلاق	١	١٩
المحكمة	المحاكم	١٢	٢٧
أهـ	هـ	١٣	٩٠
وشرقياً	شرقياً	٥	٩٧
النوى	الامير	١٠	١٠٠
الصدقة	الصدفة	١٧	١٠٦
ألى أنى	بأنى	٢	١١٦
فيؤدب	فيؤدب	١٣	١٣٦
وسطا	وسط	٢٠	١٣٩
وعلى أثر ذلك	على أثر ذلك	٤	١٤٠
١٨٨٩	١٨٩٠	١٣	١٦٢
١٨٨٩	١٨٩٠	٤	١٦٣
حنوه	حنوة	٢٠	١٦٦
الشلالى	شلالى	١٠	١٧٠
أما بعد وفاته فقد قام بها	أما بعد وفاته قام بها	١٣	١٩٣